







561  
ASIM







قد رزقني في هذا المصنف الفقه الفاضل  
المعالي السيد محمد باقر المجلسي  
عفا الله عنه وله والديه  
الصادق



071

الحرس وصد

وقف هذا الحاشية مولفها الفقير حسن بن محمد السهير بالطهار المصري لما زهر في  
على كل من استغنى بما زاهر العلم وجعل مفرها ببيت خاناه الوزير محمد باسا  
الكبير رحمه الله وعلى من نظره ان يدعوا لمولفها بحسن الختام وغفران الذنوب  
وان يتجاوز عما يجد في من السهو والخلل استزاده عيوبنا وغفر ذنوبنا و

حسن مصري ملوك طهاني

الحمد لله الذي



بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** الذي جعل أي صير والموصول وصلته في قوة المشتق وتوحيده الحكم بالمشقة وما  
في حكمه يوزن بعليته المأخذ للحكم والتعليل هنا لا سيما الجهر بالمصنوع لانه اذ هو لمحض الذات  
والاستحقاق ذاتي والانتساب انما يقصد منه استحداث مدلوله فهو محمول في مقابلة نعمة فيكون  
شكر البصر والتعبير بالموصول وان كان الوصف قد ورد كقول تعالى وجاعا لليل سكونا وقوله  
جاعا للملأة رسلا لما فيه من الايضاح بعد الابهام وهو اوقع في النفس وامكن في الفهم ولما  
ان المقام لا يطالب وليس صريحا في ان اللفظ توقيفية لجواز كون الجمل على السنة البشر  
فان افعال العباد مخلوقة له تعالى والالفاظ جمع لفظ لفظية فالله بالصوت عند ابن سينا  
او هو نفس الصور المكثف عند غيره كما سيجي تحقيق ان سائر ما هو اخص من الصوت اذ هو  
كيفية تقوم بالهوا بسبب تمويه من قلع او قرح والتوالي جمع قالب اسم لما هو كالمسار  
تفرغ فيه الجواهر المذابة ويجوز فيه كسر اللام والمعاني جمع معني سياتي بيانه وجعل  
الالفاظ تواليا للمعاني كعكس ما في الكلام لتحقق المناسبة بينهما المقتضية  
جعل كل واحد منها ظاهرا للآخر واختيار ما هنا اشارة الى ان موضوع النحو هو اللفظ  
الفرعي كبقية العلوم الادبية وان ظرفية اللفظ للمعني باعتبار السامع المتخالف  
لانه يسمى فيا خذ من المعني والمقام للتعليم اذ هو غرض التأليف في ذلك لطيفة  
لا تخفى **قوله** وفضلها اي الالفاظ وسائر مشتق من السور بالهز معني بقيه ما اكمل  
او شرب ومعناه الباقي قال في الكشاف واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير  
ثبت في ذلك قد اشتهر صاحب القاموس على سبيل المثال واستشهد به بشعره وبظم باؤه  
سببية وهو بمعنى الجمع او ادخال الذي في السلك فقيه استعارة لطيفة واذافة درر  
للحروف في قبيل كمين الماء والمباني جمع مبني اما مصدر مبني بمعنى الحدث فامنا فحروف  
البيد اضافة المسبب للسبب او اسم مفعول اصله مبني بالتشديد فتخفف فالاجزاء  
بيان في فضل الالفاظ على بقيه الاصوات اختص بها النوع الانساني المفضل على بقية  
المخلوقات وجعل البيان من اجل نعمة على الانسان كما ييسر قوله تعالى الرحمن علم  
القرآن خلق الانسان علمه البيان حيث خص بالذكور من النعم الواصلة اليه بعد خلقه  
وذكر في اوائل السورة المشتملة على تعدد النعم وقرن بتعليم القرآن وخلق

بسم الله الرحمن الرحيم

عطف على قوله  
الانسان

الانسان

الانسان وهما نعتان جليلتان ومختاران عظيمتان قد وهب الله متعلق برفع  
قدم المحصر فغيره على المعزلة القائلين بوجوب الصلاح والاصح عليه تعالى والخطا  
ضد الصواب ويكون في الاقوال والافعال وان اشتهر ما هو في الاقوال بالحق  
والتحريف وفيه اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الطبراني في معجم الكبير من حديث  
ثوبان رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه . . . ويتكوي به التكوين  
هو المعني الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع  
وتحذ ذلك ويفسر باخراج المحدث من العدم الى الوجود وهو صفة لازمة قائمة  
بذاته تعالى بنا على انه صفة حقيقية كالعلم والقدرة على ما ذهب اليه الماتريدية  
وعند الاساعرة ان صفات الافعال اضافات واعتبارات مرجعة لتعلقات القدرة  
المتجزئة فهي حادثة ولا يلزم عليها قيام كحوادث بذاته تعالى اذ هي امور اعتبارية تسمية  
لا تحقق لاحادها لكونه تعالى قبل العالم وبعده ومعها ولا دليل على كون التكوين  
صفة اخري غير القدرة والارادة والحار متعلق بكان بعده قدم المحصر فغيره  
على الفلاسفة القائلين بالاجاب والمعزلة القائلين بان الفعل مخلوق للعبد ومن  
قال من اهل السنة انه حاصل بمجموع القدرتين كايين في الكتب الكلامية كانت  
الافعال تامة يجتمعا ان كان تامة فالافعال فاعل وتامة منصوب على الحال  
اي وجدت الافعال حالة كونها تامة وهذا الوجه وكثير ان تكون ناقصة  
لكنه مشكل من حيث ان كان ونظايرها موضوعات لتقرير الفاعل على صفة فمعني  
كانت الافعال تامة انصفه بالتمام فيقتضي سبق الافعال على تماميتها كما في  
كان زيد قائما ضرورة تقدم الموصوف على الصفة مع ان الفرض افادة ان الافعال  
توجد بتكوينه تعالى متصفة بصفة التمام لكونها انما هي لا بعجزه في هذا المعني  
لا يوجد من العبارة الا بتكلف فان قلت ما معني وصفية الافعال بالتمام قلنا  
التمام هنا بحسب حكم العقل بحسنها وعدم نقصها بمعني وان كان بعض الافعال قد  
يوجد ناقصا حسا فان قلت الافعال جمع معرف بفيد العموم فيدخل فيه  
الافعال القبيحة كاللغو والمعاصي قلنا نعم جميع الافعال مخلوقة له تعالى خبرها  
وسرها وبها بالنظر لكونها صادرة عنه تعالى حسنة جميلة ووصفها بالجمع انما هو



قال السوف في شرح العقائد قد بينت ان هذا الحق لا يتحقق في الاول  
عاقبة محمود وان لم يظلم عليه لما استغنى من الاقدار قد يكون له في حكم  
ومما لا يفي في خلق الاحياء الخبيثة الضارة المولدة واما الكتاب فانه  
قد يغفل الحسن وقد يغفل الخبيث لعدم كونهما في جنس واحد  
حتى مع ورود النعم عنه فيجب ان يكونا في جنس واحد  
والعقائد بتغييرها فيقول باعتبار اننا باعتبار عقولنا ارفع  
للحق الذي لم يخلق الله تعالى به العبد ما يستغنى به كائنات وقوي  
هذه البينات في حق عقيدة النعمة  
رد على سؤال في اول  
ايها الذي في دينك  
تم او لم تمسكها وقد استدل  
بقدر من علم في ردها  
هذه البينات ٥

باعتبارنا وكسبنا كما قلت وانما لم يزل الجليل خليلاً والبسم النعمة كسب الرزق  
فرضي بما فرضه مصدرها وليس من فرضي بها فحيت كسب الخليفة وقد  
اسار لك بعض العارفين بقوله واذا نظرت الى الوجود بعينك فجميع ما في الكائنات  
ملاح وما ذكرناه من ان الافعال خيرها وسرها كله مخلوق لله هو مذهب اهل الحق  
خلافاً للقدرية قالوا خطايا الاله السنة  
يا امة هلكت ضللاً لا بيناً حتى استوي افرارها ونحوها  
ازعمتم ان المعاصي ان جرت خلق الاله اوابه وجودها  
لوصح اذا كان الاله بزمعكم منع الشريعة ان تغام حدودها  
حاساً وكذا ان يكون الهنا ينهي عن الفحشاء ثم يريد لها  
وقلت رد اعليهم

يا امة خسر عقائد دينها فالى الشقاء مصيرها ووزورها  
ازعمتم جهلاً بان الهنا لا يخلق الفحشاء وليس يريد لها  
لوصح اذا كان الاله مشاركا في ملكه مخر اليه وجودها  
حاساً المملكة المهيمن ان يرى متصرفاً في الكائنات عبيدها  
ولا يسع ظروف الكائنات الظروف جمع ظرف الوعاء والكنايات جمع كناية  
لفظ اريد به لازم معناه كطويل التجار المراد به طول القامة والاضافة من  
قبيل اضافة المنسب به للمنسب باعتبار ان اللفظ متضمن لمعناه فكانه مجرطاً بحاطة  
الظرف بمظروفه والتعريف الاعلام فاعل يسع وموصولات جمع موصولاته  
المقطوع والنعم ان فتحت بونه مد وان ضمت قصر وفي السى المنعم به والانصب  
هنا المدة لمسا كلمة الآية واصنافه موصولات لما واصنافه الصفة لموصوفها والمعني  
ان الكنايات المحيطة بمعانيها كحاطة الظرف بمظروفه لا تنفع اعلام الاله  
اي اقادة وادانم الله تعالى المتواصلة على عبيده اي تقصر عن اقادة والاعلام  
بما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها نعم الله على عبيده لا تدخل  
تحت العدد والاحصاء ولذلك قيل افراد النعمة في الآية مع ان العدد انما يتعلق  
بالمعدد واسان لجز الانسان عن نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو

والترتيب للاعلام  
مفعول هـ  
وكذا في علمه  
من كلامه  
ويجوز قوله  
الغزالي في الدرر  
في الحديث ان قوله الكريم  
ساجد ومسلم  
على ان قال  
يسع وقوله  
اهله منسوب  
على انه منسوب الى ملكه

نعمه ايضاً ولما ان كل نعمة وان كانت تترابي واحدة لكنها في الحقيقة نعم لا تنفاهي  
باعتبار ما يترتب عليها وينشأ عنها من بركة النعم وما وصل الى الانسان من المنافع  
والالام والامور الخيرية الملازمة نعم ايضاً باعتبار ما يترتب عليها من تكثير السيئات ورفع  
الدرجات والله در القابل

اذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في ملكه يجب الشكر  
فليس يلوي على الشكر الا بفضل الله وان طالت الايام واتسع العمر  
فان مس بالسراء عم سرورها وان مس بالضرا عقيب الاجر

وتبي ان نفي احاطة الكنايات بموصولات نعمانه تعالى لا يستلزم عدم احاطة الصريح  
بالان الصريح اكر افراد اذ هو في قوة كل واحد ولا كذلك الكناية لا فتقارها الى  
لوانم ووساطة وفرضه كانت الحقيقة في اللسان اكر من غير المجاز واصلاً لهما

فيجوز ان تحيط بها صريح العبارة مع ان العبارة مطلقاً قاصرة عن الاحاطة فلامعني  
لذكر الكنايات هنا لا يهمل ان القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكنايات وليس  
كذلك وبهذا تعلم ان ما نقل عنه هنا من قوله وعدم وسع ظرف الصريح بالظرف

الاولي بدعي البطلان غني عن البيان ولا يتأتى بتناين مشائين من فوق  
احاطتهما يان مشائين من تحت بينهما الف اي يمكن وبالاشارة متعلق باظهار  
ومضرات مخفيات جمع مضراسم مفعول من اضرة اخفاه والا لاجمع الالبغى العزة

والقصر بمعنى النعمة واصنافه مضرات له من اضافة الصفة لموصوفها اي نعمة الخفية  
ثم الاشارة تستعمل في العرف بمعنى الاشارة الحسية وفي الاشارة بيد ونحوها وقد  
تستعمل في الاشارة العقلية وفي احصاء المسار اليه عند العقل اي ملاحظته

بالعقل ومارده بمضرات الا لا النعم الخفية التي ليست ظاهرة بحيث يمكن مشاهدتها  
وان شوهدت آثارها كالمملكات النفسانية من الحلم والعلم والفرح وغيرها والنعم  
المنزوية في اذراج الالام والمساق فان المصالح للانسان في تلك الحالة امور

غير ملازمة لكنه ينطوي تخبرها نعم ومصالح له لا يطلع عليها ولا يعلمها ويفترج  
هذا ما يجد المريض من معاناة استعمال العلاج ومشفقة تناوله وتحت ذلك من  
المصلحة له ما لا يخفى ستم المراد بالاشارة هنا الحسية كما هو السامع والا فالالا

نعم

الواعي لهذا  
الضمير في قوله النعم  
ينشأ في بالبعد الالف  
فما اذا ظاهر المقصود  
عشع ٥

بنون الله  
زاريه  
المشقة ٥



الحقبة يلاحظ الفقل ويستخرجها بوجه ما على طريق الاجمال فلا يصح ثني تالي الاسا  
 اليها مطلقا لم لو اريد استحضارها بالكتبة على وجه التفصيل صرح ان يراد بالاسارة  
 ههنا ما شمل الحسية والعقلية والصلاة في ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع  
 اموره وكل شؤونه بحجاب الحق سبحانه وبساله افاضة طلبته وانجاح بعينه  
 لكن لا بد من نوع ملازمة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض ويكونا متعلقين  
 غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ومنه نشي باناس الذات  
 الحسية والسهوات الحسية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقديس  
 تكون الملازمة متفنية راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستغاضة منه جل وعلا  
 الى متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه  
 التعلق بفيض علينا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم وارفعهم مرتبة  
 بيننا صلى الله عليه وسلم فلذا توصل ارباب التصانيف في مستهلها ومفصلها بالصلو  
 عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك ايضا توسلوا بالال والاصحاب لكونهم متوسطين  
 بيننا وبينه عليه السلام وعلاوة السلام وملازمة الال والاصحاب  
 لحجابهم عليه السلام اكثر من ملازمة الال والاصحاب اكثر من  
 ملازمة الال صلى الله عليه وسلم وكلما كانت الملازمة اكمل واوفر كان امر الاستفا  
 اتم وحصول الافاضة اكثر على مزاولي الجار متعلق بخدوفي خبري كيان  
 وادوي مصالح مجهول بخفي اعطى ما ضيقه المعلوم اتي بالمد بمغني اعطى قال  
 تعالى واتينا الحكمة وفصل الخطاب اما التي بدون مد فمعناه جا ومنه  
 قوله تعالى اتي امر الله وجوامع الكلم اضافة الصفة لموصوفها والكلم اسم  
 جمع لكلمة اي اعطى الكلم الوجيز اللفظ الكثير المعني وفي تلخيص لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اعطيت جوامع الكلم واخصر لي الكلم اختصارا رواه ابو يعلى في مسنده عن عمر  
 وله في السنة شواهد كثيرة وحذف فاعل الاعطا وهو الله للعلم به لان هذا الفقل  
 لا يصلح الاله تعالى محرابا لجرده او عطف بيان من وجوز فيه الرفع  
 على الفقل جعله خبر محذوف والجملة استنافية واقعة جواب سؤال مقدر كانه  
 قيل زهو فقيل محمد اعرب اي اظهر اوارال الفساد والجمع جمع حجة بضم الحاء

اي جوامع الكلم شواهد  
 كقول الله تعالى  
 اعطيت جوامع الكلم  
 على كل من  
 علمه

معني

بمعني الدليل اي اظهر ادلة الدين واوضحها وازال الفساد اي الشبه عنه بحيث  
 صارت واضحة جليلة لا يتطرق اليها شبهة ولا تشكيك لم نور الله بهجته واودع  
 في قلبه معرفة الجازم من العزم وهو القطع والمراد قطع الشك بمحمول اليقين  
 والعالمين جمع عامل من العمل ومرتفعات احكامه اضافة الصفة لموصوفها والمراد الاحكام  
 الشرعية اضيفت له عليه السلام لانه اتي به من عند الشارع حقيقته وهو الله عز وجل  
 والجار والمجرور تبارك كل من الجازم والعاملين اهل الخفض هم فرق الضلال  
 والبدع او الكفار فان الخفض من الامور النسبية اذ معناه ههنا الاخطا وباب الاضا  
 سبية والاضافة النسبية اي امتازا واواقيصا واعن غيرهم بتسبب الانتساب والانتا  
 له صلى الله عليه وسلم بنسبكم بهديه وسريفة المعبر عنه بمنصوبات الاعلام  
 والاعلام جمع علم يطلق على الجبل كما في قول الخنسا

وان صخر التامة الهداية به كانه علم في راسه تار

وفي الكلام استعانة تفريجية بتسبيه الاحكام بالجبال بجامع الرسوخ والنبات وعدم  
 الزوال والاهتد والنعيب تيسر والقرينة اضافة الاعلام للضمير ويطلق العلم  
 ايضا على الراية ففيه تفريجية ايضا بجامع الاقدار فان الراية تفندي بها الجيش  
 وكذلك الاحكام تفندي بها او تمثيلية بالتجوز في مجموع المركب بتقبيه الحالة  
 الحاصلة من اتباع الاله والانتما اليه والاستمسك باحكامه والاحتفاظ بظلال  
 انعامه بهيمة الجيش المتمثل للملك المجتمع تحت رايته بجامع ان كلا من الهيئتين  
 داخل تحت مطلق هيئة من يريد النجاة من الهلاك وفي ذكر الانفاذ والاصوات والحو  
 والرفع وغيرهما من المحسنات البدعية مراعاة النظر وبراعة الاستهلال وبني ان  
 يشير المتكلم في اقتراح كلامه بما ينبغي عن مراده كقول بعضهم في التهنية  
 بشري فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلاصول

وقوله في مقام التقريه

بي الدنيا تقول بلاء فيها حذار حذار من عطشي وفكلي  
 فلا يفرر مني ابستام فقول مضحك والفعل مضحك  
 اللهم اصلي يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا يجمع بينهما في السعة



لا متاع الجمع بين العوض والمعووض واما قوله

اتي اذا ما حدثت المسألة اقول يا اللهم يا اللهم فضرورة

صدورنا اي قلوبنا مجاز من سلاط المجلد واردة الحال مصدر رجوع مصدر  
وهو المكان الذي يصدر عنه الشيء اي محلات وصفات الكرام هي الاخلاق الحميدة  
كالحكم والسما والداي للتجوز والصرف عن الحقيقة هو ان محل الاخلاق والملكات  
القلب والصدور وان واصرف اي البعد جوارحنا اي اعضاننا عن الذي  
منع في الاسلام وهي المحرمات وما اتصل بالموصولية والموصوفية دعالة بالحاجة والحفظ  
عن المعاصي وايدل مغفرك اي اجعل المغفرة لنا بدلا عما اي عن الفعل الخفا  
الذي جئنا به غلطا وفيه نلج ليقول تعالى فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات  
فان قلت ان الخطا متجما ورعنه ومغفور فالدعا بغفرانه طلب تحصيل الحاصل  
والجواب ان المراد طلب غفران الذنب لكن عبر عنه بالخطا لانه الى ان وقع  
عن عمد لكن السان بالمسلم المراقب لجلال الله ان لا يقع عنه ذلك الا على سبيل الخطا  
كما ورد في حديث لا يزني الزاني وهو مسلم اذا الزنا لا يتبع الاسلام لكن المعنى انه  
اذا وجد منه في هذه الحالة الخشية والمراقبة التي يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا  
فكلامه روح يشير الى ان سائر الذنوب وان وقع عن عمد لا يكون الا عن خطأ لما ان كف  
التقص عنه واجب شططا في القاموس اشتط في سلقته شططا محررك  
جاوز القدر والحد وتباعدا عن الحق والمناسب هذا الثاني اي يتبعه من الحق  
وهو منصور على الحالة من ضمير جنانا ول باسم الفاعل فهو اما صفة المقول  
المحذون اي قولا شططا تباعدا عن الحق والوصف بالمصدر للمبالغة كزبد  
عدل وجعل المفعول القول لانه في معنى الجملة فتتحقق السط في عمل القول بالنصب  
او هو مفعول مطلق اي واشتطوا شططا وصح عطف الفعل على الاسم لان فيه  
معنى الفعل على حد فالتا الاصابع وجعل الليل سكتا على قراءة الكوفيين فانه  
قد عطف جعل وهو فعل على فالتا لكونه بمعنى فالتا او هو حال من ضمير التالين  
فيما ول بالمستحق اي متباعد عن الحق والمفعول محذوف للعموم اي كل قول  
او لشر بل الفعل المتعدي منزلة الله ان على حد قوله

التوا لانسب الالفة  
او ما هو غنى هاتين  
فصحت وشرا والقول  
هنا معنى كمال المستحق على  
كالمرد

شجو

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعي

اذا القصد هنا الى اتصافهم بنفس القول دون المقول لما انه لا يستحق ان يصان عنه  
اللسان ولا يحكي فيه مبر فيقول فيه الثقات من الحكم الى الغيبة على مذهب  
القوم اذا لوحظ متعلق البسلة او على مذهب السكاكي فقط ان لم يلاحظ نكتته  
التوصل للوصف بما بعد وان امكن بالتفسير بالجملة الحالية وهي وانا اليك العبد  
الفقر مثلا الا انه لا داعي للحالية هنا كما لا يخفى والعبد فاعل الفقر صفة وقوله  
الشيخ بدل او عطف بيان على ما هو القاعد من ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها  
يعرب بحسب المواضع وترب المعرفة بدلا او عطف بيان ويصير المتنوع تابعا كما  
في قوله تعالى الي صراط العزيز الحكيم الله في قراءة البحر الشيخ مصدر وصف  
سابع يشيع كبايع يشيع وصف به للمبالغة وصفة مشبهة يقال في المذكر يشيع وفي  
المؤنثة شيج وشيج وشيخ وشيخ قبل ان الانسان مادام في البطن فهو جنين فاذا ولد  
فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا ابيض في الثلاثين فهو كهل وبعد الاربعين شيخ  
وفي القاموس الشيخ والشيخون فراسيات في السن من اربعين او من خمسين او  
احدي وخمسين الى اخر عمره والي الثمانين منه وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ  
هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخ الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ  
للتبجيل وهذا المعنى هو المراد في هذه المواضع وان كان المعنى اللغوي الاول  
قد تحقق في بعضه ثم التفسير بالشيخ هنا فيه مخالفة لما هو السابع من حذفه في  
مثل هذا المقام ولعله اراد به معنى كبير السن كما سيبشر لذلك بقوله وهن العظم مني  
وبعد ان براد المعنى العربي وان صح لعدم جري العادة به المحمدي ان كذا  
الظاهر مفعول القول اي افر الكتاب

الاسرار

المعنى التركيبي ويحتمل ان يراد من المقصود للمصنف المسمى بهذا الاسم  
بليغ الفضل البديع المخترع ويلزمه الانفراد بالاضافة على معنى في اي المصنف  
في الفضل بين اقرانه وفي علمان فانه والاعصار جمع عصر وهو الزمن وبينه  
وبين الابصار جناس لاحق خلف مفتوح اللام محمدر على انه وصف للفاضل  
فهو وصف رابع وبالسلف من تقدم من العلماء والخلف من جاء بعدهم فكل قرن سلف

وذكر ان من  
السلم بقدر فضل  
مستكم كاستدراكه  
عن هذا الغيبة

وذكر ان  
من في العلم ولا  
من في الغيبة

قاله الصافي  
في شرحه  
فانه من اهل العلم  
سلفا لا من اهل الغيبة  
فانه من اهل الغيبة



وخلف باعتبارين اي ان المصنف خلف السلف وورث علومهم فجاز من العلم ما حاز  
 المتقدمون سند الخلف في المختار فلان سندا في مذهب اي ان العلم في زمان  
 المصنف يعتمدون اقواله ويلجأون اليه لازالة الشبهة وحل عويصات المسائل  
 بالحوال التي في المعطاة الكثير المحقق فوذر التحقيق وهو انباء التي على  
 الوجه الحق ويطلق على انباء المسألة بدليل والتدقيق انباء الدليل بدليل والحقا  
 نسبة للحق والفرق بينه وبين الصدق اعتباري لانه مطابقة الواقع للخبر والصدق  
 مطابقة الخبر الواقع والرباني نسبة للرب مصدر بمعنى التزينة وهو الذي يزي  
 المتعلم بصغار العلوم قبل كبارها زينة الالف والنون للمبالغة في النسبة كما في الخفائي  
 والنحرير المنقش والخبر بفتح الحاء وكسرها كثير العلم والالفاظ كلما رجع اليها واحد وهو  
 الوصف بكثرة العلم وانقائه واركنه براء بعدها كاف كذا في شخنتين بين يدي  
 وهذه المادة لاتصح هنا سوا قري بالمر المهملة او الزاي المعجمة فانه يقال ركن اليه  
 بمعنى مال وركن بالزاي بمعنى علم واركنه اعلمه ولقد تصفحت هاتين المادتين في  
 المختار والقاموس فما وجدت معنى يصلح ارادته هنا وفي القاموس في مادة رجن  
 بالمر المهملة بعد هاجم ما نصه رجن بالمكان رجونا اقام والابل وغيرها  
 اليقث ويثلاث ودابته حبسها واساعلفها او حبسها في المنزل على العلف  
 وفلاننا استحي منه اذا علمت هذا فالصواب وارجنه اي اقامه فلعلمنا بالكا  
 حرق عنه او اطلع المص على استعمال ركن بمعنى اقام ونحوه مما يصح هنا فاني به لتحصيل  
 الجنس اللاحق بينه وبين اسكنه واللغة واسعة فسبحان العلم الجدير  
 في كنه الكن وقا كل في رسته كالكنة والكنان بكسرهما والكنة بالضم جنة  
 يخرج من حائط او سقفه فوق باب الدار وظلته هنا كذا في مخدع اوزق في البيت  
 والجمع كنان والكنة بالفتح امرأة الابن والاخ والجمع كنانين كذا في القاموس وحينئذ  
 يصح ان يترك كنه بكسر الهمزة وهو اظهر وبضمها الصحة بعض معانيها هنا بضم الهمزة  
 ولا يصح الفتح لما كان شملا خبرا والاشتمال من قبيل اشتمال الكل على الجزاء والاشتمال  
 على المدلول وهو الاظهر لكان الكتاب اسم للالفاظ والامور المذكورة من قبيل المعاني  
 دقيقة يقال دق الشيء لطف فدقة المسائل خفاؤها بحيث تحتاج الى سند

تأمل

بالجيم

تأمل وتذكر وتحقيقات اي محققات اطلق المصدر وايد اسم المفعول مجازا رسلا  
 وقوله عميقة اي تحتاج للمبالغة في النظر قال في القاموس عمق النظر في الامور بالغ  
 وتعمق والتعمق بالفتح وبالضم وبضمين قعر البئر ونحوها عمق ككرم وبهر عميقة في فعل  
 الاول ومنها بعميقة وصف الشيء بحال متعلقة وعلى الاخر على طريق الاستعانة بالتحقيق  
 بجامع مطلق البعد في كل والمراد بالمحققات المسائل التي تعلق بها التحقيق والحاصل على  
 التجوز في التحقيقات انه جعل الكتاب مستملا عليها والتحقيق بالمعنى المصدرية وصف قائم  
 بالشخص لا يصح وصف الكتاب بالاستئصال لانه عليه بل الذي يشتمل عليه الكتاب متعلقة  
 وهو المسائل فندم واعتبارات اي مختبرات نظير سابقه لطيفة دقيقة خفية  
 ورموز جمع رمز وهو الاسنان والايما بالشقتين والحاجب والمراد عدم  
 التصريح بما فوضها بالحفا مبالغة لان هذا الوصف لازم لها الترتيب جمع  
 ترتيب وهو وضع الشيء في موضعه اللائق به والبدء الشيء المخرج على غير مثال  
 ومنكبا في القاموس كبة قلبه وصرعه كاكبه وكبكبه فالكب لازم متعدي والكب  
 عليها قبل ولزم كاكبه وله تخا في ركب تغل في وليس فيه ما هو بمعنى الصب المراد  
 هنا فينوخذه مطاوع الفعل الاول بضرب من التناويل والاسلوب الطريق والبر بركة  
 الفاتحة من ربع الرجل فاق اقرانه اي منصبا ومفرغا في الطرق الفاتحة وبين  
 بركة وبديهة جناس مصارع ومقصود ان المقصر الحبس ومحض الفوائد  
 خالصا والفوائد جمع فائدة في اللغة كلما استفيد من علم او مال ونحوه وفي العرف  
 المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انما تكرر اي محبوسا على الفوائد الخالصة لا يتجاوزها  
 الي غيرها مما يوجب حشو او تطويلا فقوله ومخذ فانه في معنى هذه السجقة فهو  
 تأكيد والمخططة محراب طاب وانما قال كالتزويد لان الزايد هو المستغني عنه في  
 الكلام والزايد على الفوائد هو الاسئلة والسواهد وبعض تعريفات وحكاية اقوال  
 وغير ذلك ماله ارتباطا بالمسائل وكلها ليست زائدة ففرض ان الزايد ما ليس من الفوائد  
 ولا من غيرها من الزايد وليس زائدا حقيقة تأمل مع غاية اعم مع اسم بدليل الثبوت  
 من قولكم معا والحرك كما حكى من ذهب من معية وتسكين عينه لخذ عنهم وديعة  
 لا صروق خلافا لسميويه وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولا ح ثلاثة معان



أحدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم الثاني زمانه  
نحو جئتكم مع العصر الثالث مراد فذ عند كذا في معنى اللبيب فمع هنا مرتب بقوله مستلوا  
وجاءوا به مع بقية ما بعده من قول مرتبا ومنكبا في على سبيل التنازع وكل من المعاني  
الثلاثة صالح الأراد هنا كما لا يخفى فلفظ والغاية والنهاية متقاربان آخر الشيء  
كالاقتضار والاختصار ضد البسط والنظير والخطب محل اطلاق ولهذا  
اللام للتعليل والمشار إليه الصفات السابقة أي ولاجل انصاف الكتاب بما ذكر  
طار في طائر ما خوذ من طائر الشيء إذا تفرق قال في القاموس تطاير تفرق كاستطار  
وطاير كطال والسحاب في السماء لا يصح ان يكون ما خوذ من طائر الطائر والامطار  
جمع مطر والاقطار جمع قطر بضم القاف اطار في الارض ونواحيها وتشبيهه  
بالامطار لحصول النفع في كل كالا مزار جمع مثل بالتحريك وهو ما سببه  
مضربه بمورده واصله كلام بصير من بعض العرب في حادثة في حير مثلا يستعمل  
بعده في كل ما ضاها في تلك الحادثة كقول الصفيق ضيقت اللبن ولا عطر بعد  
عروس ونحو ذلك في الاقلاق جمع اقلى جهة العلوار يدبر هنا جهة السفار  
وكان اظهار عطف على قول كان مستلوا اي ولما كان اظهار في الاسرار جمع  
سر الامر الخفي اراد به المسائل الخفية والتحقق بالعين المهمة في القاموس  
عمق النظر في الامور بالغ وتعمق والاعوار جمع عور بالعين المعجمة الفقر من كل  
شي كالغوري كسكري وما بين ذات عرق الى البحر وكل ما انحدر مغربا عن جهة  
وموضع منخفض بين القدس وخوزان مسيرة ثلاثة ايام في عرض فرسيتين  
وموضع بديار بني سليم وما لبني العدوية والمناسب هنا من بين هذه المعاني  
الاول اي وكان الدخول في معانيه البعثة تشبيها لا بقوله النبي لانه بعد سائر  
اجزائه قد اورد خبر كان وافنت جمع فواد ~~التي~~ في بضم القاف والهمز  
المحذو هو القلب والعود بالفتح والواو غريب بنه عليه صاحب القاموس  
سالي جواب لما يحل بضم الحاء الحارضا لفقد فيه استعارة تضرعية تتبعية  
بتشبيهه البيان بمل طاقات الحبل والمعقد ~~تتبع~~ جمع عقدة ترشح او ممكنة  
بتشبيهه الاقلاق بالشي المعقد وابيات المحل تخيل والمحل توشح ~~الفقد~~ ترشح

وعطف

وعطف معانيه على الفاظه مراد في القوامض جمع غامض خلاف الواضح  
من الكلام وقد غمض ككرم ونصر غمضة وغموضا ويطلق الغامض على المظلمين  
من الارض والعويصات جمع عويص عومل الكلام كفرغ وعاص يعاص عياصا  
وعوضا صعب والسبي اشتد والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه قال الكا  
واروي من الشعر شعرا عويصا بدني الرواة الذي قد روي  
وقوله من معانيه بيان للغوامض والعويصات ماله اي ما يفتقر اليه من  
اجوبة الاعراضات التي عساها نرد والاستسار على القواعد والتعميد لا ونحو  
ذلك وما عليه في الاعراضات وما فيه اي من المسائل والنكات نكت دقيقة  
جمع نكتة بضم النون فيها وتجمع النكتة على نكات اي في اللطيفة المنقحة من  
الكلام من نكت في الارض بالقضيب ونحوه اذا ضربته فاشتر فيها سميت بها  
لتأثيرها في القلب ولما قرنتها عند الاستخراج نكت الارض بنحو اصبع غالبا  
ولحصولها بحالة فكرية تشبيهة بالنكت ووصفها بالدفقة للمبالغة  
ورمز خفية ذكره سابقا في اوصاف المتى وهنا في اوصاف السرح ونكر مر  
الفقرة بعينها معيب في صناعة السجع موجزا بصيغة اسم المفعول صفة  
سرحا وحال من يحل او منه وما بعده على سبيل التنازع وقوله بلا اخلا لاخر اس  
لا يلام ان غاية الاجاز يلزمها الاخلا لا فنفاه اي عدم الاخلا لا بشي مما يقتضيه  
اللفظ او المعنى ومن تنبع كلامه وجد الامر بخلاف ذلك لانه قد وقع التعقيد في  
أكثر المواضع بسبب مراعاة الاجاز وهو اخلا لا قوي تشبيها لا مفعول  
لاجله عالم محذوف اي فعلت ذلك اي الاجاز لاجل التسهيل للضبط  
اي ضبط المسائل بمعنى جمعها وعدم انتشارها والحفظ اي ليسهل حفظه كما قيل  
الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ بلا املا لا اي ملل وسأمة وكسر راصع  
لكل من الضبط والحفظ فقلت لهم سرود في الاعتذار عن عدم  
الاجابة اولاً بان ما سألوه امر صعب يحتاج لقوة بدن وفراغ بال والتأرجح  
بخلاف ذلك كما قال وهن العظم مني كناية عن ضعف القوة والطبيعة السجينة  
قال في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجينة التي جبل عليها الانسان

ويصح ان يقرأ بصيغة اسم  
الفاعل على انه حال من ضمير  
المتب ٩٣







بعيد علي اهل الفضائل حصول المأمول كيف والدره عادتة الا تيان بنقيضه كما قال  
والدره يعكس آتالي ويقنعني من الغنمة بعد الكد بالقفل  
وقد صدر الاحسن لكنه صدر في اذه ظاهره يفضي الحالينه والمعني علي اسخيف  
لكن خطبة السارح هذه ما لا ينبغي ان يدق النظر فيها لانها ليست من البلاغة في المحاكاة  
المقبول فانه من خطبة جدا وهو موزون لانه متكلف لذلك وتالي الطباع علي الناقل  
في انشاء هذا الكلام وهو قوي اني وهن العظم مني ان اصرف عنان الهمة  
صرفة بصره رده والعنان ككتاب شئ للجام الذي تمسك به الدابة جمعة اعنة  
والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من امر ليفعل وفي الكلام استعانة ممكنة  
بتشبيه الهمة بالدابة والعنان تخيل والصرف ترشيح نحو اي جهة  
هذا المرام اي المقصود وهو سر الكتاب علي الصفات المذكورة  
الا فتراه هو ان تجال الكلام واستنباط الشئ من غير سماع والاجتناب الاختيار  
وابتداع الشئ والتحكم وركوب البعير قبل ان يركب به والمراد هنا الطلب  
فقطرت اي تفكرت يقال نظره كسمعه وضربه واليه نظرا تاما مل بعينه  
والنظر محرك الفكر في الشئ تقدر في نقيضه والتكرير حصول الشئ من بعد  
اخرى ومراده بالاعتذار هو قوله سابقا اني وهن العظم مني اخذ والالتماس  
الطلب قيل ان كان الطلب من الاعلا لادني فهو امر وبالعكس دعا او من  
المساوي فهو التماس فيجوز ان الطالب لشدة تلامذه السارح والتعبير عنهم  
بالاخوان والخلان وعن طلبهم بالالتماس تواضع منه ويجوز ان السائل  
بعض قرانه فالتمس بالالتماس في محله لوصل اي انهي والالتماس جمع  
محمس بالكسر واظما الابل وهو ان ترمي ثلاثة ايام وتزد الرابع ويضرب اخماسا  
لاسداس يسعي في المكرو والكذبة يضرب المزيطه سبعا ويريد غيره لان الرطل  
اذا اراد سفر بعيد اعود ابله ان تشرع جناسا سدسا وضرب بمعني يهين اي  
يظهر اخماسا لاجل سداس ربي ابله من الجناس الي السدس كذا ابو خذ من  
القاموس وبه يعلم ان ضرب المثل هنا ليس في محله كالتعبير بل ورحم الله  
السارح اراد ان يحسن جمعه بنظمين مثل عزبي فشانه بل اخذه اذ

انظر كيف دعا  
ر هو ع المسامحة  
من سخره  
وتالي الطباع في محله  
اندر ليس قريظ من الخاراد  
درك الشئ الي ضيق وخالفه  
وهو امرت هدره  
سرو فظ طله  
منظرة بكم  
الركب وبع  
والطباع كالمكر  
في ان يذوق السر  
صرو

الله  
الغنى والوفاء  
المعنى القليل  
للمعنى الكثير  
وهو كذا في الكلام  
لما هو في

صارا المعنى هكذا اني تفكرت لو كررت عذري وكردوا طبعهم لا تنهي ذلك الي  
ضرب الخماس راي ينهي الي اني اظهر سببا واديد غيره وليت شعري اي سبي يظهره  
ويريد غيره فان اديدانه يظهر الاجابة ويريد عدما كان هذا غانة في الذم الذي  
لا ينبغي ان يتصف به الجاهل فضلا عن العالم وان اديدانه يظهر لهم انه لا يسرع الفناء  
ولكنه يسرع في خفية مثلا قلنا هذا منا عذرا ايده لانه متعجب للطالبين بتكرار الطلب  
وان اديد سبي خلاف ذلك مما يتفق به المعني فلم نقف علي ما تنفي به بعد مدة التامل  
سببا وقد نسر المثل ان يدانه يضرب لمن يسعي في المكرو والكذبة وبالجملة فالمتنبع  
لجميع هذه الدباجة يعلم ان غرض منثني مجرد جمع الكلام بعينه مع بعض  
كيفية اتفق ولذلك تجد ها خلية عن الطلاقة والحلاوة التي توجد في غيرها  
يعرف ذلك من ذاق حلاوة البيان ومثرب بممارسة تركيب اهل هذا الشأن  
فلاح لي اي ظهران ليس في اي فماد لرمز التكرار والاعتذار فلاح اي فوز  
وظفر سوي اجابته لما طلبوا وهذا شرط بيت اخذ السارح وتعرف فيه 91  
امثلهم ثم تأملتهم فلاح لي ان ليس فيهم فلاح  
وبين فلاح وفلاح جناس تام سوي اسعاف سوي للاستثنائي بمعنى غير  
والاسعاف مصدر اسعف يقال سعف بجأته كمنع واسعف قضاها لسه  
وقوله وانجاء علي تقدير المصناف اليه اي وانجاءها والانجاء بمعنى الاسعاف  
من البضاعة اي البضائع التي يقع في البيع والسر استعارها هنا لما  
حصله من العلوم والمعارف قال الزحشر في النوايح مجده التاجر في كيبه  
ومجد العالم في كواريسه والمرجاة القليلة قال في القاموس مرجاة ردية  
او قليلة ثرة وتذخر رغبة عنها من رغبة اذا دفعته ومنه ترجية التمرات  
ضعف استطا عني الضعف بفتح الضاد وفيها عدم القوة وامابا لكسر  
فهو مثل السبي اي متناعفة والاستطاعة المطاقة ومرجاة بالرا المهملة اسم  
مفصول من رجى الشئ تعلقت رغبته بحصوله اضله مرجوي اعلا وبينه وبين  
مرجاة جناس مصحف ولا حوا ايضا باعتبارين غير اني الهمزة غير معن للث  
والالهام القاسمي في القلب علي طريق النقيض ولا يكون الا خيرا واما قوله سبحانه

منه اني رايته ههنا انفق في اعني  
فقطرت كذا في الاعذار من فلاح  
ان ما عذري في بعض شروحه لا  
والنظر في الفقه فان لم يكن في  
نوارد في خطبة كذا وكذا كان مصححا  
وهذا البيت هو في ما عذري اني  
وامان بمصاحفة منه فلاح فلاح  
حققتهم واقتبس من كلامه ان ليس  
من نقصه او ربحه لا يهمل الاجابة  
المن الادب ذكره في قوله  
كله منه  
كله  
عليه  
في البلاغة لم هو سافط صيدا  
في السبب المسروق من لئلي

اي دونه الاعذار  
في قوله



فألهما يجوزها وتقرؤها فقد قيل إن العلم فيه بمعنى علمه وبما ذكرناه لك من معنى  
 الالهام تعلم أنه لا معنى لجمل متعلقة ما ذكر من ان الضرورات تتبع المحظورات والعجابه  
 هذا أمر مشهور مستفيض حتى على السنة العاشرة كيف يدعي التمانه الهم ذلك مع  
 ان الالهام يكون من قبيل الفاعلوم ومعارف لا تحصل بالنسب والتعلم بل بطريق  
 الافاضه من جانب الحق وقد قدمنا لك ان عرضه لسبب الاجمع الكلام حينئذ اتفق  
 له وما كل عالم بقدر على انشا السمع على قانون البلاغة ولو كان ماهر فيها  
 فان ذلك ملكة متعلقة بالعمل غير المسكنة المتعلقة بالعلم ورحم الله القائل  
 لا يعرف العشق الا من يكابد ولا الصبابة الا من يتعبها

الضرورات جمع ضرورة وهي الحاجة يقال اضطره الي الشيء احوجه اليه  
 والمحظورات المجموعات من المحظرة وهو المنع والاباحة ضده اي ان الحاجة  
 نصير الشيء المحتج مباحا وله سواها كثيرة كالميتة لم لا يجد غيرها فقد كان  
 ذلك عند الاختيار وهو حالة وجود ما يأكله حراما فلما لم يجد شيئا غيره صار  
 حلالا والمعنى ان الانسان قد يضطر الى الشيء الذي لا يقدم عليه حاله اختياره  
 قال الشاعر اذا لم يكن الا الاسنة مركبا فلا راي للمضطر الا ركوبها  
 من الفصاحة بالغا والاضاد المعجزة يقال فضحه كنهه اذا كشف مساو  
 فافضح والاسم الفضيحة والفضور والفضوحة بضمها والفضاحة  
 بالفتح والفضاحة بالكسر والمعنى ههنا ان تاليفي لهذا السرد يظهر  
 مساوي لان كل مرالف فقد استهدف كما ان تشبيه لمصنوت  
 احدي الجملة بالآخرى بجامع التلبس بفعل لا يقدر عليه وكنار مصدر  
 بمعنى الكناية وفي نسخة كناية وفي ظ والاشل هو عاجز اليد ما خوذ من التشلل  
 بالتحريك وهو البتس في اليد او ذهابها يقال شلت يده تشل بالفتح تشلا  
 وشلا واسلت وشلت تجهولين ورجل اشل والضياع بفتح الضاد  
 مصدر ضاع يضيع ضيعا ويكسر وضاعة هلك والمراد هنا عدم الاثر  
 والمعنى ان كناية الاشل غير مكنته لفقد ما يحصل به الكناية وهو اليد كما ان  
 تاليفي لمثل هذا السرد غير ممكن لفقد اسبابه

الضرورات  
 المحظورات  
 بجمع

المساوي  
 في الصور  
 اي الظاهر

بيان  
 اسبابه

ان الامكان في جانب المسببه وهو كناية الاسل تخصصه بريد عقله والامكان في جانب  
 المسببه وهو تاليف لمثل هذا السرد عادي والكلام كله على سبيل المبالغة في التوافق من  
 السرحه الله تضرعت تضرع الى الله ابتغى وتذل وتقرض يطلب الحاجة  
 وكلاما مراد هنا ولئن شكرتم لازيدنكم هكذا وجدته بالواو والصواب جودها  
 اذا التلاوة هكذا واذا تاذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي  
 لشديد والحطاب لبني اسرائيل اي ان شكرتم يابني اسرائيل ما التفت به عليكم  
 من الانجا وعينه بالايان والعمل الصالح لازيدنكم نعمة علي نعمة وليي كفرتم ان عذابي  
 لشديد فلعلني اعدتكم على الكفران عذابا شديدا ومن عادة الكرم الاكره ان  
 يصريح بالوعد ويقرض بالوعيد وتاذن بمعنى اذن كنوعه وواعد  
 نتائج الافكار النتائج جمع نتيجة يقال نتجت الناقة كفتي نتاجا وانتجت وقد  
 نتجها اهلهما وانتجت الفرس حان نتاجها فهي تتوخى لا منته وفي الاصطلاح  
 تصديق يلزم من تسليم تصديقين والافكار جمع فكر وهو حركة النفس في المعقولات  
 وفي الاصطلاح ترتيب امور معلومة للتادي الي مجهول تصوري او تصديقي  
 هذا هو المعنى الاصلي التركيبي والافتناء الافكار صار علم شخص على الشرح  
 مسماه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فكل من الكلمين  
 باعتبار هذا المعنى دلالة له على شيء كالزاي مرزوب واشعر العلم باعتبار معناه  
 الاصلي ان ما في السرد من الدقائق والنكات من نتائج فكر المؤلف وبداع نظره  
 وهو من قبيل المرء مشفون بما يفعل والامر تنبع السرد وجده كلمة مستهدا  
 من الامتحان والجماعي وجواسيه حتى كلمته في سرح الخطبة فانه ما خوذ من الهواد  
 والامعان وتفسير القاصي البيضاوي وحاشية المعصام لم يات من عنده بشي  
 ابداسوي المبالغة في ايجاز البيان وتعمية معناها وتعقيد مبنائها وربما  
 نقل عبارة الغير بالحق فان قلت ان جميع المولفات كذلك مستهد من غيرها قلت نعم  
 ولكن لا بد للمولف من ابداء في جواب عن ايراد او ردوه وتركوه او ترجمه احد قول  
 اورد لكلام قاله الغير او توضيح لمعنى حقى ونحو ذلك من تعقيد مطلق واطلاق  
 مقيد مما هو شأن المؤلف حقيقة ولا فخر الجمع بدون اظهره من لا يجيب من التاليف

من الانجا  
 حيث فخلو  
 وعرفه  
 من

الامر  
 الى  
 من

لكن ان الانسان  
 وراه  
 والافتناء



عند ارباب الرواية وسائر الطلاب ان استعمال سائر معاني باقي كاهو المشهور  
 كان الدعا للولد من مرة وان استعمل معنى الجميع تحقق الدعا لها من بين خصوص ما وعو ما  
 وخرايا لذل المعجزة يقال دخره كمنعه دخرا بالضم واخذه احتاره او اخذه  
 والذخيرة ما اذخر كالذخيرة يوم منصوب على الظرفية ليكون اي يكون خرا  
 لنا في يوم ويقوم الحساب يثبت مستغارا من القيام على الرجل كقولهم قامت  
 الحرب علي ساق او يقوم اليه فخذ المضاف واسند اليه قيامهم مجازا والاية  
 اقتباس من قوله الله تعالى في حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي  
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ماوي المكان الذي يادي اليه فرطاً  
 بالتحريك يقال فرط فروطاً بالضم سبق وتقدم والفرط ما تقدم مكر من اجر  
 وعمل وما لم يدركه من الولد في المعقبي اي العاقبة وهي الدار الآخرة لا تقب  
 الدنيا فاني عقيب لانهما كالعلة الغاية ما خوذ من قول الجاهلي في  
 الحظيرة الضيائية وسميت بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة  
 الغاية والعلة الغاية ما تقدم في التصور لانه باعث على الفعل وتأخر في الوجود  
 لكونه ممرته ولذلك قيل

ثم ما قاله سادة الأول اول القدر آخر العمل

ومعلوم ان ذات الولد من سابقة علي التأليف فالعلة الغاية حقيقة للتأليف  
 هو تعلما وهو متأخر ولذلك قال كالعلة في لسان ادركت من بيتان من  
 بحر الوافر قد بينا سنشهد بها السادح في هذا المقام ومعنا ما ان التأليف  
 والنظم وكل فضيلة تحصل بالتروي والفكر انما تكون على مقدار رغبة ابتداء  
 الزمان وسمه الفاعل بسبب مساعده الدهر له بتحصيل الاسباب وارتفاع المانع  
 اما تذكرنا حواله وتوالي عليه من الزمان وجاهه فواضح العذر فيما اتقنه  
 لانه اني به علي قدر ما امكنه ولهذا من البيتين سواهد كثيرة منها ما قاله بعض  
 الاندلسيين في حق شعر المتنبي

ليس بادس من الحسن فانما تجرد العطايا واللهات في اللها  
 تنبأ بجنا بالقرين ولود ركب بانك تروي سحره لتألفها

وقار

هذا البيت من شعر المتنبي  
 في غرر النظم  
 في غرر النظم  
 في غرر النظم

وقال اخر  
 ففسق ايامي وغلظت اهلها مما نقل الاطباع عن رقة الشعر  
 وقد خدت تلك القرحة بعدما رحلت وكانت وهي سبالة تجريد  
 وقوله فتورا اي ضغفا وهنا عطف مرادف والرقص لعب معلوم يقال رقص  
 الرقص لعب والال اضطرب والخر غلت والرقص والرقصان محركات  
 الخيب ولا يكون الرقص الا للعب والابل والتمشيط  
 انشراح النفس للعمل يقال نشط كمنع نشاطا يالف في مشط طابت  
 نفسه للعمل وعين كمنشط وانشطه ونشطه تنشط طارت من البيت من  
 اللطائف ما ان ذكرناه لحر الي السانة فلنتركه لنظر الذي الفطن الافتتاح  
 بالسهولة والجملة الافتتاح كالابتداء وافتحة السني اوله والظرف لفوق نسبة الافتتاح  
 حينئذ في الحد فقط مع ما خره عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تقارض بين  
 الحديثين لا مجرد ان الباء في الاستعانة والاستعانة بشي لا تنافي الاستعانة باخر  
 كما قيل في الجمل علي الاستعانة لا يليق بحسن الادب لجعل اسم الله تعالى الة والالذات  
 مقصودة لذاتها وحلها بالحد في الحديث علي يقتضي خروج الحد عن الكتاب وهو مضاف  
 للعرف بل لان الابتداء امر عربي يقتضي امتداد من الاول الي المقصود او الاول وحقيقته  
 والثاني انه اني اقتدا بالسنة والاجماع الوارد من علي تقديم التسمية علي التخميد  
 واحتياطاً في العلمات في التسمية جهة التخميد لانهم لم يكتفوا بالان من اني  
 بالتسمية لا يقال له حامد عرفا ولهذا ثبت التقارض الظاهر الحديثين واحتيج الي  
 التوفيق ولان المناسب بمقام التظيم التصريح بحده كما هو أسلوب الكافي  
 للتسمية وما موصولة او موصوفة فجملة هو أسلوب اما صفة او صلة اي كشي  
 هو أسلوب الكتاب او كالذي هو أسلوب الكتاب وذلك السني هو الافتتاح بها ثم  
 ليس في عبارة نضرح بان افتتاحها لا حل الاقتدا بأسلوب الكتاب المجيد مع انه  
 احد علل الافتتاح بها فكان الاولى ان يقول كغيره اقتدا بأسلوب نوح وعلاء الطامع  
 وصيانة فقد خالف صنيع عامة المؤلفين بدون داع سوى غرابة التركيب وان كان  
 منيعه في طريق الايام الاقتدا بأسلوب الكتاب المجيد حيث جعل الافتتاح بها

وقد في التسمية



هذا اول كتابنا في علم الالفاظ للتعليق وهو مع بعضه فقام  
 حجة التركيب وكونه من جنس التعليق ليس انما فقام فقام  
 قوم وبقائه الاكثر وفقد بعضه مواز بان يكون الالف  
 مكفوفة بما يحكى به ميسورية كما لا يملك فتحا واداء عنه  
 قال ابن هشام في المفتي والحق جواز في الحجة من ما نحو  
 وي كانه لا يفتح الالف فون ابن اعجب لعدم فلاحهم في المنة  
 بها الكافة الزائدة كما في المنار

وتشذبا فاعلم من جري المضاف منسوب اليه والمحفوظ من ذلك ثبوت في وعبد ربي  
 ومرفقي وعقبي وعقبي في النسب الي تيم اللات وعبد الدار وامري القيس  
 ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس الصلاة الاحدية اي المنسوبة للاحد  
 وهو الله تعالى الابدية المنسوبة للابد اي الزمان المستمرة يقال هذا الشيء ابدى  
 اي مستمر كما يقال ازل اي غير مسبوق بانقطاع وانعدام والابدي ما لا يطرأ عليه  
 ذلك وان لم يكن ازل انما لنعيم اهل الجنة فكل ازل ابدى ولا عكس الحمد مبتدأ خبره  
 لله فالجار والمجرور في محل رفع واختلفوا في الخبر الواقع ظرفا سوا كان ظرف زمان  
 او مكان او جارا ومجورا فالحاكم الاكثر من النجاة انه مقدر بحلة فيقدر والمتعلق فعلا  
 كما ستقر وحصل وكما هو والاقول منهم انه مقدر بمفرد نحو حاصل او كان او مستمر  
 ووجه الاول بان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا  
 وجد التقدير فالاصل اولى به ووجه الثاني بان الظرف وقع خبرا والاصل في  
 الخبر الافراد له معنى لغوي له خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر ولغوي صفة  
 نسبة للغة وهي لفظة الله في الكلام واصطلاحا الالفاظ الموضوع للمعاني  
 الوصف بالجميل الممنون من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفته  
 زيدا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان ففيه اسان الى ان مورد الحمد هو اللسان فقط  
 وبابا للجميل سببية في اسان الى المحمودية وهو يتبادر له الانعام وغيره من مكارم  
 الاخلاق ومحاسن الصفات كالشجاعة والحلم والمراد الجميل ولو بحسب اعتقاد الحاكم  
 او المحمود فيدخل ما يذكر السوا وكوهم في مدح السلاطين والعظام من قتل  
 النفوس ومنبذ الاموال وغير ذلك كقول المتنبي  
 نمت من الاغمار ما هو حويته لهنت الدنيا بانك خالد  
 فان الظاهر ان هذا جرد ولذا ايدى هذا الكلام لان جرد لم يقع في محله مع انه ليس  
 على الجميل تعظيما لمفعول لاجله اي قصد تعظيم فاختار الفاعل الذي هو شرط  
 في نصب المفعول لاجله اي الوصف لاجل قصد التعظيم فخرج الوصف بالجميل لا علم  
 قصد التعظيم بان كان على قصد استهزاء او سخرية كقوله تعالى حكاه عن خطاب الزبانية  
 لاهل النار ذق انك انت العزيز الكريم علي الجميل الاختيار في هذا هو المحمود

وما المصدرية نحو كما ارسلنا  
 فيكم رسولا منكم فالاحص  
 ان لا جارا رسالي فيكم رسولا  
 مسكوف من موزم وادكره  
 كاحدكم اظهر من جهة افادة  
 الاخذ والامتناع التسمية  
 ٩٥

نعم الاجماع صنف على تقديم  
 البسمة على الحمد حيث جعلها  
 وهذا خلافا لمعنى الشارح  
 ٩٥

في ان كان صورا  
 ٩٩

وشد

وهنا كلمة  
 دقيقة وهي انه اذا  
 كان الالف مكفوفة  
 كان انشائه لا ينافي  
 في ان كان الالف مكفوفة  
 ٩٣



عليه ومنهم لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا فيكون الحمد مراد فالمدح عنده والمراد  
 بالاختياري ما حصل عن قصد واختيار كالانعام وح يشكر الحمد على صفاته تعالى  
 لانها ليست اختيارية اذ الاختياري يستلزم في الحدوث واحسن ما اجيب به هنا ان  
 المراد بالاختياري ما هو اعم من الاختياري حقيقة كافي لنا الصادرة عنا او حكما كما  
 في صفاته تعالى فانها منزلة منزلة الاختياري لصدر الافعال الاختيارية عنها  
 ونوقش بان لا يصدق الا على صفاته التامة واجيب ايضا بان المراد بالاختياري  
 ما قام بالفاعل المختار وهو محذور ايضا قال اللاري في حاشية المطول يمكن ان  
 يمنع صدور الحمد على صفاته تعالى من الثقة وما يوجب ذلك لا نسلم انه محذور عليه  
 بل محذور به ولا يوجب ان يكون اختياريا مطلقا حال الجمل الاختياري  
 حالة كونه مطلقا عن التقيد بكونه نعمة او غيرها فبقية تنصير على تعميم متعلق الحمد  
 وعرفني معطوف على لغوي اي وله معنى عرفني منسوب للعرف اي الاصطلاح  
 والمراد عرف العلماء فعمل هو شامل للسان والقلب وبقي الجوارح فيكون مورد الحمد  
 العرفي عاما وانما دخل في التعميم لانه المراد بالفعل هنا مطلق الحمد اي الحصول  
 سواء كان فعلا او انفعالا على ما هو متعارف القرينة فلا يبعد النقض في بما هو من  
 مقولة الافعال كاعتقاد غلبة المحمود ومجته وخود ذلك لان التفرقة بين الفعل  
 والافعال تحت فلسفي يشعري يدل اما دلالة القول والفعل الظاهري فواضح  
 واما دلالة الفعل الباطني فقد تمنع اذ لا اطلاع لنا عليه لا يقال انه يدل عليه  
 بالقول فان يقول للمحمود انا اعنف عظمك لا تقول في هذه الحالة الحمد حصل بالقول  
 لا بالحيات وقد يجاب ان المراد بقوله يشعرون ذلك الفعل يشعرون في حذاته  
 بحيث لو اطلع عليه علم تقطيه ولا ريب في تحقق هذا في الشكر الحيواني اذ لا يقدح  
 فيه الجهل بالمشيئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموصوع لمعني الجهل بالوضع وعدم  
 استعماله او انه يحصل ذلك في الحيوان بالهام او ميلان قلبه من جانب المحمود فان  
 القلب بالقلب يميل ولذلك في هذا المعنى قبل

قلوب العاشقين لها عيون ترى بالاراء الناطرون

قصد الانعام اي تعظيم المحمود او موصوب على المقولة المطلقة

اي يكون ذلك الفعل قصديا بالتعظيم فيخرج الفعل الذي يدل على التعظيم اذا اقترن به  
 شحنة كما اذا قام له اشتراكه ونحو ذلك فليس هذا الحمد ولا م لانعامه للاجل مطلقا  
 حال من الانعام اي حاله كونه ذلك الانعام مطلقا عن التقيد بكونه على الحمد او  
 على غيره وفيه تنصير على ان متعلق الحمد العرفي خاص وهو النعمة فعله هو  
 ايضا عام للثلاثة كما سبق قال الشاعر

افادتم الانعامني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

على الساكن قيد في الانعام فلا يكون شكرا الا اذا كانت النعمة واصله الي  
 الساكن واما اذا كانت واصله لغيره فهو حمد عرفي وليس شكرا القويا ومنهم  
 من لم يشترط كونه على الساكن فيكون مراد فالحمد العرفي عنده صرف العبد اي  
 استعمال العبد النعم التي انعم الله تعالى بها عليه لما خلقت له كما استعماله قرق البصر  
 في النظر في كتب العلوم والادب وفق السمع في استماع القرآن والعلم الي غير ذلك  
 وهذا المعنى عزيز الوجود اذ ليس كل احد يصف جميع النعم فيما خلقت لاجله الا من  
 وفقه الله وقليل ما هم قال الله تعالى وقليل من عبادي الشكور وهذا معنى ما يقال  
 التوفيق عزيز ولغزته لم يذكر في القرآن الا مرة في قوله تعالى وما توفيق الا  
 بالله قال الجنيد كنت بين يدي السري السقطي القصب وانا ابن سبع سنين وبين  
 يديه جماعة يتكلمون في الشكر فقال يا علام ما الشكر فقلت ان لا يعصى الله بنعمة  
 فقال اخشي ان يكون حفظك من الله لسانك قال الجنيد فقلت ابيك على هذه الكلمة  
 التي قال مطلقا اي اختياريا او غيره فيكون اعم من الحمد لتقيد المحمود عليه  
 بالاختياري في الحمد وتعميمه هنا وهذا ما درج عليه الامام الرازي في تفسير  
 سورة الانعام من ان الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما به خلقت الاختيار  
 وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبرسي في سمر الكشاف ومنهم من منع اطلاق  
 المدح على السنا لاجل جمل غير اختياري بنا على انه مسا والحمد وقال ما يقال مدحت  
 المولود علي صنفا لا مولد لا عبرة به ومدحت زيد على رساق قد خطا او ماول  
 بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقيد بالاختياري في تعريف الحمد  
 لبيان الماهية لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اذ وان قال النفاذ ان من

لا مدح  
 التقيد



من السامع في كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا  
في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او الكبر بان يشتركا في الالف الحروف فقط  
كالنطق والفعل والفعل مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه  
في الفارق يدل على ترادفها والبناء فعل اذ قال الفناري في حاشية المطول الممنون  
من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكر واما فيه وغيرهما من الكتب ان  
الناس هو الايمان بما يشتر بالنعيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان النسا الكلام الجميل انتهى  
فالسامع درج علي ما هو التحقيق في تفسير النسا بما ذكر وبعضهم فسر بالذكر بحبر  
حتى قال اللاري في حواشي المطول النسا لا يتجاوز عن الذكر غير عند من تصح كتب  
اللغة ودعوي عمومها ما يعي اللسان وغيره يحتاج لنقل فهو اعم مطلقا هذا  
شروع في اخذ النسب بين الحمد بكلامه معيشية والشكر والمدح والنسا وذكره بطريق الترتيب  
لعلم من تعاريفها والمقصود من اخذ النسبة بين المفاهيم المذكورة كمال اتصافها وبني  
ان يعلم اولا ان النسبة بين المفردات تؤخذ باعتبار الصدق بمعنى الحمد ويتقدي بها  
الصدق بعلي كايضا لصدق الحيوان على الفرس وعدم صدق الانسان عليه وفي  
القضايا باعتبار الصدق بمعنى التحقق ويتقدي بني كايضا لصدق الجزية في  
بعض الحيوان انسان لا يتحقق في هذه المادة فاذا قيل مثلا بين الانسان والحيوان  
عموم وخصوص مطلق معناه ان كل فرد حمل عليه الانسان صح ان يحمل عليه الحيوان  
كرد مثلا نقول زيد انسان زيد حيوان دون العكس اي ليس كل فرد حمل عليه الحيوان  
صح ان يحمل عليه الانسان كزيد من افراد الفرس فانك تقول هذا حيوان ويتقدي نقول  
انسان واذا قيل ان الجزية اعم من الكلية معناه ان كل مادة تحققت في الكلية  
تتحمق في الجزية دون عكس فالانسان حيوان يصح ان يحمل عليه الانسان لان يتحقق  
انسان حيوان وجزية بان يقال بعض الانسان حيوان والحيوان انسان لا يصح ان يتحقق  
فيه الجزية كزيد فاولنا كل حيوان انسان ويتحقق الجزية لصدق بعض الحيوان انسان  
اذ علمت هذا تعلم ما في كذا من السامع من الخطا في اخذ النسبة بين المفاهيم لا اعتبرها  
نافع بمعنى الصدق واخرى بمعنى التحقيق نالها المصنف في الامعان وقد سلك غير  
هذه الطريقة غير المعين الذين في حاشية حسام كاتي والحامل لهم على هذا هو تكبير

هو  
مؤيد  
سما  
عن  
السنن  
الروية  
ومناه

النسب

النسب وهو كاهم قليل الجدوي فلذلك لم يفرض له احد من محقق المتقدمين اصلا  
كما يعلم ذلك بالوقوف على تاليفاتهم وانما هذا من ضيق المعطن الداعي لتشويش  
اللفظ مطلقا من الكلامي عموما مطلقا عن التقييد بكونه من وجه والعموم  
متي اطلق ينصرف الى هذا فالوصف ~~بما لا يلائم~~ لا تنقيده لبيان اطلاق العموم  
لا تقييده وقوله من الكل العوض عن المضاف اليه اي من كلها وبني الحمد بكلامه مقبلة  
والشكر والمدح كذلك فيتحقق خمس نسب يكون النسا في كلها اعم وكل واحد من  
افراد المفاهيم الخمسة اخص فكل ما صدق عليه فرد من افراد المفاهيم الخمسة صدق  
عليه النسا وليس كل شيء صدق عليه النسا صدق عليه كل واحد من المفاهيم الخمسة  
لاننا قد اعتبر في كل واحد منها من القيود ما لم يعتبر فيه فينفرد عن كلها في نسا  
بغير لسان لا في مقابلة شيء كما اذا قلت لزيد تعظيما له لا لاجل كونه منعا عليك  
او غيرك فهذا ليس واحدا من الامور الخمسة ولكنه يقال له نسا وبقيته النسب  
لا يخفى عليك التمييز لا فلا تطيل به لانه يكون نسا بان لوجه كونه اعم من  
الكل اخص مطلقا من المدح لتقييده بكون المحمود عليه اختياريا واطلاق  
مفهوم المدح فيجتمعان في قولك زيد كريم وينفرد المدح في قولك زيد حسن الوجه  
مثلا ومن وجه من الحمد العرفي اي والحمد اللغوي اخص من وجه من الحمد العرفي  
واعم من وجه فيكون بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي وهو الذي يعبر  
عنه المناطقة بالتباين الجزوي ووجهه ان الحمد اللغوي يكون باللسان فقط  
والحمد العرفي يكون به وبغيره فيجتمعان في نسا بلسان في مقابلة احسان وينفرد  
الحمد العرفي نسا لا بلسان في مقابلة احسان والحمد اللغوي في نسا بلسان لا في  
مقابلة احسان والشكر اللغوي مجرد ومضطوف على الحمد العرفي اي والحمد  
اللغوي اخص من وجه من الشكر اللغوي ايضا لان الشكر اللغوي يكون باللسان  
وبغيره ومستقلة بكون النعمة فقط فهو اخص من الحمد اللغوي باعتبار المتعلق  
واعم منه باعتبار المورد وجمع الحمد اللغوي والشكر اللغوي في نسا بلسان  
في مقابلة احسان واصل الى الحامد وينفرد الحمد اللغوي في نسا بلسان لا في مقابلة  
احسان او في مقابلة واصل الى غيره والشكر اللغوي في نسا لا بلسان في مقابلة

اذا جعلت الكرم  
محمودا عليه



احسان واصل الى المثني وجعل النسبة بينهما التباين الجزئي مبني على ما سبق في تعريف الشكر من تقييد الانعام بكونه على الشكر ومثله ما اذا اطلق عن هذا التعيد لانه 2 يكون مفهومه معنوم الحمد العرفي فيكون مساويا له وقد علمت فيما سبق ان النسبة بين الحمد اللغوي والحمد العرفي هي التباين الجزئي فلتكن كذلك بينه وما يساويه لان ما ثبت لاحد امتساويين يثبت للآخر نعم بخلاف البيان كما يعلم بالوقوف على ما ذكرناه هنا وهناك فحال النسبة لا يختلف على كلا القولين فلا تفكر واعلم من وجهيها اي والحمد اللغوي اعم من وجهيها اي من الحمد العرفي والشكر اللغوي وهذا تخرج مما فهمتم انما لانه حيث صرح بانه اخضر من وجه علم كونه اعم من وجه ووجه كونه اعم من وجه منها انه لم يقيده بكونه في مقابلة انعام بخلافه فان كلامهما فيد كونه في مقابلة الانعام ومباين للشكر العرفي فالنسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي التباين الكلي وهو عدم اجتماعهما في مادة اصلا كنبأين الانسان والفرس والتباين متى اطلق ينصرف للتباين الكلي اما التباين الجزئي فهو المعبر عنه بالعموم والخصوص والوجهي ومرجع التباين الكلي سالتين كليتين والتباين الجزئي لموجبتين جزئيتين وسالتين جزئيتين نقول لا يبي من الحمد اللغوي بشكر عر في ولا يبي من الشكر العرفي بحد لغوي بحسب الحمل متعلق بقوله مبين يعني ان جعل النسبة بينهما التباين الكلي مبني على ما هو المتعارف الذي قرناه لك سابقا ان النسبة بين المفردات تعتبر بحسب الحمل فكل فرد حملي عليه الشكر العرفي لا يحمل عليه الحمد اللغوي وبالعكس وقوله واعلم من بحسب الوجود اخذ النسبة بين المعنويين باعتبار التحقق على خلاف ما هو المتعارف في المفردات لان هذا المعنى انما هو في شئ الغضا يا تمام الضمير المرفوع في اعم يعود على الحمد اللغوي والضمير المجرور يعود على الشكر العرفي اي ان الحمد اللغوي اعم من الشكر العرفي بحسب الوجود والتحقق عموما مطلقا لانه كما تحقق صرف العبد جميع ما انعم به عليه فبا خلق لا حمله الذي هو مفهوم الشكر العرفي تحقق الوصف اللساني في ضمنه من غير عكس كاي ليس كما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع فيكون الحمد اللغوي اعم باعتبار التحقق والشكر العرفي محض باعتبار وان بناينا بحسب المعنوم فجعل النسبة التباين تارة

نظرا للمعنوم والعموم والخصوص نظر للتحقق والوجود وهذا كما يقال ان الجزئية اعم من الكلية فان العموم والخصوص بينهما انما هو بحسب التحقق والوجود اما باعتبار المعنوم فهو التباين الكلي اذ لا يصدق معنوم احدهما على ما يصدق عليه معنوم الآخر فان قيل لا نسلم ان النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق بل التباين الجزئي بل لتحقق الشكر العرفي في الانسان الاخرس اذ اصر في جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف باللسان قلنا ان المراد بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون شكر الكلام ولم يتحقق هذا في الاخرس لان شكر غير الاخرس كل من شكر الاخرس وهذا الجواب وامر فالاحسن ان يقال ان حقيقة الشكر من حيث هي صرف الجميع وتختلف البعض في بعض الافراد لما لا يقدح في تحقق تلك الماهية والحمد العرفي اعم مطلقا وذلك لعدم اختصاصه بكون الانعام على الحامد بخلاف الشكر اللغوي فانه قيد بكون الانعام واصلا الى السائر فيجتمعان في ثنائك على زيد لاجل احسانه اليك وينفرد الحمد العرفي في ثنائك عليه لاجل احسانه على غيرك وهذا مبني على تقييد النعمة في الشكر اللغوي بوصوله الى السائر اما اذا لم يقيده كانا متحدين فتكون النسبة بينهما التساوي من الشكر اللغوي والعرفي اما اعنيته من جهة الاول فقد عرفنا واما من جهة الثاني فقد بين ذلك محبي الدين الذي هو قدوة السارح في هذه المسألة كالمصنف في الامعان بقوله لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كاي لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي وفيه نظر لان صنيعة تفيض ان تكون النسبة بينهما بهذا المعنى باعتبار الصدق والحمد وسكون السارح عن البيان وسوقه يقتضي ذلك مع ان النسبة بينهما بهذا المعنى انما يبي باعتبار التحقق كما بينه وبين الحمد اللغوي فكان اللائق ان يقول هنا اعم مطلقا من الشكر اللغوي واعلم ان هذا المعنى بحسب التحقق وان كانا متباينين بحسب الصدق ومن وجه المدح اي واعلم من وجه مدح المدح فقوله من وجه متعلق بقوله اعم فتكون النسبة بين الحمد العرفي والمدح العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في التباين باللسان على الانعام وينفرد المدح في التباين

اي ان المصنف في الامعان والحكماء في هذه المسألة قد وقع في الغلط في قولهم ان النسبة بينهما التباين الكلي اذ لا يصدق على كل واحد منهما الشكر العرفي بل التباين الجزئي



باللسان على جيل غير اختياري كحسن الوجه وينفرد الحمد العربي في ثناياها للسان  
 في مقابلة الانعام واخص من وجه الضمير المرفوع يعود للحمد العربي والمجود  
 يعود للمدح وذلك لعدم اختصاص المدح بكونه في مقابلة احسان وعدم اختصاص  
 الحمد العربي باللسان ففي كل واحد منها جهة عموم وخصوص فقولنا واخص  
 مستغني عنه بقوله واعلم من وجه لكونه لازما له لكنه ذكره توضيحا على خلاف عادة  
 مبين للمدح بحسب الجارتيان كليا فلا يصدق احدا على ما يصدق عليه  
 الاخر واخص منه مطلقا بحسب الوجود اي ان الشكر العربي اخص من المدح  
 خصوصا مطلقا بحسب التحقق والوجود فاذا تحقق الشكر العربي تحقق المدح  
 لان مرحلة صرف جميع ما انعم صرف اللسان في التناو في هذه الحالة يتحقق المدح  
 وليس كما تحقق المدح تحقق الشكر العربي فيكون المدح اعم ومطلقا من الشكر العربي  
 وهو اخص مطلقا منه ولامه الاضافة على معني في والضمير يعود على الحمد  
 اي اللام في الحمد والمراد باللام لفظة الـ فالسارع جري على المختار من المعروف هو  
 اللام وحدها وزيت الهمزة للاليزم لا بد بالساكن وهو مذهب سيبويه  
 واختاره ابن كاجب ومذهب الجليل ان المعروف هو المجموع من الهمزة واللام وتقرعن  
 المبرد ان المعروف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام  
 مستعم ان اصل الـ ان تكون للتعريف وقد تستعمل في غيره والتعريف هو الاسان الى  
 معبر في ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى  
 ما يصدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة وتسمى لام الجنس والام الطبيعة والحقيقة  
 وحينئذ دخلت على معرف تكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو للمخاطب الكلية دون  
 الافراد الجزئية ومن ثم قيل الشخص لا يحدد ونظير المعروف علم الجنس كاسامة  
 او ارجسية معينة منه كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون  
 الرسولا وتسمى لام العهد الخارجي ونظير المعروف علم الشخص كزيد او الى حمزة  
 غير معينة كقوله تعالى مثل الذين اتوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجفار السفار  
 فان المراد من فرد من افراد الحمير وتسمى لام العهد الذهني ونظير المعروف به في المعنى  
 المتعلق في الايات كقوله تعالى في جميع الافراد نحو اناسا

لفخسرا لا الذين امنوا فان مدخول الـ ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستفهام  
 الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمي  
 لام الاستفهام ونظير مدخولها لفظ كل مضى فالي نكرة نحو قوله تعالى كل نفس  
 ذائقة الموت اذ علمت هذا فاعلم ان الـ ههنا تكملة للمباني الاربعة اما الجنس والاستفهام  
 قسيتين وانما العهد الخارجي فعلى تقدير ان يراد من الحمد فرد مخصوص وهو  
 الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه بنفسه في سابق ازل كما اشار لذلك سيد  
 المحامدين بقوله لا احصي ثنا عليك انت كما اثبتت على نفسك فهذا اسان الحمد تعالى  
 القديم وهو فرد من افراد ماهية الحمد والعهد الذهني على تقدير ان يراد فرد ما من  
 افراد المحامد والسارع ردة هاهنا الجنس والاستفهام دورها اما الاول  
 فلعدم مدخوله في حقيقة الحمد المعرفة ههنا لان المعروف ههنا هو الحمد الجارث اللساني  
 وحمد تعالى نفسه بنفسه قديم منزه عن اللسان واما الثاني فلان المناسبات  
 في مقام الحمد اظهر المجود به حتى ذكر بعض العارفين من الصوفية ان الحمد هو اظهر  
 الصفات الكالية والمعهود الذهني مبهم فلا يناسب المقام فتعين اما الجنس  
 واما الاستفهام وقدم اختيار الجنس لكونه اقوى سيما وقد اختلف صاحب الكشاف  
 ووجهه لسعد في مطوله بانه المبتدأ للفرع السابع في الاستفهام خصوصا في  
 المصادر وعند خفاقر ابن الاستفهام وايضا اللام لا تغيب سوى التعريف والاسم  
 لا يدل الاعلى مساه فاذ لا يكون ثمة استفهام وقيل ان وجه اختياره الجنس  
 دون الاستفهام مبني على قاعدة اعترافه وبني ان افعال العباد مخلوقة لهم  
 فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى اذ من المحامد ما يرجع للعباد على افعالهم  
 الحسنة فانهم يستوجبون المدح والذم على افعالهم ولذا يثابون ويعاقبون  
 ورد بان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد استلزاما ظاهرا اذ  
 لو ثبت من الحمد فرد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به  
 تعالى والمقدر خلافه فحيث صرح صاحب الكشاف باختصاص جنس الحمد به تعالى  
 فقد حكم باختصاص المحامد كالبه فكيف يتصور منه ان يمنع الاستفهام بناء على  
 القاعدة الاعترافية على ان المعترلة يقولون بان الداعي مخلوق له تعالى فيرجع الحمد

هو ليس من الله  
عليه السلام

لا بد

الذي هو مفاد  
الاستفهام

لبن



له تعالى باعتبار اقداره العبد على الفعل وايا ما كان اي اي معنى اريد من الجنس والاستغراق فالتنوين عوض عن المضاف اليه اي اي معنى اريد وما زائدة للتعظيم فتعريف المسند اليه وهو الحمد لتخصيصه بالمسند وهو الكون لله لا ر تعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد تخصيصه بالمسند اي قصره عليه والمسألة خلافية فذهب صاحب التلخيص قال في المطول ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معروفا بلام الجنس او بغير نحو انكرم التقوي والامير السجاء والامير هذا والامير زيد او غلام زيد او كان غير معروف اصلا مثل التوكل على الله والامر بعبادته والكرم في العرب والامام من قریش وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ مثل زيد لمنطلق فيؤخذ منه ان القصر هو التخصيص والقصر مستفاد من الوجودها وفي حاشية السيد عليه انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللاحق على الاختصاص كانه فيلزم من اختصاصه بالله فيلزم منه اختصاص افراده ككلامه وليس ذلك من قصر المبتدأ على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال انكرم مختص بالعرب اذا لم يرده ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتفاداه الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتفاداهم الى غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلو جلت على الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاملا في العرب لا يشترط ان افرادهم جميعا وان ثبت لهم في ضمن فرد ولفظهم في ضمن افراد فيظهر منه ان مفاد القصر بلام الاستغراق واما لام الجنس فانما تفيد عمومته جعل لام لله للاختصاص والشرحي على مختار السعد تامل هذا واستشكر بان التخصيص الذي هو الفع مروط ببرد الخطاب في مشاركتها الخبر في الحكم او استقلاله به الى الصواب واجيب بانه لا سعد صدور ذلك عن الجملة المعاندين واذا تقرر ان التخصيص حاصل من التعريف باللام فلا داعي لتقديم الخبر بان يقال لله الحمد لقصد ذلك المعنى بل تقديم الحمد ولو لكونه الاصل والامرج لله ولعنه وايضا المقام مقام الحمد فقدم الحمد ما يدل عليه واستقره فلذلك قدم لفظ الحمد وان

الجنسية و

كان

كان تقديم اسم الله اهم بالنظر لذاته لكن البلاغة ينظر في الامور العارضة دون الذاتية فان قلت قد قدم لفظ الجلالة في قوله تعالى فله الحمد رب السموات والارض والارض وله الحمد في السموات والارض وغير ذلك من الايات والجواب منع ان المقام في الايات المذكورة مقام الحمد حتى يعارض ما ذكره من ايات مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه به كما سير اليه في الكتاب وهذا يقتضي تقديم الطرف فلكل مقام مقال اما في الاستغراق تفصيل لاجل قوله فيكون جميع افراده مختصا بالمسند اي اما كون جميع افراد الحمد مختصا بالمسند اذا كان اللام للاستغراق فظ لان مدخول الجميع الافراد وقد حكم بثبوت المسند لا فتكون مختصة به ولا يخرج فرد منه لغيره الماهية في نفسها اي حقيقة الحمد وما هيته من حيث هي هي فقول لا في ضمن الفرد تفسير لقوله في نفسه و مراده الفرد كلاك في الاستغراق او بعضا كما في العهد الذهبي والخارجي فان هذه الاقسام الثلاثة يراد بها الماهية من حيث تحققها في الفرد كذا وبعضها فهي قسم للام الجنس التي يراد بها الماهية من حيث هي فيكون المسند لازم الماهية المسند هنا في الحقيقة متعلق الجار والمجرور وهو الثبوت والحصول والكيونة وكونها كما سيئر لذلك بقوله بعد فلا يوجد فرد من الحمد بدون الانصاف بالكيونة لله ولازم الشيء هو الخارج عن حقيقته الغير المنفك عنه وينقسم الى لازم الماهية ولازم الوجود فلازم الماهية كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انتفاك الزوجية عنها وكذلك الثلاثة متى تحققت امتنع انتفاك الفردية عنها ولازم الوجود كالسواد للرجلي فان السواد لازم لوجوده وتخصه بحيث كلما وجد في الخارج الرجلي وجد معه السواد وليس السواد لازما لماهية لان ماهية الاسود هي لا نسائية ولو كان السواد لازما لها لكان كل انسان اسود فما نحن فيه من قبيل لازم الماهية ومعناه انه متى وجدت وتحققت ماهية الحمد يلزم كونها ثابتة له تعالى لا يتفك عنها كالثبوت فلا يوجد فرد من بيان لتحقيق اللزوم وعدم الانتفاك بين المسند اليه والمسند فرد من الاربعة اي فرد من العدد الذي احاده اربعة وليس لمعنى فرد من الاعداد المترتبة



منها الاربعة لانها افراد لازوج وما وقع لغير الله فاجواب سوال المقدر هو  
 ان التخصيص ههنا على كلا تقدير الاستغراق والجنس ممنوع فان هناك افراد  
 من المحامد ناسخة للخلق على افعالهم الجميلة فلا يصح القصر ومحصل الجواب ان هذه  
 المحامد وان كانت في الظاهر للخلق لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالى وراجعة اليه  
 وانما العباد مظاهر فقط لانه تعالى هو المتولي امر كل احد بخلق ما يحسن عليه وبه  
 واستعداد الحمد واسبابه في المحامد وتلفظه بالحمد والمجازي على الحمد وغير ذلك  
 فالكرم منه واليه اخثار الثاني وهو الاستغراق لظهوره في اداء  
 المرام اي المط وهو افادة الاختصاص والقصر فدلالة عليه صريحة بخلاف الجنس  
 فان افادته القصر بطريق اللام فيكون كناية ومع يقال ان الكناية ابلغ من الصريح  
 لانها لدعوي النبي بسببته فتقليل السارح ضعيف جدا سيما وقد تقدم لك  
 ما توجه به اختيار الجنس فلا تغفل ولان معنى ذلك تغليل بان لوجه اختيار  
 الاستغراق وهذا ايضا اوهي مما قبله لان افراد المحامد البتة موجودة في الخارج  
 لكنه في الاستغراق يكون المقصود حصوها وفي الجنس يقصد الي الماهية من حيث هي  
 ومعلوم ان تلك الماهية وان لم تكن موجودة في الخارج كبقية الماهيات فانهما  
 من الامور الاعتبارية لكن لها افراد موجودة في الخارج والحكم على الماهية هنا  
 ليس من قبيل الاحكام المعارضة لا باعتبار وجودها الذهني كالا انسان نوع  
 بل من قبيل الاحكام المعارضة لها باعتبار وجودها الخارجي ووجودها  
 الخارجي هو نفس وجود افرادها التحقق في كل الافراد فلا فرق بين الاعتبار  
 الا بالاعتبار والسادح اختلط عليه الاحكام المعارضة للماهية من حيث الوجود  
 الذهني والمعارضة من حيث الوجود الخارجي فظن ان ما هنا من قبيل الاول  
 وليس كذلك واستونج هذا من قولك الانسان نوع والانسان كاتب على انه قد  
 يقال يلزم على تغليله هذا ان لا يكون الاستغراق على تقدير الجنسية او في  
 لا حيث جعل الاستغراق والاعلى وجود افراد جميع المحامد كان المستغرق  
 تلك الافراد الموجودة واما على تقدير ارادة الجنس فان الاستغراق اللازم  
 لارادته شامل للافراد الموجودة والافراد المقيدة الوجود ضرورية تخفق

الماهية التي حكم باختصاصها في تلك الافراد فاي فرد وجد سمله ذلك الاختصاص  
 فقد انقلب علمه عليه بكونها اولى بنقيض المدعي فيكون اي الاستغراق في الافادة  
 اي افادة قصر المسند اليه على المسند المعتبر عنه بقوله سابقا فتعريف المسند اليه  
 لتخصيصه بالمسند واو في اقل تفضيل اي اكثر واتم يقال وفي الشيء في وقتا على قول  
 اذا اكثر وتم والمفضل عليه محذوف اي ازيد واتم من الجنس والتفضيل بحسب ما ذكره  
 من التقليل وقد علمت ضعفها واخرى بالحالم المملة معناه احق اقل تفضيل من حق  
 الشيء ثبت فان قلت في اي معني الحمد ومعني يايين معني محذوفت نونه  
 للاضافة اي اي معني من المعنيين اللغوي والعربي اعتبر فيه الجنس والاستغراق  
 المفيد كرمها تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون القصر حقيقيا بل عرفيا لان المختصر  
 على تقدير ارادة المعنى اللغوي افراده ويكون بعض افراد المعنى العربي خارجة وكذلك  
 على تقدير ارادة المعنى العربي المختصر افراده وبعض افراد المعنى اللغوي خارجة مع ان  
 المطلوب جعل الحصر حقيقيا اذ المحامد كلها ثابتة له تعالى في الواقع وهذا مما لا يفتقد  
 الجملة فمورد هذا السؤال قوله واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند  
 اذا المتبادر منه اختصاص جميع الافراد على ان يكون القصر حقيقيا وهذا السؤال مع  
 له يكون بعض افراد الاخر خارجا كون الخارج بعض الافراد لا كلها لانه اذا حمل على  
 المعنى اللغوي خرج عنه افراد المعنى العربي ما كان بالا اعتقاد وفعل الجوارح  
 واما ما كان باللسان فداخل مع افراد المعنى اللغوي وان حمل على العربي تخفق معه بعض  
 افراد المعنى اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراده وهو ما لم  
 يكن في مقابلة الانعام والحاصل انه لو اريد اي معني من المعنيين يبقى بعض افراد المعنى  
 الاخر خارجا لا كلها كما لا يخفى فلا يكون هذا المختص بكسر الصاد المهملة بعد  
 الحاء المعجمة اسم فاعل من التخصيص اي لا يكون الحمد الصاد في الشخص المختص من ارب الحاكم  
 بالتخصيص المستفاد من الجملة على وجه الكل متعلق بمحذوف خبر يكون اي  
 واقفا وذلك لخرجه بعض الافراد عن التخصيص بعموم المجاز هو عبارة عن  
 ان يستعمل اللفظ في معنى كلي شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وذلك كما طلاق  
 لفظ اسد على المجري اي صاحب الجرة والقوة فان هذا المعنى يتناول الرجل



الشجاع الذي هو المعنى المجازي والحيوان المقترس الذي هو المعنى الحقيقي للفظ  
اسد وهما يراد بالجر معنى كلي شامل للمعنى اللفظي والعرفي وتوضيحه ان الحد اذا  
استعمل اللفظي في معناه اللفظي كان حقيقة عنده وان استعمل في معناه العرفي  
يكون مجازا واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عندهم في المعنى العرفي مجاز في المعنى  
اللفظي نظير ما قبل في لفظ صلاة اذا استعمل اللفظي في الدعا حقيقة وفي  
الافعال المخصوصة مجاز والشرعي بالعكس فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين  
مع كل واحد بخصوصه في اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ  
واحد وهو م في نصار لعموم المجاز بان يراد مطلق الشئ اعم من ان يكون باللسان  
او غيره في مقابلة الاحسان او غيره ولا شك ان هذا معنى كلي عام لجميع افراد المعنيين  
واستعمال لفظ الحمد في هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذي علاقته الاطلاق  
عن التقييد فعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل لكنه اطلق عليه هذا اللفظ لعموم  
معناه وتناوله للمعنى الحقيقي والمجازي فان قلنا اذا استعمل الحمد في مطلق  
الشئ اخرجت جميع افراد المحامد كلها لغويها وعرفيا لانها شئت مخصوصة قلنا  
التقييد معتبر في الحقيقة ونفس الامر لكنه اعتبر بحد الماهية عن القيود لصحة  
اطلاق اللفظ عليها واستعماله في بطريق المجاز فهذه امور اعتبارية دعي اليها  
التماس العلاقة لا زكارة التجوز لا تخرج بسبب الحقيقة عما هي عليه في الواقع  
واعلم ان هذا الاعراض وجوابه ما خوذ من قوله اللادري في جوابي القوائد  
الضامنة ان الحمد ما مصدر المبنى للمعلوم وهي الحامدية او مصدر المبنى للمجهول  
وهي المحمودية او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمد سبحانه يلام الاستيعاب  
كما يلام الاستغراق وهذا السواء بعينه يرد هنا فيقال ان اراد تخصيص الحمد الذي  
هو مصدر المبنى للفاعل خرج الحمد مصدر المبنى للمجهول وان اراد الثاني خرج الادب  
والجواب ما اشار به بقوله او القدر المشترك اي يراد بالحمد القدر المشترك بين  
المعنيين وهو كل ما يطلق عليه لفظ الحمد وهذا التعميم اما بنا على ان المصدر  
موضوع لمعنى او احد ينسب ثانيا الى الفاعل فيقال هو مبنى للفاعل وثانيا الى  
المفعول فيقال مبنى للمعمول واما باعتبار ان مشترك بين المعنيين فاستعماله

قوله ما لا ينفك

فيها اما بنا على جواز استعمال المشترك في معانيه معا وينا على استعماله في معنى  
مجازي مشترك بينهما وهو الذي عبر عنه الشارح بعموم المجاز ويصح ان يراد بالحمد هنا  
المعنى الحاصل بالمصدر فبعد هذه التعميمات كلها يرد ان يقال انه اذا اراد المعنى المصدر  
بقيت افراد المعنى الحاصل بالمصدر خارجة عن التخصيص وان اراد الحاصل بالمصدر بقيت  
افراد المعنى المصدر وجوابه ان كلامنا عن المعنى المصدر والحاصل بالمصدر من متلازمان  
لا ينفك احدهما عن الآخر فمبنى ثبت انحصار احدهما ثبت انحصار الآخر ايضا فان اردت  
زيادة التعميم كما لا يخرج فردا بياي معنى كان قلنا المراد بالحمد الذي قصد به  
التخصيص ما يطلق عليه لفظ الحمد الشامل لللفظي والعرفي مصدر المبنى للمعلوم  
والمجهول والحاصل بالمصدر و لا يخرج فردا من افرادة عن التخصيص اصلا  
ان لم يقابل حمد بنعمة بان حمد علي جميل غير انعام كالحمد لله القادر المريد مثلا وانما قيد  
بعد مقابلة النعمة لانه لو كان في مقابلة نعمة لا يخلق عليه حامد لغة فقط بل حامد  
عرفا وساكر لغة ايضا ان قابله بياي قابل الحمد بالنعمة كالحمد لله الذي هدانا  
للاسلام ففي هذه يتحقق الحمد العرفي واللفظي والشكر اللفظي لكن المقابلة بالنعمة  
سقط لتحقق الحمد العرفي والشكر اللفظي دون الحمد اللفظي لانه لا يشترط ان يكون  
في مقابلة النعمة وان وقع في مقابلة اذ المحمود عليه في الحمد اللفظي هو الحمد  
مطلقا لا خصوص النعمة كما عرفت وسألك كذلك اي لغة وعرفا وقوله ان  
جعلنا الضمير يعود للحمد الصادر من الحامد في بدو تصنيفه اي ان جعل الحامد  
حمد جزاء وهذا القيد بالنظر لوصف الحامد بالشكر العرفي بان يقال هو  
سأكر عرفا اذ لا يتحقق هذا الوصف الا اذا صرف جميع جوارحه في الطاعة ومن  
جملته اللسان في الشئ يكون سأكر عرفا واما بالنظر لوصفه بكونه سأكرا  
بحسب اللغة بان يطابق عليه سأكر عند اهل اللغة فيكون السأبا للسان فقط  
لكن بقيد ان يكون في مقابلة نعمة وصنيع الشارح يوضح ان قوله ان جعله راجع  
للمسار انية بقوله كذلك وهو لغة وعرفا فيقتضي ان لا بد في صحة اطلاق  
لفظ سأكر عليه بحسب اللغة تحقق ما ذكر وهو جعل الحمد جزا من شكر عرفي  
لكن هذا الايهام مندفع بما ذكره سابقا بقوله وسأكر لغة ان قابله بياي







وما اشتهر من الخلاف في ان اللغات هل هي من موضوعات البشر والله تعالى قد ذكر  
 في غير اسمائه تعالى واسما ملائكة فانما ليست من موضوعات البشر وغير الاعلام  
 الشخصية فانما من موضوعات البشر انفا قائل الخلاف انما هو اسم الحقائق الكلية  
 كالانسان والفرس والاسد ونحوها ولقد حرر هذه المسألة الكمال ابن الهيثم الحنفى  
 في تحرير الاصول انتم تحرير فرجه ليدان واجب الوجود ليس الوصف بوجوب  
 الوجود دخلا في حقيقة المسمى وجزا منه والانا في العلمية الشخصية لان العلم  
 الشخصي لا دلالة له الا على مجرد الذات بل ذلك الوصف طريق لا حصارا للمسمى  
 بذلك الاسم وخص هذا الوصف دون غيره لا بتنا جميع الصفات الكائنية بل  
 تكونه منشأ كل كمال ومعدن كل جلال اذ وجوب الوجود يفيد الاستغناء المطلق  
 ومن اتصف بذلك وجب افتقار جميع ما سواه اليه ويلزم هذا الاتصاف بكل  
 الصفات وافتقار وجوب الوجود من افتقار الصفة للموصوف اي الذي ثبت  
 لوجوده الوجوب والواجب هو ما اقتضت ذاته وجوده وامتنع عليه القدم  
 وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه محال وواجب الوجود ما واجب الوجود  
 لذاته وهو الله او واجب الوجود لغيره كما في الحوادث وقت وجودها فانها  
 واجبة الوجود بالغير على ما بين في الكلام ووجوب الوجود الذاتي ينافي الامكان  
 بخلاف وجوب الوجود العرضي فانه بجمعه واصله لا فيه ميل  
 لما ذهب اليضاوي في تفسيره وغيره من انه في الاصل صفة ثم غلبت عليه الالهيته  
 قال السكاكيني في التفسير والاله في اصله يقع لكل معبود ثم غلبت على المعبود  
 بحق وقيل علم لذاته المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له  
 من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولانه لو كان  
 وصفا لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع  
 الشبهة والظاهر انه وصف في اصله لكن لما غلب عليه حبس لا يستعمل في غيره  
 وصار كالعلم مثل الثريا والصفق اجري مجراه في اجرا الوصف عليه وامتناع  
 الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار  
 امر حقيقي وغير مقبول للبشر فلا يمكن ان يدرك عليه بلفظ ولانه لو

نسخ  
 النسخ من اسم الله تعالى  
 ان من الهام كسر عظم  
 فرامد ان عام

نسخة

ولكن

دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد قوله تعالى وهو الله في السموات معني صحيحا  
 كما قال اللاري في حاشية المطول الحق ان الله اسم لصفة وعلم للذات المعين كما هو  
 مصرح به في شرح الكشاف وبهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد اي  
 لا معبود بحق الا ذلك الواحد لا انه من الاسماء الغالبة ولا انه اسم لمفهوم كلي منحصر  
 في فرد لانه اسم فاعلم من لاه يليه كبايع يبيع فاصل لاه لئلا تحركت الياء  
 وانفتح ما قبلها فقلت الف واصل يلية يلية يسكنون اللام نقلت حركة الياء وهي  
 التثنية للسكان قبلها ولاه لاهي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة  
 فاجتمع ساكنان الياء والثبوتين فحذفت الياء لانها ساكنين ويصح ان يحمل  
 لاه مصدرا قال البيضاوي وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها  
 اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع عن كل شيء  
 وعما لا يليق به وقيل ان لاه اسرياني فعرب تحذف الالف الاخيرة وادخل  
 اللام فجعل علما بمعناها اي مع الالف واللام بعد الادغام فيكون في الاصل  
 كليا ثم غلبت عليه العلمية الشخصية بعد دخول الالف لانه في الخط لان الاله  
 موصولة باللام لا في النطق لانه ينطق بالالف بعد اللام وحذف الفه نطقا لكن  
 تقسده الصلاة ولا ينقصد به صريح اليقين وقد جازى صورة الشكر كقوله  
 الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال  
 وكما حذفت الالف حذفت التنوين ايضا لكن لما كان حذف التنوين بدريا لم يحجج للتنبيه  
 عليه لان عدم مجامعته لال امر ضروري والحاصل انه عند دخوله ال عليه يحذف  
 التنوين وتحذف الالف التي في لاه فيصير الله ثم يدغم وجوبا لاجتماع المثلين وتفتح  
 وتفتح لاه اذا انفتح ما قبلها وانضم ستة لئلا يكون على صورة النفي اي وليس  
 نفي حقيقة فلما ادخل عليه اللام اي الجاء بعد التصرفات المذكورة حذفت  
 سمرة الوصل التي هي سمرة ال التي اي بها او لا وقوله لاه يلتبس بالنفي عنه لقوله  
 حذفت لانه لو بقيت لا تفتل باللام الجارة فيكون صورته الخطية هكذا لا الله  
 فالالتباس بالنفي من جهة الصورة الخطية لا النطق وقوله ولا لاه معطوف على  
 سمرة الوصل اي وحذفت لام لاه ايضا عند دخول اللام الجارة فيكون المحذوف عند



دخول الحرفان همة الوصل واللام لا وقوله لئلا يجمع ثلاث لامات على حذف لام لا  
 ووجهه انه لو ايقين لام لا ولم تحذف تحقق ثلاث لامات لا واللام المعرفة واللام  
 الحاقة والعرب تستلكن توالي ثلاث امثال في كلمة واحدة او ما هو في حكمها ولا يتحقق ان  
 حذف اللام انما هو في الخط اما في النطق فلم تحذف لان اللام الثانية مشددة والحرف المشدود  
 بحرفين فحذف الف لا خطأ لانطقا وظهر لك من هذا الاعل ان لم يبق في الكلمة  
 الاصلية بعد دخول اللام الحاقة سوى الا اما قبل دخولها فالها واللام والالف والنون  
 محذوفان وقد علمت وجه حذفها واعلم ان السارج اختار هذا لعدم التشوذب فيه  
 بخلاف المسهور من ان اصله اذ دخلت عليه ال ثم حذف الهمة ثم ادغم لان احد الشذوذ  
 لازم اما الادغام والحذف وبما انه ان الهمة ان حذفت بعد نقل حركتها كانت الحذف  
 قياسا لكن الادغام غير قياسي لوجود فاصل بين الحرفين المتجانسين وهو الهمة  
 المحذوفة لان المحذوف لعلته كالنات وان حذفت الهمة مع حركتها كان الحذف غير قياسي  
 لان الحرف المحرك متعاض بالحركة ويكون الادغام قياسا لان المحذوف لا لعلته  
 محذوفه القدم وكذا كل ما اول لام المسار اليه التصفقات السابقة وقوله ثم دخل  
 عليه اي ما اول لام وقوله ثم اللام اي ادخل عليه اللام الحاقة بعد دخول الف واللام  
 وقوله نحو للحم مسار لذلك مثلا نقول جئتكم للحم اصله لم دخلت عليه ال فصارت للحم  
 بلايين فاذا اريد دخول اللام الحاقة تحذف همة ال لئلا يلتبس بالنفي اذ لو ايقين الهمة  
 لانصلت اللام الحاقة بانفسه ههنا لا يلتبس بالنفي وحذفت ايضا لام كم لئلا  
 يجمع ثلاث لامات فينبغي اللام الحاقة واللام المعرفة ونحوكم لبن وليث ولبيث وكل  
 اسم اوله لام دخلت عليه اللام الحاقة بفعل به ما ذكره رب العالمين مجرور على  
 انه مفعلة فان اضافة حقيقية مفيدة للتبريد وتظهر يجوز ان يكون بدلا والرب  
 في اصل مصدر معين التبريد وهي تبلغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به للمبالغة  
 كما هو وصف بالمعادن وقيل انه مفعلة مشبهة من ربه يربه اخذ منه بعد جعله لان ما  
 بالنظر الى فعله باضم الحاقه بالقرارة التي تخرج منها امثال هذه الصيغة كما هو المشهور  
 ولما جلت على غيره تعالى الامم كرب الارور رب الدابة ومدة قوله تعالى فيسقي  
 ربه حنرا وقوله ارجع اليك وحيي نفس السد والناك والخالق والمعبود وكل ذلك

اغلب

فان قلت لم لا  
 قلت لان اللام الحاقة  
 هي التي تخرج منها  
 امثال هذه الصيغة  
 كما هو المشهور  
 ولما جلت على غيره  
 تعالى الامم كرب  
 الارور رب الدابة  
 ومدة قوله تعالى  
 فيسقي ربه حنرا  
 وقوله ارجع اليك  
 وحيي نفس السد  
 والناك والخالق  
 والمعبود وكل ذلك

صحيح الارادة هنا والشم افترض على معنيين اسار الاول بقوله اين ما كنهم والثاني بقوله  
 ومبلغهم فلهذا لم يلفظ الرب لانه في الاول كاسم صيغة وكان الاول له  
 الاثنان باو والمفني على الاول على انه مفعلة مشبهة والثاني على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل  
 شيئا فشيئا نصيب على المفعول لانه اي تبليغا نزيها ونصح الحال لانه اي تبليغا  
 يعلم به بتخفيف اللام وبنا الفعل للمجهول فهو مشتق من العلم لا من العلة والاشدوت  
 اللهم وليس بصفة بل اسم لما يحصل به العلم بالشيء اي سمي كان صانعا او غيره ثم غلبت  
 على ما يعلم به الصانع بحيث مني قبل عالم فانما يعرف منه ما يعلم به الصانع ثم هو في اللغة  
 يطلق على معنيين احدهما جنس ذوي العلم اعني الملك والانس والجن يقال عالم  
 الملك وعالم الجن وعالم الانس وثانيهما جنس ما يعلم به الصانع من المخلوقات فيقال  
 عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوان وعالم الاعراض وعالم  
 الجواهر فهو اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به الصانع  
 فصح اطلاقه على كل واحد منها وعلى مجموعها كالحائض بفتح التاء اسم لانه يختص بها  
 والقالب بفتح اللام اسم لما هو كالمثال يفرغ فيه الجواهر المذابة ويجوز كسر  
 اللام . وهو كالمساواة الضمير المنفصل راجع لكل ما يعلم به والمجور يعود للصانع  
 ومن الجواهر والاعراض بيان لما سواه اي كل شيء يصدق عليه لفظ السوي اي الغير  
 من واحد واحد والذين اثنين وجامعة جامعة حتى الجميع وقيل لا يقال عالم زيد فهو  
 اسم لكل نوع من الموجودات وكل جنس ذكره العصام في حاشية تفسير البصائر وقوله  
 لا يقال عالم زيد هو الصحيح بل يقال زيد من العالم وفي قوله من واحد واحد اي من  
 نوع واحد وجنس واحد لا شخص واحد وانما جمع في جوابه عايقا لان  
 العالم اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به الصانع فهو  
 اسم لما سواه فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب  
 بانه انما جمع ليظهر ان كل واحد لا يخلو فانه لو لم يجمع لاحتمال ان يراد منه  
 فرد من افراد القدر المشترك كالعالم المشاهد مثلا واحتمال ان يراد به استغراق جنس  
 واحد كعالم الانس فالجمع يرفع الاحتمال ويصير نصا في الشمول كسائر اوصافهم  
 اي كما جمع بقية اوصاف العقلاء لان الذي يجمع جمع المذكر السالم اما علم المذكر العاقل



او صفته بشروط العلم الثاني فان قلت قد سبق ان العالم اسم لصفة فكيف يندرج  
 تحت اوصاف العقلاء فالجواب انه وان كان اسما الا انه اسببه الصفة من حيث كونه يعلم  
 به الصانع فهو اسم حقيقة وصف حكم ولا غرابة في ذلك وقيل وضع لذوي العلم  
 اي القدر المشترك بين اجناس ذوي العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى  
 مجموعها وتأتي هذه الوجة وتصديره بقيل يقتضي ضعفه وهو كذلك لان هذه الصفة  
 اي صيغة فاعل لم تستعمل الا فيما يكون التميز بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب  
 ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح من الملائكة والتقليد  
 بيان لذوي العلم والبقول انما الانس والجن سميان لكثرة الثقل الارض بهما هكذا قيل  
 ولكن لا يظهر بالنسبة للجن لانه لا ثقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لتقديسهم  
 بالاوزار او لتقل الطاعات والتكاليف عليهم وتناول اي تناول لفظ  
 عالم على تقدير وضعه لذوي العلم لغيرهم اي لغير ذوي العلم على سبيل الاستبعاد ابي  
 تبعية غير ذوي العلم لهم لان تربية ذوي العلم يستلزم تربية غيرهم بالطريق الاول  
 واما على الوجه الاول فالتناول بحسب دلالة اللفظ فلذلك احتج للتقليد في الاول  
 لصحة الجمع بالياء والنون دون الثاني فانه لما اخص بذوي العلم مع جمعه بالياء  
 والنون وقيل عني بالعالم خصوص الانس فان كل واحد منهم عالم من حيث انه يستل  
 على نظاير ما في العالم الكبير ولذلك سوي الله بين النظر فيها فقال اولم ينظروا  
 في ملكوت السموات والارض وقال تعالى ومن انفسكم اقلات تبصرون ومنه القائل  
 ونزولك جرم يسير وقيل انطوي العالم الاكبر  
 والصلوة ان جعلت الجملة الانسانية وجه المجدلة كذلك كان المقام للوصول  
 وكذلك ان كانتا خبريتين والجامع خيالي لا ثمراتها في خيال المولى فاما اذا خولفت  
 بينها بالخبرية والانسانية فالمقام للتعلم فلا تجعل الواو غاطفة فاما ان يصار الي  
 القول بجواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه على قول الصغار وجماعة مستدلين بقوله  
 تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان  
 واجاز سيبويه جازي زبد ومنه والما قلان علي ان يكون الما قلان خبر المخذول  
 ويؤيد قوله وان شئنا من غيرة من راقده وعل عند رشم دارس من مقول  
 وقوله

وقوله شئنا من غير الا عند باب ابن عامر وكحل ما قبلك احسان بائد  
 واستدل الصغار بهذا البيت ويقولون

وقاله خولان فانك فشا نهم فان تقديره عند من هذه خولان ورد في المعنى  
 هذه الادلة فكان الحق المنع وهو ما ذهب اليه البيانون وكذلك ابن مالك وابن عصفور  
 فيجعل العطف هنا من قبيل عطف القصة على القصة فان قلت قد فرغوا التفتان في  
 وصاحب الكشف في شرحها على الكشاف بانه عطف جمل متقدمة مسوقة لفرض على  
 جملتها مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا وانشا وبما نحن فيه لا نقدر في  
 المعطوفين فالجواب انه وان لم تتقدم الجمل هنا لكن لعطف القصة على القصة  
 تفسير اخر يفهم من كلام الملاحمة المذكور في المطول وهو عطف مضمون احدي الجملتين  
 على مضمون الاخرى يعني ان المعتبر فيه هو الاخصوصية الجملة الخبرية والاشائية  
 وبما نحن فيه من هذا القليل او التظيم هكذا باو في نسخة واخرى بالواو وعبارته  
 فيما سياتي تدل على ان الصلة تستعمل في كل واحد من المعنيين ومع فتكون الواو  
 بمعنى او فالعطف با وائشارة الى ان لا في اللقمة معني واحدا اراين هذين المعنيين  
 والعطف بالواو لو لم تصرف عن معناها بوجه انما من قبيل المشتركة اللفظي وقد حقق  
 خلافا هذا في حاشية اللاري على المطول قال صاحب الكشاف في سورة الاحزاب  
 الصلة الدعا لكن قال في موضع اخر انما حقيقة لقوية في تحريك الصلواتين  
 مجاز لقوي في الاركان المخصوصة استعارة في الدعا بتشبيهه الداعي بالراعي  
 والساجد والتخشع لكن فيه ان الصلة بمعنى الدعا في اشعار الجاهلية كبرية الاستعارة  
 واطلاقها على دوات الاركان المخصوصة بعد ورود شرعنا بهما تعلم انه كان الاول  
 للشارح الا فنصار على تفسيرها بالدعاء لانه هو المحقق عليه واما التظيم فلعله ليس  
 حقيقة لقوية وان كان لازما لها فان قلت نقل اللاري عن البيهقي في شعب الايمان والامام  
 في النهاية والحليمي في المنهاج قولنا اللهم صل على محمد معناه اللهم عظمه في الدنيا  
 باعل ذكره واظهار دعوته وارثا سريرة ونكبة امته ومن الاخرة بتشفيقه في  
 امته وتضعيف امره ومثوبة فمما يدل على ان معناها التظيم قلت لادلالة  
 فيه على انه معني لقوي فانه تفسير لخصوص الصلة المتعلقة به عليه السلام وقد فسر



بالرحمة وبالاستغفار وغير ذلك مع انها ليست معاني لقوية وكل ما سنا هو في المعنى  
 اللغوي تنوع بالاضافة الى محله اي ان الدعاء والتعظيم جنس يتنوع الى انواع  
 ثلاثة باعتبار ثلاث اعتبارات فاعتبار اضافة الله تعالى في صلي الله على محمد يرد به الرحمة  
 وباعتبار اضافة الملائكة في صلي الله على محمد يرد به الاستغفار وباعتبار  
 اضافة غيرهم كالادميين والجن يرد الدعاء والدعاء والتعظيم قد مر مشترك في المواضع  
 الثلاثة لكنه ينضم له في كل موضع شخص نبين به الموضوع الاخر وذلك المختص بمقالة  
 الفصول المتوقفة للماهية الكلية وهي مطلق دعاء وتعظيم ولذا قال تنوع الاجناس  
 بالفصول يعني ان الجنس كاي صير انواعا مختلفة بانقسام الفصول اليه كالمحيطات  
 المتنوع للانسان والفرس والحمار باقسام الناطق والمصاهر والناهي كذا  
 الصلاة لكن في جعل القدر المشترك في الصلاة جنسا وما تخضع انواعا خفيا وباش حقا  
 فالظاهر ان قوله تنوع الاجناس على حذف الكاف اي كنوع الاجناس فليس تنوعا  
 لهذه الاقسام الثلاثة تنوع الاجناس بل سببه به مزجها اندراج الاقسام الثلاثة  
 تحت الامر الكلي كاندراج الانواع تحت الجنس لان في جعل الصلاة جنسا وما تخضع انواعا  
 يقتضي ان يكون القدر المشترك ذاتيا وان التميز بالفصول لا بالخواص وهو مما لا يكاد  
 يسلم عن شوب الشبهة فالاولى الاعراض عن امثال هذه المباحث لان اللغة  
 لا تنبني على التدقيقات الفلسفية ثم قبل اي فمزاج جعل التنوع للاسواء  
 الثلاثة قيل الصلاة هو ثبت الصلاة بالواو وايدانا بانها متقلبة عما وادانا  
 بالتعظيم اي بالرحمة في باعتبار معناها الحقيقية مستحيلة في حق تعالى فتمحل  
 على لازمها وهو الاحسان ولا يعم ارادة الاحسان هنا وان صح في موضع اخر  
 لان الصلاة ميتاذا يطلب الرحمة من الله والذي يطلب حصوله هو الاحسان لا ارادة  
 اذ الارادة صفة قدسية له تعالى لا يطلب حصولها الا بذا ذلك بالحدوث فان قلت  
 النبي صلي الله عليه وسلم مفضول ومقصود فما الفائدة في الصلاة عليه قلنا  
 درجات الكمال غير متناهية لان افعال الله تعالى لا تنف عند حد فيطلب له صلي  
 الله عليه وسلم زيادة درجات عن الحاصل له او ان المقصود بذلك تعظيمه على

له نوع حقيقة  
 من  
 من  
 من  
 من

مرة صلي الله عليه عشر مرات ولا يخفى انه على الوجهين الاخيرين تكون جملة  
 الصلاة جنس وعلى الاول انشائية فمن ثم جوز العلماء في الوجهان كجمله الحمد لله  
 لتضمنها اياها اي لتضمن المعنى الشرعي المنقول اليه المعنى الاصيل اللغوي وهو  
 الدعاء والتعظيم فان كلا منهما حاصل في الصلاة الشرعية القصر الادعائي  
 المراد بالقصر هو المعنى المستفاد من تخصيص المسند اليه بالمسند كما تقدم تقريره  
 ومعنى كونه ادعائيا اننا نزل ما ليس حاصله صلي الله عليه وسلم من افراد  
 الصلاة منزلة المذموم فكان تلك الافراد لم يتحقق فيها الجنس حتى يبطل الاختصاص  
 بخروجها عنه او الاستغراق العربي اي على تقدير جعل ال للاستغراق اي ان  
 مدخول ال ليس كل الافراد حتى يكون الاستغراق حقيقيا يستقص بان هناك  
 افراد من الصلاة واصلة لغيره صلي الله عليه وسلم من الانبياء والرسل وغيرهم  
 بطريق التبعية لهم بل الافراد التي تصل له صلي الله عليه وسلم كما في جمع الامير  
 الصاغية اي صاغية اهل مملكته ثم ظاهر كل ما انه على تقدير الاستغراق ليس  
 هناك قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستغراق المسند اليه يكون مقصورا على  
 المسند كما اعترف به هو سابقا حيث قال وايا ما كان فتعريف المسند اليه التحصيل  
 بالمسند وقد يقال ان كل واحد من القصر والاستغراق لازم للاخر فمضى تحقق  
 احدهما تحقق الاخر معه فقول و مراده القصر الادعائي راجع لاحتمال الجنسية  
 وتقرض لذكره لكونه اظهر في قوله او الاستغراق العربي راجع لاحتمال الاستغراق  
 وهو اظهر في القصر وان تلازمها في اذ جنس الصلاة تعليل على ترتيب  
 اللف لجنس الصلاة طبع على تقدير ان تحمل الجنسية او جميع على تقدير جعلها  
 استغراقية ولذا اللام للاجل وذا السان لما ذكر من ان القصر ادعائي او  
 الاستغراق عربي والمعلل قوله قال في الامعان قدم العلة ايها ما لانها اي  
 الصلاة للجنس اي للحقيقة لكن لا من حيث هي بل من حيث تحققها في بعض الافراد  
 وهذه العبارة تحمل احتمالين احدهما راجح وهو ان اللف هو الذهني والاخر هو  
 اي فرد من افراد الصلاة حاصله صلي الله عليه وسلم غير معلوم لنا بتخصيص بل  
 بماهية وليس المراد فرد واحد كما قد يتوهم بل المعنى ان جميع الافراد ليس حاصله



بل بعض منها وادراك البعض في حد ذاته متعدد ضرورة ان الحاصل له صلى الله عليه وسلم من افراد الصلوة اعداد لا تنكاد تحصى واما الاحتمال المردود فهو ما اشار به قوله ويجوز ان يراد به وهذا الاحتمال ان يوخذ من التفسير بلفظ الظاهر فانه ما اختلف معنيين احدهما ارجح من الآخر بخلاف النص فانه لا يمكن عز معناه وانما كان هذا الاحتمال مرجوحا لان المنبادر من جعل الجنس والاستفراق هو ان يكون مدخولا في الماهية من حيث هي او من حيث تحققها في جميع الافراد وجملا على الماهية من حيث تحققها في بعض الافراد بعيد جدا على ان ذلك ان تقول انه استخدام اصطلاح ما قاله احد اذ عابار انهم طافوا في ان ال التي يشار بها للحقيقة في ضمير بعض الافراد في لام التمهيد الذهني ولم يجعل احد على هذين المحلين كما فعل السارح رحمه الله فتدبر هذا ولو جعل المختص به صلى الله عليه وسلم الجنس الكامل صحت الجنسية والاستفراق بدور احتياج لسبب من هذه التحلات والمناق فالمعنى جنس الدعاء تفريع على قوله ولا يراها كلام المحر فتقدير جنس على تقدير جعل الجنس الجنسية وجميع على تقدير جعلها استفرافية وقوله او جنس التظيم جار على الاحتمالين ايضا وتقدير الدعاء على احتمال ان يراد الصلوة المعنى الاول والتظيم على تقدير ان يراد المعنى الثاني وانما قدر واد وانزل لما ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم مرجع حصول الاحسان من الله على كل حال اما في الصلوة المضافة لله تعالى فظاهر واما المضافة للادميين والملائكة فهي طلب للرحمة من الله فانه امرها الي بني واحد ومعلوم ان الملا الاعلا محل لنزلات قضايا الملا الاسفل فانه مات كالمضافة منه ومشتزلة كما يشير لذلك قوله عز وجل وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم ووجه كان تقدير واردة او مارة في محله كين من المعنى لاسارته لما ذكرنا فلذلك اختاره مخالفا لجميع الموليين في تقدير كانه او حاصلة ونحوه فان قلت ان تقديره حسن من جهة المعنى لكن يعجز عليه تخرج النخاة بان الطرف الواقع خبرا بقدر متعلقة كونها عاما وانزل واورود كون خاص قلت هو وان كان خاصا بالنظر لما هو اهم منه كالحصول وانكون لكنه عام ايضا في نفسه فتأمل ودعاه تعالى ذاته منصوب على نزع الخافض ودعاه مبتدا ومغفرة خبر والمعنى ان الصلوة

وان كان

من الله هي الدعاء لما علمنا انها قدر مشترك لكن يا اول هذا المعنى في حقه تعالى بالمغفرة لاستحالة المعنى الحقيقي لان الدعاء طلب الادنى من الاعلى اريد لازمه وهو المغفرة اي ودعاه تعالى بمغفرته حاله كون تلك المغفرة ناشئة من ذاته العلية كبقية افعال الله فانها صادرة عنه ومستندة اليه على سبيل الاختيار وقوله واحسانه عطف تفسير للمغفرة بين به ان ليس المراد بالفقران نحو الذنب لعصمته عليه السلام من الذنوب بل الاحسان الذي هو لازم للفقران هذا معنى كلمة ونحوي مرادها وركائنه لا تخفى اما اولها فلان النص على نزع الخافض سماعي كما قيل واما ثانيا فلان نصب ذات يوم انه معمول المصدر وعليه يفسد المعنى فتباد اشيعا بل المتبادر في اول النظر انه معمول المصدر واما ثالثا فلان زيادة لفظ ذات مع كونه بترتيب عليه ما ذكر مما يستغني عنه الكلام ويتضح بخبر المرام اذ معلوم عند كل عاقل ان الافعال كلها صادرة عن ذات الحق سبحانه فلو قال ودعاه تعالى رحمة لكان اسلم واوضح وكذا تعظيمه كذا مركب من كاف التشبيه واسم الاسان والمشار اليه هو قوله دعاه له عليه السلام واحسانه ومجموع الجار والمجرور اعني الكاف واسم الاسان خبر مقدم وتعظيمه مبتدا موخر اي وتعظيمه تعالى هو مغفرته واحسانه فتلخص ان الصلوة معناها اما الدعاء او التظيم واذا اضيفت اليه تعالى فمعناها ما ذكر لكن لا يتيقن على حقيقتها بل يا اولان بما ذكر وبما ذكرنا الجار والمجرور متعلق بقوله ظهر قدم المحر للاهتمام لا للمحصلة لان الاشتراك المعنوي له على ارضي غير ما ذكر والذي ذكره هو قوله سابقا في اللغة الدعاء او التظيم تشوع ولا حقا وهو قوله ودعاه تعالى في قال ابن هشام في معنيته ان الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو القطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستفغان والى المؤمنين الدعاء واما قول الجماعة فبعيد من حيث احدها اقتضا الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من اللبس حتى ان قومنا نفوه ثم المشتون له يقولون مني عارضه غير ما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نفرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف

شبيه بدعائه في التأويل المذكور في اول التظيم بها اوله الدعاء



المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثالثة ان الرحمة فعلها منقاد والصلوة فعلها  
قاصر ولا يحسن ان يفسر القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل مكان صلي عليه دعا عليه  
انعكس المعنى وحوال المراد في صحة حلول كل منهما محل الاخر مشتركة معنوية  
نسبة للمعنى لان الاشتراك وقع فيه وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالكلية المتواطئة  
كاشتراك الحيوان في انواعه المستدرجة تحته فان انواعه مشتركة في معناه وهو  
مشترك بصيغة اسم المفعول على طريق الحذف والايصال اي مشترك فيه يعني معني  
كلية وقع فيه الاشتراك بين افراده لا لفظي اي ليس مشتركا لفظيا نسبة للفظ  
لما ان الاشتراك وقع فيه كلفظة عين المشترك فيه معاني متعددة من الباصرة  
والجارية والريسية والذات وغيرها فاللفظ واحد والمعنى متعدد وضع  
اللفظ لكل واحد منها فمما يقال له مشترك لفظي ولا تكون الصلة من قبيل  
المشترك اللفظي الا اذا وضعت لكل من الرحمة والاستغفار والدعاء وليس كذلك  
بل هي موصوفة لمعنى كلية هو الدعاء او التعظيم وذلك المعنى الكلية تشترك فيه  
انواعها الثلاثة كما سبق فلا يلزم عموم المشترك تفريع على المعنى اي  
يلزم على تقدير ان تكون من قبيل المشترك اللفظي استعمال المشترك في جميع معانيه  
معاني هو المعنى المعبر عنه بعموم المشترك اي عموم اللفظ المشترك لجميع معانيه  
وهو ما وقع فيه النزاع بين الأصوليين وكثيره كما في التلويح انه هل يرجع  
ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معانيه او معانيه بان تتعلق  
النسبة بواحد منهما لا بال مجموع من حيث هو مجموع بان يقال راية العين  
ويراد به الجارية والباصرة والجارية وغير ذلك وفي الدار الجوز اي الاسود  
والابيض واثرات هذا هي حاضنة وطهرت فغير يجوز وقيل لا يجوز وقيل يجوز  
في التفرقة والابتناء واليه مال صاحب الهداية في باب الوصية ولا يخفى  
ان محل الخلاف ما اذا امكن الجمع كما ذكرنا من الامثلة بخلاف صيغة افعل على قصد  
الامر والتهديد او الوجوب والاباحة مثلا ثم اختلف القائلون بالجواز  
فقل حقيقته وقيل مجاز وعن الشافعي رحمه الله انه ظاهر في المعنيين يجب  
الجماع عليها عند الجرد عن القرين ولا يجر على احد ما خاصة الا بقرينة وهذا

معنى

معنى عموم المشترك فالعام عنده قسمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلف الحقيقة  
واختلف القائلون بعدم الجواز فقل لا يمكن للدليل القائم على امتناعه وهو الذي  
اختلف صاحب التوضيح وقيل يصح لكنه ليس من اللقمة ثم اختلفوا في الجمع مثل العيون  
قد ذهب اكثر من الى ان اختلف فيه مبني على الخلاف في المفرد فان جاز جاز والافلا وقيل  
يجوز فيه وان لم يجز في المفرد وذهب صاحب التوضيح الى انه لا يستعمل في اكثر من  
معنى واحد لا حقيقة ولا مجازا فان قيل اذا استعمل الدعاء هذا السؤال لو  
ورد فانما يرد على مثل قولنا اللهم صل على محمد لا على قولنا والصلوة على محمد لان  
علي في الاصل متعلق بالصلوة وفي الثاني متعلق بمحذوف بي صلوة فلا يلزم عليه  
تعدية الصلة بمعنى الدعاء بعلي الدعاء بعلي يقال دعوت عليه اذا طلبت له  
شرا وما دعوت له اي طلبت له الخير فالدعاء باللام للخير وبالعلي للخير قلت  
هذا مختص بمحصل الجواب منع ان تعدية الصلة بعلي يلزم عليه كونها بمعنى  
المصرة لا بما يعني الدعاء والدعاء اذا انقضى بعلي يكون كذلك بل هذا المعنى  
انما يكون في صريح لفظ الدعاء اذا انقضى بعلي لا في الصلة التي بمعناه  
قال الله تعالى سئل للمنع المذكور في الاصل اي في الحالة الاصلية قبل جعله  
علما فانه علم منقول والاعلام المنقولة استعملت قبل العلمانية في معاني فالحالة  
الاولى يقال لها اصل لا شقيقتها ولا نبينا العلمية عليها والاصل ما بني عليه  
يقال اي يحل محل الصفة على موصوفها فهو اسم مفعول الفعل المضعف اي المسند  
العين من جهة التشديد فكذلك ان تصف بالخصال الحميدة يقال له محذوف من قوله  
ان كل من قام به وصف يجب ان يشترك له منه اسم كما يطلق لفظ مضروب على من  
وقع عليه الضرب كثرة خصاله من لا تفهم ان كثرة الخصال الحميدة مدلولها  
لنفس العلم اذ العلم لا دلالة له الا على مجرد الذات من غير اعتبار خصوصية معها  
بل كثرة الخصال بيان لوجه التسمية بهذا الاسم وابد المناسبة بين الاسم  
والمسمى كما يقال سمي هذا حسنا لحسن صورته وانك لم يخلق عظيمنا  
من الله على نبيه بانصافه بالحق العظيم لانه عليه السلام كان في غاية الحكمة والتواضع  
فتعلم من خفة قومه وانذارهم له ما لا يتعلم غيرهم وكان مع ذلك حريصا على هدايتهم



يا مصطفي من قبل نشأة آدم  
ابروم مخلوق نساك بعد ما  
والكون لم تفتح له اغلاق  
انني على عبياتك الخلاق

الکافی

هَمَزُ الْقِيَانِ وَعَرْفُ الْقِيَانِ وَأَدْمُنْتُ تَصْلِيَةً وَاتْرَافَا

علي محمد ترك ذكر السيد تواضعا منه صلى الله عليه وسلم فلم يقل قولوا الحمد  
صل على سيدنا محمد لان المقام مقام دعائه صلى الله عليه وسلم ومقام الدعاء

ولعل المصاحف هذا الحديث فلم يذكر في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
لفظ سيد بل قال والصلاة على محمد فهذا نكتة تركه التتبع بحج بالسيد وايضا

التي به لفظاً وبذلك يخرج من الكراهة لكثير من المؤلفين والمسالمة مبسوطة في  
حواشنا المسماة بالمصرحة علم الفرق الحديث بقرا بالنصب مفعول المخدوف

اي حاله كونهم مجتمعين في ذلك الحكم لا يخرج احد عن السمو

Handwritten signature or stamp, likely a library or collection mark.



الباسية متعلق بمراد يعني اذا جعلت الاضافة في اله للجنس لا يكون فيه نصيا  
 على العموم اذ الجنس كما يتحقق في كل ما يتحقق في البعض مع ان المقصود التقييم فتم الاضافة  
 على الاستغراق فلا يخرج فرد والفرنية على ذلك التاكيد لانه انما يكون للاحاطة  
 والسؤال في التاكيد هنا فاذ كان الاول قد دفع احتمال ارادة البعض لجواز ان  
 تحمل الاضافة على الجنس الثانية التنبيه على كون اضافة ال للضمير للاستغراق  
 فقوله والتنبيه مجرور معطوف على لدفع من مئة ثمانية للتاكيد . وبعد  
 تستعمل ظرف زمان كثيرا زيدا بعد غرو ومكان قبله كذا زيدا بعد دار عمرو  
 هنا صالحة لما قلناه بالاول باعتبار النطق والثاني باعتبار الرقيم وهي مبنية على الضم  
 لحذف المضاف اليه ونية معناه ومحلها النصب واختلف في عامله فيقول فعل  
 الشرط وقبل جواب الشرط ورجح الثاني بما هو مبسوط في محله فالتقدير على  
 الاول بها لكي مرشني بعد البسلة والحرلة في قوله هذه رسالة وعلى  
 الثاني بها لكي مرشني فاقول بعد البسلة والحرلة هذه رسالة ثم حذفت منها  
 وبني واقبمت الملقب بها ثم حذفت اما وعوض عنها الواو فاصل الترتيب فهو  
 ما ذكرناه وقد علمت ان فافهمه داخله على قوله محذوف قدر ليصير ارتباط الجزا  
 بالشرط لانه يجب تشبيهه عنده وهذه رسالة انما محقق ثابت في نفسه  
 ليس مما يصح ارتباطه وتعلقه بشي بخلاف القول فهو في الحقيقة جواب الشرط  
 الفراغ عن البسلة اي بعد التلطف بالبسلة وما ذكر بعد ها الي اجمع وهذا  
 اسارة المضاف اليه المحذوف ابتداء اي مجردة عن معنى العطف اي استيفاء  
 قائمة مقام ما القائمة مقامها وبني كما عرفت او عاطفة له مقابل  
 لكونها ابتدائية وضمير له يعود لبعد والتذكير باعتبار كونه ظرفا ويصح التانيث  
 بان يقال لها باعتبار كونها كلمة وقوله مع ساقته اي مع ما ذكر بعد من قوله  
 فهذه رسالة في الساقه طائفة من العسكر ثم شي خلف القلب سميت ساقه  
 كما سميت الطائفة التي تسمى مائة مقدمة استعارها هنا لما ذكر بعد لفظة بعد  
 طلبا للاستغراب والافتقار مع ما بعد اولا حقه لكان اوضح بطريق  
 عطف القصة على القصة ان جعله من هذا الطريق فرار من لزوم عطف الخبر

الرقيم  
 الكناية

على

على الانشال لانه قد صرح بان جملة الحمد والصلاة خبرتان لفظا انشالان معني وعطف  
 الخبر على الانشال ممنوع عند الجمهور كما تقدم وانما جعل كل من المعطوف والمعطوف عليه  
 مجموع جمل متعدي حيث قال معطوف مع ساقته مع صحة ان يجعل المعطوف خصوص جملته  
 بعد علي واحتمل من الجملة السابقة جريا على ما اسلفناه لك في تفسير عطف القصة على  
 القصة مرانه عطف مجموع جمل علي خري وان فسرا بغيره عطف احد الجملتين على الاخرى  
 كما وقع في المطول لكن الشبهة اعتمد القول الاول فسلله ومن امثلة عطف القصة  
 على القصة زيدا يقاتل بالسيف والارهاق ويتبرع بالعضو والاطلاق فان قلت  
 ان لفظة بعد مفردة فكيف يصح جعلها من عطف القصة على القصة المخصوص بالجملة  
 قلت ان بعد مفعول محذوف تقديره اقول مثلا لا بد لانه عامل يعمل في محلها  
 النصب وبهذا الاعتبار صح الحكم بالجملة ثم لا يخف ان علي تقدير جعل الواو عاطفة  
 لا تكون بعد مفعول لفعل الشرط والجوابه كما قرناه سابقا لان ذلك حيث تكون  
 الواو مبنية عن ما كما هو الوجه الاول اما علي جعل الواو عاطفة فليس هنا شيء  
 مقدر في الكلام سوى العامل في محل بعد النصب والتقدير مثلا واقول بعد  
 الفراغ عن البسلة في هذه رسالة في اما المقطرة هذا علي تقدير ان تكون  
 الواو ابتدائية وقوله او الموهومة علي تقدير ان تكون عاطفة والفرق بين التوهم  
 والتقدير ان التوهم حكم العقل بواسطة الوهم بان اما مذكورة في نظم الكلام  
 لانه كثيرا ما ادركنا في نظايره وان كان الحكم كاذبا كقول  
 بدالي اني لست مدرك ما معني ولا سابق شي اذا كان اتيا  
 فان سابق مجرور بالعطف على مدرك المنصوب يتوهم دخوله الباء عليه لانها  
 كثير ما تزداد في خبر ليس واما التقدير فانه حكم العقل بدون الاستعانة بالوهم  
 بان مقطرة ومرادة في المعني فهي كالمفوضة في ايصال متعلق بالوساطة  
 اي التوسط فالمسمى بالرسالة المعني المصدر لا نفس الوساطة المتخذ للرسالة  
 فلذلك قال في الوساطة ولم يقل الوساطة ورسوله بهذا المعني في الاصل قال  
 الشاعر  
 لقد كذبوا واشتروا ما فهمت عندهم بقوله ولا ارسلتهم برسول

الذي قام به المعني  
 المصدر اي المعني



اي ما ارسلت لهم رسالة ثم استعمل في تكميل الرسالة ولذلك اخبرته عن المشتبه مفرداني  
ايه انارسلوا العالمين فالصير يهود لموسي وهارون عليها السلام مراعاة للاصل  
وطني في اية انارسلوا ربك نظر الجملة وصفا لتكميل الرسالة وبهذا يندفع ما يظهر من  
التعارض بين الاثنين في العرف اي عرف ارباب القديسين على سبيل الاختصاص  
فقد في تسمية المشتبه على المسائل العلمية رسالة والافلو كانت المسائل كثيرة يسمى  
باسم الكتاب وهذا محض اصطلاح بدون مناسبة والافلو عكست التسمية لصح  
فان وجه التسمية بالرسالة والكتاب متحقق فيها اذا الكتاب ما حوذه من الكتب وهو  
الجمع لجمع المسائل فيه وهذا المعنى متحقق في الرسالة ايضا وايصال كلام المؤلفين  
الى غيرهم الذي هو وجه التسمية بالرسالة متحقق في الكتاب ايضا وعلى المعاني  
اي المسمى بالرسالة اما العبارات وهي الالفاظ كما تقدم او المعاني وهذه  
احتمالات من احتمالات سبعة ذكرها السيد قدس سره في حاشية المطول ثالثها ان  
المسمى هو النقوش الدالة على المعاني بتوسط الالفاظ رابعة كون عبارة عن  
المركب من الثلاثة الالفاظ والمعاني والنقوش والثلاثة الباقية حاصلة من تركيب  
مزاثنين منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من  
النقوش والمعاني والسارج اقتصر على احتمالين منها لضعف البقية وقدم الاختار  
الاول لارجحية عندهم كذلك المسار اليه قوله على سبيل الاختصار  
كاطلاق القضية تنظير لا طلاق الرسالة على الالفاظ او المعاني لا تمثيل فان  
القضية تطلق على القضية المفروضة وعلى القضية المفقولة اما على سبيل  
الاستدلال او حقيقة في المفقولة مجاز في المفروضة وسئل القياس ونظائرها  
كاسماء الرائج من الباب والفصل والتنبيه والحاشية وغير ذلك على القبيلين  
فعرف لغو متعلق بقوله اطلاق والقبيلان هما الالفاظ والمعاني والمراد  
بالاطلاق اطلاق قبيل حمل الاسم على المسمى فقوله هذا باب مثلا المسار اليه  
الالفاظ والمعاني حمل عليه باب واخبرته عنه لانه مسمى به كما نقول هذا زيد  
لما فيهما اي في الرسالة احتماله لالفاظ واسماء المعاني فالتسمية باعتبار هذا  
المعنى وبمعنى الافرد ايضا يرجع احتمال للرسالة على احد الاحتمالين وهذا علة

لقوله اطلقت وبيانه لوجه التسمية بالرسالة وتحقيق للعلاقة بين المنقول  
عنه والمنقول اليه فعلى الاول اي على تقدير ان المسمى بالرسالة العبارات  
والعبارات عطف تفسير وقوله التي تنبئ اي تقر بعد اي بعد التلخيص بهذه الجملة وهو  
قوله هذه رسالة وهذا الوجه مبني على ان تكون الخطة سابقة على الرسالة  
وقوله او التي بين الدفتين نشية ذقة بالتشديد وهي طرف السبي سميت بها  
الصحيقة لا غلط في الوراق اي التي بين الصحيحتين وهذا نظير قول الفقهاء ما بين  
الدفتين كلام الله فان قلت ان ما بين الدفتين ليس هو الالفاظ بل هو النقوش  
الدالة عليها لان اللفظ كيفية قائمة بالمرسول لا تقوم بغيره ابل فما معنى وجود  
اللفظ بين الدفتين فالجواب ان هذا شائع والمعنى وجوده بوجود داله وهو  
النقوش فالوجود بين الدفتين في الحقيقة النقوش لكن يحكم على الالفاظ ايضا  
بانها موجودة تشمعا ولذلك اطلقوا على ما بين الدفتين كلام الله مع ان المسمى  
به هو الالفاظ التي تقر وتنتهي فان قلت الدباجة جزء من الرسالة فلا يمكن  
تقديمها عليها والا لزم تقديمها على نفسها وهو محال لانا نقول الجز مقدم على الكل  
بالذات وبالزمان وانما يلزم تقديم الجز على نفسه ان لو استلزم التقديم على الكل  
التقديم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى ولك ان تقول المراد  
بالرسالة هنا ما عدا الدباجة فلا تكون الدباجة جزءا من الرسالة فانما قد تطلق  
عليه وان كان اكثر اطلاقا فانما على المجموع وعلى الثاني وهو احتمال ان  
المسمى بالمعاني وقوله المرتبة الموجودة في الذهن اي على تقدير تقدم الدباجة  
على المفضل او فيه وفي الالفاظ الصير يعود للذهن اي تكون الاسان الى  
المعاني المتعقلة في الذهن الموجودة فيه وفي الالفاظ فالمسار اليه هو المعاني  
لا بقيد كونها متعقلة في الذهن فقط كما هو الاحتمال السابق بل متعقلة في الذهن  
وموجودة في الالفاظ وقوله او فيها وفي الكتابة ضمير التسمية يعود للذهن  
والالفاظ اي المعاني الموجودة في الذهن والالفاظ والكتابة وهذا على تقدير  
ان تكون الدباجة متأخرة عن المقصود فتحصل ان مجموع ما ذكره من الاحتمالات خمس  
لانه اذا كانت الاسان لالفاظ فاما لالفاظ التي ستنبئ بعد بنا على تقديم



الدباجة والالفاظ التي بين الدفين بناء على تأخرها فهذا احتمالان فيما اذا كان  
المسار الى الالفاظ وان كانت الاسان المعاني فاما المعاني الموجودة في الذهن  
فقط او الموجودة فيه وفي الالفاظ او الموجودة فيها وفي الكتابة فهذه  
ثلاث احتمالات فيما اذا كان المسار الى المعاني الاول منها على تقدير تقدم الدباجة  
والانسان بعده على تقدير تأخرها وبقي ان الموجود في الكتابة انما هو الالفاظ  
الدالة على المعاني لانفس المعاني الا ان يرتكب التجوز ويقال ايضا انها موجودة  
باعتبار ذوالها هذا والتحقيق ان المسار الى المعاني فقط واما الالفاظ فلا  
تصلح للاشارة الى العدم وجودها وتقرها لانها اعراض سائلة تنقضي بمجرد  
النطق بها والنقوس وان كانت موجودة في الخارج لكن ليست في المسار الى المعاني  
والمسار الى المعاني وايضا المسار الى المعاني ان يكون امرا كلياً ينطبق على جميع  
افراد المسار والنقوس الموجودة في الخارج جزئي لان كل موجود في الخارج  
فهو جزئي ونوع النقوس لا تحقق له خارجاً فلم يبق ما يصلح لان يسار الى  
سوي المعاني وهو ما احتار كثير من المحققين منهم الدواني في جوابي التهذيب  
ثم لا بد من التجوز في اسم الانسان لانه وضع لان يستعمل في محسوس مشاهد وقد  
استعملنا من المعقول بتجزيه بالمحسوس المشاهد بما في ذلك المحصول  
استقاة مصرحة بما لفته في تعيين ذلك المعقول وتميزه بحيث صار كانه  
محسوس واشارة الى ان هذا المعقول سهل التناول قريب المآخذ كالامور  
المحسوسة وما خذ عبارة الله هنا من سره المعصم على الوضعية عند قوله هذه  
قابلة الا انه قصر في توفيقه المقام حقه وقد وفيناه بمحض حقه وتماه في رسالة  
لنا منقحة بنسخة بخاتمة الازهر في نسخة غالباً في هذه المسألة لكننا  
ما نحن فاعلمنا بالبعد عن كنفه ومسودتنا اسار الله جمع التملهم  
ولر عكس المراد بالعكس فهنا العكس اللغوي وهو مطلق المخالفة اي لو خولف الامر  
هنا فجعل المسار الى المعاني والمسي بالرسالة الالفاظ او جعل المسار الى الالفاظ  
والمسي بالرسالة المعاني احيى الى حد من مضاف في المبتدأ والخبر وتوضيحه ان  
المبتدأ محتمل ان يكون على الخبر في جملة ما واطاة اي جملة هو او كلي يصدق عليه

كما في حيل الاشتقاق كالانسان حيوان ناطق والاصالة كالتب وزيد كاتب ولا يصح حمل  
الشي على مبالغة لا ممتنع ان يقال الانسان فرس والحمل هنا موطاة اذا جازع عن المبتدأ  
فاذا كان المسار الى المعاني والمسي بالرسالة الالفاظ صار المعنى هكذا المعاني الالفاظ  
وهذا بط فلا بد في تصحيح الخبر من تقدير ما في المبتدأ بان تقول ذال هذه رسالة  
او في الخبر بان تقول هذه مدلول رسالة ولذا اذا كان المسار الى الالفاظ والمسي بالرسالة  
المعاني يحتاج لتقدير المضاف اما في المبتدأ بان تقول مدلول هذه رسالة او في الخبر  
كأنه رسالة ولا يخفى قصور عبارة عن اداء هذا المعنى لقرط ايجازها وتنفذها  
ولذلك امر بالفهم بقوله فافهم ويختل ان الامر بالفهم لما قلناه سابقاً ان الالفاظ لا يصلح  
ان تكون مساراً ايها في بيان احوال اسارية اي ان في كلام المحرر حذف مضافين  
بما بيان واهوال وتوضيحه ان ما يحتاج اليه كل معرب هو ثلاثة اشياء كما سبق قول العالم  
والمعمول والعلم ومعلوم ان ذلك العالم من كونه اسماً او فعلاً او حرفاً وكذلك ذات  
المعمول من كونه اسماً او فعلاً وذات العمل ليس ما يحتاج اليه المعرب اسد الا يحتاج بل الذي  
يحتاج اليه هو الاحوال العارضة لا يكون هذا العامل برفع وهذا ينصب وغير ذلك  
وهذا المعمول حالة النصب او الجر وهذا العمل على كيفية مخصوصة هي النصب او الرفع  
الى غير ذلك من الاحوال فيبحث المعرب انما هو عن الاحوال العارضة الثلاثة ولذلك  
قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء فالملحوظ  
عنه في النحو هو الاحوال العارضة للكلم اي تثبت تلك الاحوال للكلم في ذلك العلم  
على ما هو حقيقة البحث والرسالة انما الفت للبحث عن هذه الاحوال لانها مولى لغة  
في النحو وكل مؤلف في النحو فانما يبحث عن احوال الكلم فاذن لا بد من تقدير  
مضاف هو احوال ثم انك قد سمعت ان المسي بالرسالة اما الالفاظ والمعاني فان  
اريد الاول كان المعنى هذه الالفاظ في احوال ناطقة ومعلوم ان الالفاظ  
ليست مضافة في الاحوال فاجب لتقدير مضاف اخر وهو بيان والبيان هو  
المنطق الفصح المعرب عما في الصير فهو حدث قام بالمتكلم عبارة عن التلظظ اي ايجاد  
الالفاظ وقد جعل هنا ظ فالالفاظ الذي هو مسمى الرسالة فاما ان يبقى على  
حقيقته لان الالفاظ مضافة في التلظظ او يراد به اسم المفصول اي مبين



والمبين هو نفس المعاني فيكون من طرف الالفاظ في المعاني وهو صحيح كعكسه واما  
اذا جعلت الرسالة اسما للمعاني وقد جعل البيان طرفا لها فاما ان يبقى البين ايضا  
على معناه ويكون طرفا للمعاني باعتبار كونه طرفا للالفاظ الدال على او يرد به اسم  
الفاعل اي مبين والمبين هو الالفاظ فيكون من طرف المعاني في الالفاظ هذا  
ما في حقه في تقرير عبارته ويمكن ان تقر بوجه اخر هو خذ ما سيذكره في شرح قول  
المعالي الباب الاول تركناه هنا لا تناسف تشكك عليه هناك ان شاء الله وعسي ان  
يكون ما ذكرناه هنا حق بالقبول واسهل في التحصيل والحصول او في  
تحصيل ادراكه انما اشار لنوع اخر من التقدير بان يقال في تحصيل ادراكه احوال  
ما يحتاج اليه كل معرب وهذا التنوع في التقدير مأخوذ مما قيل ان العلوم المدونة  
كالنحو والصرف وغيرها تطلق على الادراكات والمسائل والمملكة فالتقدير الاول  
مبني على ان المسمى بالعلوم هو المسائل وهو الراجح المختار ومن ثم قدمه ولانه  
مبني ايضا على ان يرد من الرسالة الالفاظ وهو المختار وله في تقدير مضافين  
منها اوله خذ فانه هذا لانه في تقدير كلام مضافان والحذف بعينه تقليد بقدر  
الامكان والثاني على ان المسمى به الادراكات اي كل من يريد معرفة اسرار  
ان لفظ معرب مجاز مرسل على قوله الاول اي ما يؤول اليه ان يصير معربا بالفعل  
والحامل على التجوز هو ما ذكره بقوله اذ من عرفه بالفعل في المعنى الحقيقي لا تصح  
ارادته هنا لان اسم الفاعل حقيقة في المتكلمين بالفعل فيقضي انه معرب بالفعل  
ولا يصح وصفه بشدة الاحتياج لانه تحصيل المحاصل على ما في الجار متعلق بمحذوف  
حاصل المعرفة اي كاية تلك المعرفة على ما هي ثمرة ومصلحة هي اي تلك الثمرة  
ومصلحة فائدة النعم والفائدة الثمرة المترتبة على الشيء فمعرفة اجراء الاعراب على  
الكلمة هو فائدة علم النعم وهو معنى ما يقال ان فائدة علم النعم هو صوت  
الناس عن اللسان لان من عرف اجراء الاعراب على الكلمة صيغ لسانه عن اللسان وبين  
هذا ان المراد لفظة المطابقة للواقع اذ المعنى معرفة كانه على سبيل هو فائدة علم  
المراد ان في حقه ما يشهد لسانه على نفسه لانه جعل المعرفة كانه على  
فائدة العلم وهي نفس المعرفة فانه هذا الذي قد تحققت مع استعانة المقام عنه لان

المعرفة لا تكون معرفة الا اذا طبقت الواقع والاكانت جملا وكان الاولى به حذف  
هذه الجملة فان قلت قد بين هذه الجملة فائدة علم النعم فقلت هذا بيان في غير محله  
ولو قال على قاعدة النعم لسانه هذه الركائز وافاد معنى اخر للاعراب صرح به بعض  
المحققين وهو انه كما يطلق الاعراب على المعاني المشهورة يطلق ايضا على تطبيق  
الكلام على القواعد النحوية ومنه قولهم اعرب هذه الكلمة كذا واعرب لي كذا اي طبقه  
على القواعد النحوية فالمعرب هنا اسم فاعل من الاعراب بهذا المعنى الذي ذكرناه  
وقد علمت ان الاجراء على قواعد النعم جزء من معنومه ولعل اصل الكلام ما ذكرناه في  
قائلا لا اثنى بنسخة الشرح التي بين يدي لشدة تحريها وتصحيحها ثم بعد كتي لهن  
المقولة في المسودة اطلقت على نسخة وجدت في هكذا اي كل من يريد معرفة  
اجراء الاعراب على قاعدة النعم فحدث الله على الالهام واصنافه قاعدة للنحو  
جنسية فتعلم اي قواعد النعم اذ الاجراء المذكور انما هو على جميع القواعد لا على  
قاعدة واحدة اذ من عرفه بالفعل لتفصيل معرب بمريد معرفة ان وفهم  
عن معناه الحقيقي . فضلا عن كونه ان شدة الاحتياج فرع تحقيق  
الاحتياج فاذا اتقى الاصل اتقى الفرع بالطريق الاولى وفضلا مصدر فضل  
فرج نصر وسمع وصبر بمعنى زاد وبقى تبقى بعد في صريح او ضمنى للتنبيه  
من تولى الادبي على تولى الاعراب وهي منصوبة على الكار والمعنى المحذوف على الاول  
اتقى الاحتياج مطلقا حال كونه بقية عن شدة الاحتياج فيكون انشأ شدة  
الاحتياج اظهر وعلى الاول معناه انشأ الاحتياج مطلقا حال كونه زادا  
ومتجاوزا عن شدة الاحتياج فيكون شدة الاحتياج مستغنيا بالاولى  
العامل والمفعول قدم العامل لانه مؤثر والمفعول مقدم في الوجود والرتبة  
ضرورية تقدم العامل على مفعول واخر العمل لانه نسبة بين العامل والمفعول  
يتوقف تحقق الطرفين ووجه الاختصار في الثلاثة ان الاعراب فعل  
متقد وكل فعل متقد يتوقف تحققه على ثلاثة اشياء الفاعل والمفعول وحصول  
النسبة بينهما التي هي ضد الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول وفي  
اي لفظ يعمل ينصب يعمل عطف على العامل او شرطه لانه ما اول بان المفردة



بعد الحرف العاطفة على الاسم الصريح كذا انفارعة والمراد يعلم جواب هذا الاستفهام  
 لا انه يعلم هذا الاستفهام لانه ليس من الاعراب في شيء وجواب قولنا في اي لفظ  
 نفهم مثلا هو المضارع فالذي يطلب تعلق العلم به هو جواب هذا الاستفهام  
 وهذه العبارة سالمة الوقوع في كلامهم ومعناها ما ذكر واما احتياجه جواب  
 عما يقال ان المعرب يحتاج اكثر من ذلك اجاب بان المخبر في الثلاثة هو مسددة  
 الاحتياج وهذا لا ينافي بكون اصل الاحتياج لغير الثلاثة الى معرفة الاصطلاحات  
 الخفية كما لكثرة والكلمة واقسامها والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير  
 ذلك من رقيقة الاصطلاحات فليس بهذه المثابة اي ليس في هذه المرتبة  
 وهو سنة الاحتياج اليه وذلك لان معرفة حقائق الاسماء الاصطلاحية الواقعة  
 في العلوم مما ذكرها ومثل القضية والقياس والقول السارح والجنس  
 والفصل الى غير ذلك من اصطلاحات المنطق لا تدخل في حقيقة العلم لان حقيقة  
 كل علم مسائل والمسائل من قبيل التصديقات واما معرفة حقائق اصطلاحات ذلك  
 العلم من قبيل التصور فلذلك تقدم المبادي واما قولهم ان اجزاء العلوم ثلاثة المسائل  
 والمبادي والموضوع فمبني على المسامحة كما حقه السيد في جوابي التمسسية وحقيقة  
 العلم انما هي مسائل فقط فالمسمى بعلم النحو هو المسائل الباقية عن الاحوال العارضة  
 للكلم مرجبة الاعراب والبناء واما ما يبين فيه من حقيقة التفرغ والتكبر والتنشئة  
 والجمع وغير ذلك من اصطلاحات فهو من قبيل المبادي فصح انحصار المحتاج اليه  
 سنة الاحتياج في الثلاثة وان ما عداها وان كان محتاجا اليه لكن لا بعد من  
 العرض الذي دون لاجله علم النحو فلذلك جعل لكل منها بابا لان الابواب انما  
 تترك في المسائل وهذه ليست مسائل بل هي تعريفات للحقائق الاصطلاحية للبحث  
 فاللاني ان تذكر في اننا المباحث لتوقفها عليها اي الاعراب بالجر  
 لانه تفسر للعمل المجز ورفاي حرق تفسير وما بعد ما عطف بيان قال في التصريح  
 وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الاعدل وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة  
 ميمون قبيل عطف التثنية عندهم انما فسر به في الضمير المستتر يعود للمصنف  
 والعلم الاول المنصوب يعود للعلم والثاني المجزور يعود للاعراب اي انما فسر

نفهم لم قاله نفهم و  
 وخرج الحرف مسندا  
 اليه جوابا على قاعده  
 ان اسمها اذا اردت  
 بنفسها فانه اسمها  
 نفوز هرب تل  
 وخرج حرف جار  
 في قوله  
 الموضع



العلم بالاعراب للتنبيه على ان المراد به اي بالعمل الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدر  
 وينبغي ان يعلم اولاً ان المصدر كالضرب مثلاً تلك اعتبارات الاول بالقياس الى  
 نفسه مع قطع النظر عن المطلق والخارج والثاني بالقياس الى المتعلق اعني  
 الهيئة الحاصلة باعتبار اضافته اليه فان الضرب مثلاً باعتبار نسبتته الى المتعلق  
 الذي هو الفاعل يصير مبدأ الصفة له اعني الصارضية وباعتبار نسبتته الى المتعلق  
 الذي هو المفعول يصير مبدأ الصفة اخري اعني المضروبة والثالث بالقياس  
 الى الخارج اعني لاشتر الخارجي فبالا اعتبار الاول يسمى المعنى المصدرى والحد الخ  
 وبالا اعتبارين الاخرين يسمى الحاصل بالمصدر والمعنى المصدرى لا وجود له  
 في الخارج لانه امر اعتباري والموجود خارجا انما هو الحاصل بالمصدر كذا حرر  
 بعض الفضلاء وقال ميرزا جان في حواشي شرح حكمة المعين المصادر قد تطلق  
 ويراد بها معاني النسبية وقد تطلق ويراد بها الحاصل بالمصدر مثلاً الضرب  
 قد يطلق ويراد به المعنى الحديث وقد يطلق ويراد به الاسم الحاصل منه اذا علمت هذا  
 فاعلم ان العلم بمصدر وكل مصدر يصلح لان تستعمله في اصل النسبة او في الهيئة  
 الحاصلة منها فبني السارح انه مستعمل في المعنى الحاصل بالمصدر بدليل تفسيره  
 بالاعراب ووجه ذلك ان الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة بالعامل والاختلاف هذا  
 اثر حاصل في الخارج للكلمة فهو المعنى الحاصل بالمصدر وقد فسر به العلم والمفسر  
 عين المفسر فيكون المراد من العلم هو المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما يوجد  
 خارجا عن اختلاف الكلمة بتوارد العوامل عليها وهذا كلام جيد لان قوله الذي  
 هو الحديث مما يجب غسله بالمالا لا يريد به تفسير المعنى الحاصل بالمصدر فهو  
 اثره والهيئة الحاصلة منه فكيف يجعل العلم على المعنى الحاصل بالمصدر ثم  
 يفسر بالمعنى المصدرى ما هذا الان تناقض تامر وانما لم يقل ولا الاعراب  
 اي كان يقول العامل والمفعول والاعراب بدل قوله والعلم وقوله حتى لا يحتاج  
 الى التفسير ففرع على المنفي يعني لوقال الاعراب لما احتاج للتفسير  
 لموافق علم لقوله لم نقل فالتقدير للنفي اي انفي ذلك لاجل موافقة الاولين  
 تشبیه اول ويراده بها العامل والمفعول يعني انه عبر بالعمل ليحصل التماس



والتوافق بين الالفاظ الثلاثة والازدواج في الالفاظ امر مطلوب مستحسن  
في الحروف الاصلية فيكون بينها اشتقاق كبير واذا كان سعة الاختياج توجب  
لقولهم فوجب وانسان اي ان الفا الفصيحة وهي ما افصح عن شرط مقدر وقيل  
ما افصح عن مقدر مطلقا سطر كان او غير والسارح قدر الفطر جريا على القول  
المشهور فوجب اي وجوبا صناعيا اي جعل الرسالة ثابتة في هذا  
الكلام يقتضي ان الترتيب مضمّن معنى الجمل وان الجار والمجرور في محله نصب على الحال  
فيخالف قولهم فعلي يتعلق به اي بالترتيب بلا تضمين وجواب ان هذا التقدير  
بيان للمعنى التركيبي ومهيد لذكر المعنى اللغوي للترتيب فعلي يتعلق به بلا  
تضمين والاستعلاء هنا عقلي كما ان عليه دين كانه يحتمل ثقله ويركبه هذا اي  
يتعلق على بالترتيب بلا تضمين اذا حمل اي الترتيب يعني ان اريد من الترتيب  
هنا معناه اللغوي يتعلق به الجار ولم يحتمل للتضمين وهو جعل الشيء  
هذا لا يخالف تفسير المشهور بوضع كل شيء في مرتبة لانه تفسير بلازم المعنى  
الحقيقي للغوي قال في القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتيب ورتبت  
انا ترتيبا وضع الاشياء بتقديم بعضها اي وضع الاشياء موضعها ملتبس  
في ذلك الوضع بتقديم بعض على بعض والتعريف المشهور للترتيب هو جعل الاشياء  
حيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالنقد والناظر  
والشائع اختص كما هو دأبه فلا بد من لان التقديم والتأخير انما يكون بين  
متقدم واقله انسان فاقول ما يتحقق فيه الترتيب انسان فيعتبر اي ذلك  
المعمول المتقدم اجزا الرسالة وقوله فيتعلق كترتيب على قوله فلا بد له من معمول  
متقدم هذا والذين صنفوا السلوك في حواشي التسمية ان على متعلقة به بدون  
تضمين قال وما قالوا من انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشي من المعنيين اللغوي  
والاصطفي لا يتضمّن معنى الاستعمال او الجمل او الجمل او بتقديره ليس بشي لانه  
سارح تقدمه على في عباراتهم واعتبار التضمين او التقدير في الكثرة تكلف اذ شيوخ  
استدلوا على بطلان ما يتبعه في اعتبار التضمين في قال الفاضل التنازلي  
في عزم الكثرة حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر

يناسبه

يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت  
بجملات فان قيل الفعل المذكور ان كان مستغلا في معناه الحقيقي فلا دلالة له على  
معنى الفعل الاخر وان كان مستغلا في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي  
وان كان فيها لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال  
ما حذوه من الفعل الاخر معونة القرينة اللفظية فقولنا اجمالك قلنا معناه  
احد منهما اليك حمده وتقبل كفيه على كذا معناه ناد ما على كذا وقال السيد  
الرجائي فيما علقه على الكشاف هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي وبلا خط معه  
معنى اخر يناسبه ويدل عليه بذكر شي من متعلقات الاخر كقولك اجمالك قلنا  
فانك لاحظت فيه مع الجرم معنى الانه ودلت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى قلنا  
انهي حمده اليك فاستفيد من كلامه هذين الفاضلين مع بيان للتضمين مما هو  
في كلامه صاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى ولا تعد  
عيناك عنهم يقال عداها اذا جاوزته ومنه قوله عدا طوره وجاني القوم  
عدا زيد وانما عدي بعن لتضمين عدا معني تجاوز علي حد قوله ثبت عند  
اذا افحصته ولم يتعلق به فان قلت اي غرض في هذا التضمين وهلا قيل ولا  
نعد عيناك او ولا تعد عيناك قلت الفرض عطا مجموع معنيين وذلك لقوي  
من اعطا معني الاتري كيف رجح المعنى الي قولك ولا تقم عيناك مجاوزين  
الي غيرهم ونحوه قوله تعالى ولا تاكلا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها  
الكليين كما انه فيلخص من هذا انه في التضمين يقتصر تعلق الجار بحال ما حذوه اما  
من الفعل المضمّن كما هو الطريقة الاولى في كلامه صاحب الكشاف وهي التي درج  
عليها التنازلي واما من الفعل المذكور وهي الطريقة الثانية في كلامه التي ذهب  
اليها السيد والسارح مسي على كليهما فانشار الى الاولى بقوله اي فوجه  
ترتيب اجزاء مقصود من والى الثانية بقوله او قصرها واشتمالها عليها  
مرتبة على خلاف المذهبين متعلق بمحذوف اي حالة كون ذلك التردد  
في التقدير جاريا على اختلاف المذهبين وقد علمتها على الوجه

انوار التنزيل بل اسم لتفسير القاضي البيضاوي اختلفوا محصل ما ذكره من



من الاقوال الثلاثة الاثنان اللذان نقلناهما لك والثالث انه كناية في حقيقته  
اي التضمن حذف متعلق ما هو اجنبي اي حذف ما يتعلق به المحرور  
الماخوذ ذلك المحذوف من الفعل الاجنبي الذي لم يذكر في الكلام فان مقصورة  
او مشتملة في مثالنا متعلق به الجار وهو ماخوذ من اجنبي لم يذكر اذا المذكور  
هو الترتيب فحق قولنا انت به منضم للاعتراف اي بقدر معه متعلق الطرف اي  
انت معترف به عن العامل المذكور وهو الترتيب في مثالنا انه اجنبي  
اذ كان الامر ما ذكر من التفسير المذكور للتضمن قسم منه اي الحذف ولا يخفى ضعف  
هذا الرفع فالاولي ما اجاب به ابن كمال باشا عن اليراد المذكور بان في ذلك الخو  
من التضمن لا بد من استمرار الاستعمال على حذف المضمرة على ما نبه عليه صاحب  
الكشاف في الكلام المنقول عنه سابقا وبه يفارق التقديرين قال بعض  
المحققين الحق انه من باب الاضمار وتسميته له تضمينا انما هي لغوة مناسبتة  
للمذكور بحسب صلة فكله جعل في ضمته ولذا قالوا ان جعله حالا وتبع للمذكور  
اولي من عكسه نجا واستفيد منه قوة المذهب الاول ومن ثم قدمه القضاة  
باسم خاص وهو التضمن ولذلك نظر كشمس في قسم الجار المرسل بالمساكنة وغير  
ذلك وقيل هو كناية هذا مذهب ثالث غير المذهبيين الذين نقلنا ما لك سابقا  
وتوضيحه ان الكناية لفظ اريد به لازم معناه فيستعمل اللفظ في معناه لاجل ان يتقل  
منه لازمه فكل المعنيين مراد بلفظ واحد بنا على ان المراد المعنى الاصلي للفظ  
ويتوصل بغيره الى المعنى الاخر المقصود فزيد كناية عن الكرم لا كـ  
في استعملت كثير الرماد في معناه الحقيقي لكن لا تقصد افادته بل لينقل منه الى  
لازمه وهو الكرم ولفظ الترتيب مستعمل في معناه الحقيقي لينقل منه الى  
المعنى الكناية وهو الاستماله والتقصير فقولنا عن متعلق ذلك الاجنبي تبع في التعبير  
بلفظ متعلق العصا مراد المعنى التطريفي الاول في التفسير بالمعنى فيقول  
كناية عن معنى ذلك الاجنبي بوجه هذا تمثيل العصا لذلك القسم بقوله فانت  
به كناية عن عرفت به لانه على تقدير كونه كناية لا يقدر في نظم الكلام متعلق  
للمحذوف هو على المذهبيين السابقين بل يستعمل اللفظ في المعنى الحقيقي المكاني لينقل

الى لازمه المكاني عنه فانت به استعمال الايمان في معناه الحقيقي وهو التصديق  
لينقل من التصديق الى لازمه وهو الاعتراف بالتصديق مكاني به والاعتراف  
مكاني عنه فان المتعلق نعم التفسير بالمتعلق في المذهبيين الآخرين لا بد منه لانه  
فيها يقدر للمحرور متعلق اما من المحذوف او يجعل المذكور نفسه متعلقا كما تقدم  
تفريغ في بيت ما قلنا ان الاول في التفسير هنا بالمعنى وفعل الراعي للعصا في التفسير  
بالمستقل قصدا لمشاكلة بين الالفاظ الثلاثة فان سانه المحافظة على تحسين اللفظ  
وان فاته رعاية جانب المعنى يعلم ذلك من استقراء كلامه سيما في حواشي الفوائد الضمنية  
وهذه طريقة شارحنا ايضا المعنى المكاني به قد لا يقصد ثبوتة قد علمت ان المعنى  
المكاني به هو المعنى الحقيقي وقوله قد لا يقصد ثبوتة افاد بقدان ذلك ليس داما  
بل في بعض المواضع كقوله تعالى الرحمن على العرش استوي المعنى الحقيقي هنا الاستقرار  
وهو مستعمل في صفة تعالى فيراد لازمه وهو الاستيلاء والملك ثم استعمل استوي  
ففي هذه الكناية لا يصح قصد ثبوت المعنى الحقيقي لكونه محالا واما محو كثير الرماد فقد  
يصح قصد ثبوتة لكن لا لذاته بل لانتقال المعنى الكناية ولا مانع من صحة مجامعته  
لانه قد يجوز ان يكون عند رماد كثير لا بد من قصد اي المعنى المكاني  
به وهو معنى الفعل المذكور فمعنى الترتيب اعني وضع الاشياء بتقدير بعضها  
لا بد ان يكون مقصودا فيتحالفان اي التضمن والكناية لانه اذا اختلف لازم  
اختلف المضموم ودفع اي هذا اليراد ايضا كما دفع اليراد الوارد على  
المذهب الاول وقوله بانه لا اتجاه له تصوير للرفع والاتجاه التوجيه اي غير  
موجه واعلم ان عبارة العصا هكذا وردت باز المعنى المكاني به قد لا يقصد ثبوتة  
وفي التضمن لا بد فيه من قصد ثبوتة ولا اتجاه له اذ لا يبعد ان يلتزم في بعض  
الكنايات شي لا يجب في جنس الكناية في السامع زاد فيها ما يبي غنية عنه  
نعم قوله فيتحالفان زيادة حسنة فليته اقصر عليه ومحصل ان الردان وجوب  
القصد في التضمن لا يخرج من كونه كناية غائبة ان الكناية قد لا يقصد فيه  
ثبوت المعنى الاصلي وقد يقصد فيه ذلك جوارا او وجوبا وبما خارجا عن  
حقيقة الكناية شي ثابت فاعلم يلتزم ذلك الشيء هو قصد الثبوت وقوله



لا يجب صفة شيء في جنسها أي حقيقة الكناية فالحكمة لا يجب في جنسها النبوة  
لكنه في بعض التزم وذلك البعض هو التخصيص وتوهم ولكن التسمية ترى أن علمه  
تسمية هذه الكناية بالاسم الخاص وهو التخصيص لتمييزها عن بقية الكنايات مما  
الترميز في هذا نظير الجواب السابق عن إيراد أن التخصيص بالنفس المتقدم من قبيل  
الحذف فالإيراد أن الجواب من واحد وقيل هو عبارة عن هذا هو  
الطريقة الثانية في كلام صاحب الكشاف والتي ذهب إليها السيد المذكور  
أي الفعل المذكور وهو الترتيب هنا وقوله ويلاحظ معنى آخر مع ذلك المعنى هو  
القصر والاشتغال من غير استعماله أي استعمال الفعل المذكور فيه أي في ذلك  
المعنى الآخر ومن غير معطوف على من غير السابق أي ولا يقدر في الكلام لفظ  
يدل على ذلك المعنى الآخر فان قلت إذا لم يكن الفعل المذكور مستعمل فيه وليس  
هناك لفظ مقدر يدل عليه فمن أين يعلم وجود ذلك المعنى اجاب بقوله  
ويدل عليه بذكر متعلقه أي يدل على ذلك المعنى الآخر بذكر متعلق ذلك المعنى  
ومتعلق هنا بقدر الكسر لأن المراد به الجار والمجرور وان كان التعلق نسبة  
بين المتعلق والمتعلق فيصح في كل منهما الفتح والكسر لكن الساع أن الجذر هو  
المتعلق بالكسر لأنه هو الطالب لأن يتثبت بالمتعلق ومعنى العبارة أنه على  
هذه الطريقة اللفظ مستعمل في معناه ويلاحظ معنى آخر مع ذلك لا يستعمل اللفظ  
في ذلك المعنى الملاحظ لأنه لو استعمل فيه فاما أن يكون المعنيان مقصودين معا  
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهو م أو المعنى الأصلي قصد ~~اللفظ~~  
يسفل منه أي المعنى الآخر فيكون كناية وهو الوجه السابق ولا يقدر لفظ يدل  
عليه أي على ذلك المعنى إذ لو قدر الرجوع للطريقة الأولى بل يدل عليه بالجار والمجرور  
الذي يتعلق به فيما نحن فيه لفظ الترتيب مستعمل في معناه وقصد منه آخر معنى  
اللفظ أو الاشتغال من غير استعمال لفظ الترتيب فيه ومن غير أن نقدر في الكلام مقصود  
أو مشتغل بل المذكور في الكلام هو على ثلاثة أبواب ومعلوم أن على لا يتعلق بالترتيب  
فذكرها قريبة على أنه يريد مع الترتيب معنى القصر والاشتغال هذا هو صريح مراده  
وحيث أن أي حكي إذا كانت الدلالة على المعنى الآخر بذكر متعلق

يكون ذلك المتعلق معولاً كما يقتضيه إضافة متعلق لضمير أو لا يتحقق كونه  
متعلقه إلا بعلمه فيه ويلزم عليه وجود عمل ومعول بدون عامل موجود أو  
مقدر بل لمجرد فهم معنى العامل في ضمن عامل آخر وهذا القدر لا يكفي في العمل  
لمجرد فهم معناه متعلق بقوله معولاً وضمير معناه يعود للمعنى الآخر وقوله  
في ضمير عامل آخر الجار والمجرور في محل نصب على الحال من فهم معناه أي حالة كون  
ذلك الفهم حاصله في ضمن عامل آخر والعامل الآخر هو الفعل المذكور ولو أتى  
بالأضرب هنا قبل قوله لمجرد فقال بل لمجرد فهم معناه وكذلك في قوله سابقاً ويدل  
عليه بذكر متعلقه فيقول بل يدل ذلك كان في غاية الحسن إذ به يقع في العبارة  
سلاسة وتخلص عن الركة لا يراها بحسب الظاهر خلاف ما قرناه وقد ظهر  
لك معناها مما بسطناه لا سيما لا تنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا  
ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سيوي أو سيوي والواقع بعدها أن كان مفرداً  
أما مجرور على أنه مضاف إليه وما زالت أو بدل منها وبني نكرة غير موصوفة أي  
لا مثل سي وما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أن جعلت ما موصولة  
أو صفة أن جعلت موصوفة والجرا ولي من هذا الوجه لقلته حذف الجملة الواقعة  
صلة أو صفة صرح به الرضي فحركة سي عراب لأنه مضاف وأما منصوب بتقدير  
أعني أو على أنه تمييز أن كان نكرة وما كاف عن الإضافة والفتحة بنائية مثلاً  
في لا رجل وعدم تجوز النصب إذا كان معرفة وهم من الأندلسي وعلى كل التقدير  
خبر لا محذوف عند غير الخفش وعند ما خبر ويلزمه قطع سي عن الإضافة  
وقد تحذف كلمة لا تخفيفاً مع أنها مرادة لقوله تالله تفوت تذكر يوسف أي لا تفوت  
لكن قيل أنه لا نظير له في كلام العرب وقد تحذف اليائع وجوداً والواو التي  
تدخل عليها في بعض المواضع كقول امرئ القيس ولا سيما ما بدارة جليل  
اعراضية وقيل جالية وقيل عاطفة ثم عدّها من الكلمات الاستثنائية يكون  
ما يفيدها محذوفاً قبلها من حيث أولوية بالحكم المتقدم والافلية منها حقيقة  
عند الرضي ومن تبعه كالعصام وذهب الرخشي وصاحب اللب واللباب إلى أنها  
حقيقة في الاستثناء وهذا الخلاف جار في فضلاً أيضاً المتعلق هو المفعول به



اي المفعول به الصريح والا فالمتعلق السابق ايضا مفعول به لكن بواسطه حرف الجر  
والالزام بالمفعول به الصريح اقوي لما ان المجزوات والظروف يتوسع بها ما لا يتوسع  
في غيرها ويكتفي بما ياتي عامل يوجد فيه راحة الفعل كما تقرر ومثال المفعول به  
الصريح جاني القوم خلا زيدا فان خلا فيه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر  
وحذف الجار في مثله غير قياسي فضمير معني جاوز فلو كان معني التضمين هو  
ما ذكر للزم ان يكون المفعول به القوي معمو لا لعامل غير موجود ولا مقدر بل  
معنوم معناه في ضمير عامل اخر او اعمال ان معطوف على قوله جعل بني يلزم  
على تفسير التضمين بما ذكر احد امرين اما جعل نذر جعلنا المتعلق معمو لا للفعل  
المضمر فان لم يجعل معمو لا له انشغى الامر الاول ولزم امر ثان وهو اعمال الفعل المذكور  
في ذلك المفعول من غير استعماله اي استعمال الفعل المذكور في معناه اي في معني  
الفعل المضمر اذ الفرض ان الفعل المذكور لم يستعمل في معني الفعل المضمر فلو فرض  
عمله في المجزور لزم ان يكون مستعملا في معني المضمر لانه هو الذي يتعدي به لكس  
الجار والفرض انه لم يستعمل فيه هذا خلف فاحد الامرين لازم البتة وبما قرنا  
يظهر لك مرجع الضمار في كلامه وحقيقة مراده واعلم ان هذا الوجه ضروري السيد  
في موضع من حاشية الكشاف فقال والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصل  
يكون هو المقصود اصاله لكن قصد بتبعيته معني اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه  
ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار  
بل من قبيل الحقيقة التي قصد بالمعني الحقيقي معني اخر يناسبه ويتبعه في الارادة  
وحيث يكون معني التضمين واضحا بلا تكلف قال ابن كمال باشا ولم يدركه حينئذ  
يكون التضمين من قبيل مستنبطات التركيب لا باب اخر من التوسع في الكلام والظاهر  
من كلام القوم انه باب مستقل من ابواب التوسع والحق انه من قبيل المجاز فان  
الحجور في اللفظ كما يكون بطريق التخصيص عن معناه الوضعي بان يكون ذلك المعني  
مركبا او مقبدا فيستعمل اللفظ في احد جزئيه او في المطابق يكون بطريق الزيادة  
على معناه الوضعي والاول ما سماه صاحب المغناج المجاز للفظي الراجع الى معني  
اللفظ والثاني التضمين وقد امله ذلك الفاضل عند استيفاء اقسام المجاز

بعيد كتمل عود الضمير لقولها واعمال لقربه اي الاعمال على هذا الوجه بعيد وتخلل  
وهو الاول عود على المصدر المدلول عليه بقوله سابقا يلزم من ذلك ان يكون البعد راجعا  
للفعل اللازم ومعني البعد عدم انطباقه على القواعد اي بعيد عن القواعد فلا يكاد  
ينطبق عليها ولحق هذا اليراد لم يجب عنه العصام ولا السارح الناقل لكلامه وحيث لم يتم  
واحد من الطرفين الثلاثة فمن ثم قال بعض المدققين ان معني التضمين جعل معني فعل في ضمير  
فعل اخر والفعلان مقصودان معا اصالته لان المقصود فيه اعطاء مجموع المعنيين لكن  
قصد معني الفعل الاخر تابع لقصد معني الفعل الاول فارادة معني ذلك الفعل الاخر اللفظ  
ليست بطريق الاضمار لان الصلة متعلقة بالمدكور ولا بطريق الحقيقة لان اللفظ ليس  
بموضوع لذلك المعني حقيقة ولا بطريق المجاز لان المعني الاصيل في التضمين مراد ولا كذلك  
المجاز ولا بطريق الكناية لان اصل المعني غير مقصود اصالته في الكناية وفي التضمين مقصود  
فلا استنبه الخالف انه من اي نحو انما استعمال اللفظ حارت في عقول ارباب البلاغة  
انتهى اقول قد افرجت مجتهد التضمين بالرسائل وقد علمت ما حفظه ابن كمال باشا قال  
ايضا اعلم ان المعني الحقيقي في المجاز المرسل ملحوظ للانتقال منه الى المعني المجازي لكنه غير  
مقصود بالا فادوة به يفارق الكناية فان المعني الحقيقي في المقصود بالا فادوة لكن  
لا لذاته بل لتقرر المعني المكني عنه وبذلك تفارق الكناية التضمين فان كلا من المعنيين  
مقصود لذاته في التضمين الا ان المقصود الي احدهما يكون تبعالا فلهذا هذه التبعية  
في الارادة من الكلام فلا يباين كون مقصود الذات في الميقام وبه يفارق التضمين الجمعي  
بين الحقيقة والمجاز فان كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ومقصود  
في الميقام اصالته ولذلك اختلف في صحة الاتفاق على صحة التضمين انتهى  
كلامه اي العصام قوله قد لا يقصد بكونه اي قول العصام في اليراد على  
ان التضمين من قبيل الكناية اي تحققة تفسير للنبوت ونفس الامر هو الشئ في  
نفسه اي يكون الشئ ثابتا في نفسه ليس من قبيل الامور القرينية الاعتبارية  
مران امكان المعني الموسوع له اي ان المعني الحقيقي في اللفظ الكناية لا يشترط ان يكون  
ممكنا فضلا عن ان يكون محققا وذلك كما اذا جعل الرحمن كناية عن المحسن فان المعني  
الحقيقي هناك هو رقيق القلب مستحيل في حقه تعالى فغير هذا القول يرد اليراد المذكور

المراد من  
كلامه







عدم تمامته فالاحسن في تعليل تقي صحته كون التضمن كناية ما سبق لك مران المعنى الحقيقي  
 في مقصود بالافادة لكن لا لذاته بل ليشتمل منه الى لازمه وهو المعنى الملقى عنه واما  
 التضمن فان كلام المعنيين مقصود لذاته فيه قوله من غير استعماله فيه الضمير في  
 قوله يعود للعصام وهذا جوع من السامع لبيان الوجه الثالث في كلام العصام  
 وهو قوله وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معني اخر  
 معه من غير استعماله فيه وقد تعرضنا لشرح سابقا بما هو اتم من هذا ووضح  
 فلا يلزم ما لم يزم اي بناء على عدم استعماله فيه فمما تفرع على التبعي ان ينفى اللازم المذكور  
 لا نشق عدم الاستعمال فلو فرض انه مستعمل فيه لزم ما لزم وما فاعل لزم اي لزم  
 على تقدير فرض الاستعمال في المعنى الاخر في لزم والذلي لزم وذلك اللازم هو  
 ما اشار له بقوله قبل للزمن ان يراد بلفظ واحد ومحملة انه لو فرض استعمال الفعل  
 المذكور في المعنى المضمر لزم عليه ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع  
 له وغير معالذاتها وهو غير صحيح وقوله في الكنايات متعلق بقوله لزم اي  
 لا يلزم اللازم المذكور الذي هو لازم على تقدير ان يكون التضمن كناية فلا  
 يكون حذفا بناء على انفا التفسير لانه لو قدر رجوع للوجه الاول فيرد عليه ما ورد  
 على الوجه الاول بانه يكون التضمن في قبيل الحذف والحاصل ان المذهب الاخير  
 خالف ما قبله من المنحصرين بكل من القيد في مخالف الاول بقيد من غير تقدير  
 والثاني بقيد من غير استعماله فيه حتى يرد من تفرع على المنفي والابراء  
 المذكور وهو لزوم كون التضمن في قبيل الحذف اي الذي عهدت ان ياتي ان  
 اللفظ المذكور في التقديم مدخول في قوله فوجب ترتيبه على ثلاثة ابواب جزا  
 منصوب على الحال من الضمير المستتر في عهد الذي هو نائب الفاعل وقوله لفظا او  
 معني حالان من الرسالة اي مراد من الرسالة الالفاظ او المعاني بناء على ان المسمى بها  
 هو الالفاظ او المعاني الباب الاول جزمنا على كل حال لان المسمى بالرسالة مجموع  
 الابواب الثلاثة فكل واحد من الابواب على حدة جزء ومجموعه اعني الهيئة المركبة كلها  
 هو المسمى بالرسالة في بيان احوال التقديم تقدمه وقد تقدم في المضامين والمراد  
 بالاحوال التي تفرق عما في حيث الهل كعلم الرفع والنصب الى غير ذلك وهذا

التقديم

التقديم اعني بيان احوال مبني على ان المراد من الرسالة الالفاظ جريا على بيانه ههنا  
 واما على ما بيناه قولنا سابقا قوله في بيان احوال فلا يتعين ارادة الالفاظ لكن بيانه هنا  
 غير بياننا السابق فتأمل . ومسوق له عطف على قوله كاش وغرضه ان لفظه في  
 كاش ان تكون للظرفية فيقدر كاش بيج ان يكون للتعليل بمعنى اللام فيقدر ما يناسبها لمسوق  
 ونحوه فلا يحتاج للتأويل المذكور على تقدير الظرفية كما سيجر 2 بذلك اذ وهذا تعلم ان الالفاظ  
 او مسوقة باو بدل الواو لان هذا اشارة لنوع اخر من التقديم في المتعلق يختلف عليه  
 المعنى والعطف بالواو يوم خلافة . وجعل المعاني مبتدأ وقوله توسع فيه اي  
 على هذا التقديم المذکور يلزم ان تكون المعاني ظرفا للالفاظ وجعل المعاني زولا يخفاك  
 ان هذا الوجه ليس بواجب هنا كما اسلفناه لك عند قوله فيما يحتاج اليه كلامه  
 بتقدير البيان الباسية متعلق بالجعل اي جعلت المعاني ظرفا بسبب تقدير  
 البيان ثم . توسع سماع لان النسبة التي بين المعاني والالفاظ اعني الدالية  
 والمدلولية متشبهة بالنسبة التي بين الظرف والمظروف وكلمة في مستقلة في مجازات تشبيه  
 الارتباط الواقع بين الدال والمدلول بالارتباط بين الظرف والمظروف فهي استعارة  
 تشبيهية لانه المعنى الحقيقي للظرفية منتف هنا اذ لا تجر للمظروف ولا احتوا للظرف كاللما  
 في الكور ثم تلك النسبة الواقعة بين الدال والمدلول يجوز اعتبارها من اي طرف  
 فيصح جعل كل واحد منهما ظرفا ومظروفا بالاعتبارين فتارة يحملون الالفاظ مظروفة  
 في المعاني وتارة يعكسون ولا تجر في اي من ذلك مراد السامع بالتوسع ما ذكرناه من التجوز  
 باعتبار انه اي البيان كما يحصل بما اي بالالفاظ يحصل بغيرها كالالهام والوحي  
 وغير ذلك فكانه اي البيان الذي جعل ظرفا للالفاظ الذي هو راجع للمعاني  
 وقوله محيط بما اي بالالفاظ وهذا بيان لوجه تشبيه النسبة الدالية التي استعمل  
 في الحرف بالنسبة الظرفية الموضوع لالفظه في كعمل الالفاظ فلا يصح ان يتفق  
 بجعل الاول لما يلزم عليه من الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو مملو هو جز  
 محذوف اي وذلك كعمله في معني كما ان جعل المعاني ظرفا للالفاظ صحيح بناء على التوسع  
 المذكور كذلك جعل الالفاظ ظرفا للمعاني باعتبار ان المعاني تؤخذ منها فاشبهت  
 الظرف والمظروف بهذا الاعتبار فلا محذور في جعل كل واحد منهما ظرفا ومظروفا باعتبار

قول ولا جزمنا  
 على ان الالفاظ  
 هي المذكورة  
 هو المعنى



وهو الذي لا يخفى ما في التعبير بالقول من اللطف والاسانة الى انه ينبغي ان يعنى بشان اللفظ وتحسينه كما يعنى بحرارة المعنى في موضع المعنى الشريف في اللفظ الشريف واما اذا اخولف بان كان المعنى سحيقا واللفظ شريفا كان كتحسينه سيف من خشب تحلية من ذهب او كان المعنى شريفا واللفظ سحيقا كان كوضع سيف مهند في غلاف من خلق فالنظر في باب البلاغة وحسن التركيب للفظ والمعنى جميعا ولهذا الكلام تتمتع في تعليلها تتأخر على تعريب الرسالة الفارسية باعتبار انها اي المعاني تؤخذ منها اي الالفاظ وقيل يصح هذا المسار له هو قوله وجعل المعاني ظروفا في اي يصح جعل المعاني ظروفا لالفاظ بلا تقديره اي تقدير البيان انما يصح على تقديره وقوله فانهم من تغليل للصحة توسعا اي مجازا وقوله حيث قالوا تغليل لقوله يجعلون اي ثبت ذلك الجمل عنهم لانهم قالوا في والشي الواحد في اي انه في الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد يلزم خلف لان الحقيقة من حق الشيء اذا ثبت سميت الكلمة المستعملة فيما وضعت له لثبوتها واستقرارها على معناها والمجاز ما خوذ من جاز المكان اذا انقلبت سميت به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لثبوتها جاوزت معناها الاصل وهو المعنى الحقيقي فلو استعملت كلمة في معناها الحقيقي والمجازي لزم الخلف لان الكلمة باعتبار استعمالها في المعنى الحقيقي يقتضي ان لا يتجاوز وانما مستقرة فيه وباعتبار استعمالها في المعنى المجازي يقتضي انها تجاوزت عنه فظهر من هذا البيان ان المعنى بمنزلة المحل تعتبر حصول اللفظ فيه واستقراره بالنظر للحقيقة وتجاوز عنه وتقدية بالنظر للمجاز فقوله والشي الواحد مراده من اللفظ لا يكون مستقرا في محله وهو المعنى الحقيقي لانه على تقدير استعماله فيه يكون مستقرا فيه وقوله وتجاوز عنه اي على تقدير ان يراد من اللفظ معناه المجازي يكون متجاوزا عن المعنى الحقيقي فقوله والشي الواحد من تتمتع الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله في حالة واحدة متعلق يكون المتنبي وهو قيد لا بد منه في تحقق الخلف اما في حالين فلا بل هو واقع في استعمال اللفظ نارة في معناه الحقيقي ونارة في معناه المجازي او في تحصيل درك كانه هذا التقدير على احتمال ان يسمى بالرسالة المعاني فيفس كلامه

نشر

نشر

خارجا

اي اضافة الوجود الى اللفظ

نشر على ترتيب اللفظ اي بقدر بيان احوال على احتمال ارادة الالفاظ او تحصيل ادراكا على احتمال المعاني وضمير ادراكا كانه يعود للاحوال فيقدر هكذا الباب الاول في تحصيل ادراكات احوال العالم فالقدر ههنا ثلاث مضافات وفي الاول مضافان ومن ثم لفره ولما ان السامع ان المسمى باسم الكتب والرسائل والالفاظ كما تقدم تحقيقه سم اعلم ان التحصيل مصدر حصل الشيء اذا حاز والادراك جمع ادراك وهو وصول النفس الى المعنى فكل من التحصيل والادراك معني مصدر في حديثه فاسم بالفاعل لا وجود له ولا بد في تصحيح الظرفية من تكلف بان يطلق التحصيل ويراد به اسم المفعول وكذلك الادراك وتجعل الاضافة مضافة الصفة للموصوف فالمعنى هكذا في مدرجات تحصيله والمدرجات هي المعاني التي تعلق بها الادراك وقد جعلت ظروفا للمعنى فلزم على هذا التقدير ظرفية الشيء لنفسه وهو بيط ضرورة مغارة الظرف للمظروف والشي لا يغير نفسه واسار الجواب عنه بقوله فلما يلزم ظرفية الشيء لنفسه معللا له بقوله والتحصيل من فان قوله والتحصيل عطفه على سابقه من قبيل عطف العلة على المعلول اي انشي لزوم ظرفية الشيء لنفسه لان التحصيل هو وظهر من هذا ان الاوضاع ان يقول لان التحصيل او اذا التحصيل لثبوت الكلام صرحا في العلية والتحصيل كما يجعل هذه المعاني اي والمدرجات المحصلة ايج المعاني التي يتعلق بها التحصيل والادراك كما علمت تاويله كما يجعل هذه المعاني من حيث انها اي تلك المعاني مدلولات هذه الالفاظ اي المترجمة بالباب الذي جعل المسمى به معاينة يجعل غيرها اي بغير تلك المعاني وخلاصة ان المعاني تحت المظروفة معان خاصة والمعاني التي جعلت ظروفا يعتبر عمومها بالطريق المذكور قال الامري ان الظرفية من قبيل ظرفية الخاص في العام لا شتمال العام عليه في ضمن بقية افراده الاخر فكانه شي يحيط ببيان لعلاقة التجوز او التعليل اي انه لو ذكرت اللام بدل في مع ذكرها تحقق معناها الذي هو الاختصاص علي ما قاله السيد فيقال مثلا الباب الاول لبيان احوال العالم اي الالفاظ المحصورة المذكورة المسماة بالباب مختصة ببيان تلك الاحوال لا تحقق في غيرها او تجعل اللام للتعليل على قول اخر لئن على تقدير جعلها للتعليل لا يقدر كامن ونحوه بل



مسوقا ومصقودا او مولف ونحو ذلك فالمعنى هذه الالفاظ المذكورة ذكرت او الفت  
 لاجل بيان في ذلك المسار اليه جمع النسوة الحاضرات ومصندوق الذي يوسف عليه  
 الصلاة والسلام والساهد في قوله فيه اي مزاجله فيقدر متعلق بظاهره  
 ان هذا التقدير خامن جعل في تعليلية وليس كذلك بل هذا التقدير يجري على تقدير  
 دخول اللام وجعلها للتقليل كما قررنا فيما ينظم من كلامه من الاختصاص لا تقبله  
 الخواص فلا حاجة يعني لو قدر اللام سوا جعلت للاختصاص والتقليل او  
 جعلت في للتقليل انذفت التكاليف السابقة برمتها فنخرج قوله فلا حاجة على  
 كل تقدير للام بقسميه وجعل في للتقليل لانه على تقدير جعل في للتقليل  
 كما قررنا فقط كما يتبادر الى الفهم من ظاهر كلامه تدبر وهكذا المسار اليه  
 التقديرات السابقة والكاف للتشبيه ومجموع الجار والمجرور جز مفعول وسائر  
 العبارات مبتدأ موحدا في وبقية العبارات التي تجعل عنوانا للمباحث لفصل وكتاب  
 ومقصد وموقف وخاتمة وتنبيه ونحو ذلك مثل ما ذكر هنا في جريان هذه  
 الاحتمالات المقنون اسم مفعول والمباح مرفوع نائب الفاعل اي التي  
 جعلت عنوانا اي علاقة في اول المباحث وقوله كالمقاصد والمواقف بخبر  
 انه اراد بها الكتابي مخصوصه من فعمل الكلام على حذف المضاف اي كثر اجمعها  
 فالاول مباحثه معنونة بمقصد والثاني بموقف غالبا ويحتمل ان المعنى  
 كالمقاصد والمواقف الواقعة مفردة ثم تراجم للكتابين ويؤيد هذا الاحتمال  
 قوله والمقدمة اي لفظ مقدمتها الواقع في اوائل الكتب قد مر الضمير  
 المرفوع يعود للمصنف والمنسوب يعود لباب الفاعل اي قد مر المصنف باب  
 الفاعل على غيره لتوقف هو وليست شعري من اين يعلم ان الضمير يعود لباب الفاعل  
 بعد سوف في هذا الجملتين مع قولهم ان الضمير يرجع لا قرب من ذكر فلو قال قد مر  
 باب الفاعل لا يرتفع اللبس وانفتح الامر لكنه غير مبال بامثال هذه الاسور  
 كمن مر بها في عمول لا كما اذا مر ما لا يتوقف على ذكر الفاعل فالموقوف  
 مثلا مبتدأ فانه معرف بالاسم المجرى عن العوامل اللفظية والفاعل فانه معرف  
 بالحدث اليه فاعل وصيغة ومفعولات الامثال الناحية والمفاعيل الخمسة

ونحو

ونحو ذلك ومثال ما لا يتوقف المضارع فانه معرب متأثر بالعامل لكنه غير مأخوذ  
 في معنونه ولشرفه لكونه خورا علة ثابته للتقديم ويشعر ان التقديم من قبيل  
 التقديم بالشرف مع اننا حققنا سابقا انه من قبيل التقديم بالعلية وقد يجاب بعدم  
 المناقاة لان العلة لتاثيرها اشرف من المعلوم فالشراطين واخفى ما ظهر  
 ولما كان البحث عن احوال العالم في البحث اثبات المحولات لموضوعات فمر ثم  
 قالوا وموضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اي تحمل عليه وحقق  
 عبد القوم في حواشي العوائد الصالحة ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام  
 خلا فالمرقا ان موضوع الكلمة والكلام بل قال السكوتي في تعليقاته علم  
 تلك الحاشية الصواب ان موضوع اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من  
 الاقسام الثلاثة يعني الكلمة والكلام والمركب الغير الاسادي لان كل من الثلاثة  
 مجعول عنه في النحو وجعل البحث عن احدهما متبعالا لآخر تكلف واما ما اشعر به كلام  
 الامتحان وصرح به المتبادر في حاشيته عليه من ان موضوع الكلمة فقط فلا عبرة به  
 ثم تلك المحولات التي هي اعراض ذاتية اما ان تثبت لنفس الكلمة كما يقال الكلمة اما  
 ان تدل على معنى في نفسها او لا او تثبت لاقسامها كما يقال الاسم اما معرب واما  
 مبني وقس عليه احوال اقسام الاقسام واما اثبات احوال الكلام فكما يقال  
 الكلام اما مركب من اسمين او اسم وفعل واما اثبات احوال اقسامه فكما يقال  
 الجملة الخبرية تقع حالا وصيغة وصلة من بناء على ترادف الجملة والكلام اذا تقرر هذا  
 فنقول هذا الكتاب مولف في علم النحو وعلم النحو يجب ان يبحث فيه عن احوال  
 الكلمة والكلام ينتج هذا الكتاب يجب ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام اما  
 الصغرى فتدبرية واما الكبرى فقد تقدم لك بيان فيرد ان يقال كان الواجب  
 ان يذكر المصنف الكلام ايضا فلا يتركه واجواب ان كانه جري على القول  
 بان موضوع النحو الكلمة فقط ولانه لما لم يكن له غرض من يتعلق بالبحث عن احوال  
 تركه لما ان المذكور هذا البحث عن حال العالم والمعمول وما من اقسام الكلمة على  
 معرفته لما عرفت ان البحث اثبات المحولات لموضوعات واثبات في لشي فرع عن تصور  
 المثبت والمثبت له والنسبة لانه تصور الاطراف الثلاثة واجب قبل الحكم

كاختلاف في  
 الامتحان



ومعرفة اقسامه مجرور معطوف على معرفته الاول وضمير اقسامه يعود للعامل وقر  
بين المعرفتين فالمعرفة الاولى متعلقة بالعامل من حيث هي اى بيان حقيقته والثانية  
متعلقة بكل قسم على حدته ومعرفة تباين التثنية الراجع لمعرفة العامل ومعرفة  
الاقسام وهو مبتدأ مرفوع خبر موقوفة اقسام الكلمة التى هى الاسم والفعل  
والحرف الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام على معرفة اى الكلمة لا معرفة  
القسم متوقفة على معرفة المقسم لكون المقسم جزءا من المقسم وتوقف معرفة الكل على  
معرفة الجزء ضروري اذ بقضه تقبل لتوقف اقسام العامل على معرفة اقسام  
الكلمة ولما كان غير من التوقيفات ظاهرا لم يتبرهن لبيان ارادة ان يقسم  
جواب لما ذكره كونه تمهيدا وتوطئة لوجه ذكر الكلمة اولا وتبريرا وتقسيم وقوله  
اولا ههنا مصروف مبنون لكونه بمعنى قبل اى قبل الشروع في العامل وقوله  
معرفة حال لا يقال ان زمن الحال وعامل واحد والامر بخلافه هنا فان زمن  
النطق بالتقسيم متأخر عن زمن النطق بالتعريف لانا نقول عامل الحال هنا اراد  
والمقارنة باعتبار متحقق لعدم الثاني بين ارادة التقسيم حاله التعريف وان  
كان التقسيم بالفعل لا يقارن التعريف زمنا فان قلت لا يبي اختيار الحالية  
ولم يقل عرف الكلمة ثم قسم كما هو الواقع من اسبقية التعريف على التقسيم قلت  
لعله اشار بذلك الى ان المقصود الاهم انما هو التقسيم والتعريف ذكر لتوقف التقسيم  
عليه يدل لما ذكرنا قوله بعد والتعريف يتبع فلما كان التعريف تبعيا في الرتبة  
وان تقدم في الذكر ناسب ان يجعل ما يدرك عليه فضله في الكلام لان التابيع  
رتبته التاخير كرتبة الفضلة وبعد هذا نقول كان الاولى بل الصواب ان يقول  
عرف الكلمة ثم قسم اما اولا فلما وقع الراجع من تقديم التعريف على التقسيم واما  
ثانيا فلان ما ذكره هنا مبني على تبعية التعريف للتقسيم وهو مزيف بما استطاع عليه  
الاجماع على خلافه حتى صرح هو في حاشية الامتحان ان التقسيم تكلي لمعرفة المقسم  
فيكون تابعا للتعريف واما الثاني فلا يخفى عن هذه التكلفات التي ذكرناها التصحيح  
الحالية ولقد عدل عن عبارة الامتحان مع انه قد رتبته فانه قال بدلتعريفها شمر  
بتقسيمها بدون وجه للعدول سوى التفسير في المقول الموجب لتبني القول

وانما بدلتعريف الكلمة لانه ما لم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه يتميز عن جميع  
ما عداه لا يتيسر الحكم عليه على وجه يخصه قال عبد الغفور فان قيل الواجب  
حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصور اجيب بان ذلك التوقف  
بالقياس الى المتعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قبل المتعلم ايض عالم بالمعرفة  
قبل تعريفه لان لا التعريف تشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم  
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذا  
التعريف بالقياس اليه يفيد صلا المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة  
ولكل معطوف على الضمير المجرور باللام اى ومعرفة الكل قسم من اقسامها  
واعاد الجارجرى على المشهور في ان اذ اعطف على الضمير المجرور يعاد الجار وان  
جوز بعض النحاة العطف بدون عوده مستشهدا له بقراءة وانقوا الله الذي  
تسالون به والارحام بالجر عطف على الضمير المجرور وقوله الشاعر  
اليوم قد صرت تهجونا وتشتتنا فذهب فابك والايام مزعجب

ويبين مضارع منصوب معطوف على يقسم المنصوب بان وانما عدل عن  
الحالية هنا بان بقوله مبينا لان التعبير بذلك يقتضي ان البيان مذكور بطريق  
التبعية للتقسيم كالتعريف وليس كذلك اذ التفرقات والتقسيمات ليست من  
المقاصد بل من المبادئ والمقاصد انما هي المسائل وذلك البيان منها فهو من قبيل  
المقاصد كون كارتنوس كل وبعض عوض عن المضاف اليه والذي يقدر  
اضافة لفظ كل اليه هنا قسم اى كون كل قسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه  
التنوين كلاهما في قسم الافعال فانها كلها عاملة اذا خلعت عن المانع وقوله  
او بعضا كما في الاسماء والحروف فانها كلها لا تغل بل بعضها وسياتي بيان  
في اثنا اى في اثنا تعريف كل قسم منها ويعرف معطوف على يقسم السابق  
فهو وما بعده منصوب بان بان الداخلة على يقسم وقوله ثانيا راجع لقوله يعرف  
العامل ويقسمه ذكر في مقابلة اولا اى بعد الفراغ من تقسيم الكلمة وتعريفها  
يعرف العامل ويقسمه فالانتيان ثانيا لتخصيص التقابل لا ولا ولا فلو قال  
شمر يعرف العامل ويقسمه لا فاذا هذا المعنى لكن يفوت حسن التقابل فقال



عطف على اراد عطف مسبب على سبب اعلم فعل امر يستتر فيه الضمير المرفوع وجوبا  
المقدر بانه واصل وضع ضمير الخطاب ان يكون الحاضر واحد فاذا استعمل في كلام  
يتاني توجه الخطاب اليه كان مجازا وهذا معني ما يقال ان اصل خطاب ان يكون لمعني  
فان معناه كما في اللاري على المطول ان يقيد الحاضر بعني المعني بانه على وجه يكون  
ما يعبر عنه جزاء الكلام فانه يجب ان يولي به ضمير الخطاب والا لا تنقض بنحو قولك  
للمحاضرين الله تعالى عالم فانه توجه للكلام نحو الحاضر مع انه لا خطاب هناك وقد  
بترك ذلك الاصل كما هنا فان الخطاب عام للراواقف على الرسالة وهو صرف للفظ  
عن ظاهره فلا بد له من قرينة يان هذا البحث مطلوب علمه من كل احد يريد معرفة النحو  
ثم القوم على سبيل الدبر اذا كان الضمير مفردا او مشبها فاذا كان الضمير جمعا كما في قوله  
عليه السلام كلتم راع وكلكم مساؤل عن رعيته فاستظهر اللاري في حاشية المطول  
ان عموم جميع المخاطبين على سبيل الشمول قبل الشروع في المقصود الذي هو  
الابواب الثلاثة وما ذكر قبلها فهو من قبيل المبادي لتوقف المقصود عليه لم تضره  
لتحقق علتين فرعيتين فيه واذا تحقق في الاسم علتان فرعيتان لم يضر في اي لم يتون  
وما هنا الوصفية ووزن الفعل كما مر اذا اصل اول اول بوزن افعل فليست الهزة  
واو اثم ادغمت صرفته لا تنفعا احدي علتين وهي الوصفية فحيث  
وجوده في ضمير الكثرة فتكون الاستغراق وعلى ذلك نقول ان التقسيم للأفراد لا للماهية  
وهذا التعليل فاسد لان التقسيم اما تقسيم الكل الى جزئيات او الكليات الى اجزائه  
وحاشية الاول على ما ذكره السيد في حاشية المطالع اما تحقيق وهو ان ينضم  
الي الكلي قيود متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاقل  
فمحصل اقسام متباينة واما اعتباري وهو ان ينضم الي الكلي قيود متغايرة  
ليست متباينة بل متصادقة في الحكم فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار  
وان كانت متصادقة كما وقع في كتاب المنطق من تقسيم الكل الى اقسام خمسة لان  
القيود من ذلك التقسيم قد تنصاق في واحد والثاني هو تحليل الكل وتفصيله  
الى اجزاء فلا يجدد المقسم على اقسامه ضرورية ان الكل لا يحل على الجزر ويكون  
كل قسم داخلا في ماهية المقسم على ما مر به قدس سر في حاشية شرح الامر

والتقسيم

في قوله من الكثر  
الخطاب الى المضاف  
المتنوع بالانواع  
وهو ان ياتي بالانواع  
وهو ان ياتي بالانواع

والتقسيم هنا من قبيل تقسيم الكل الى جزئياته وقد استنفدت ان المقصود من المقسم  
هو المفهوم والمقسم هنا الكلمة واقسامها الاسم والفعل والحرف وغيره يمكن ان  
يراد من المقسم الافراد لانه لا يتخصل بعد انضمام القيود والا كان التقسيم تحصيل  
للحاصل اذا المقصود منه تحصيل معنومات الاقسام فلواريد به الافراد لا قنضي  
ان تكون تلك المعنومات محصلة قبل وهو بوط وكتب القوم طافحة بان المقصود  
من التقسيم هو حقيقة الكل ومرهوا بان الال داخلية عليه للحقيقة كالداخلية  
على المعنويات والكلمة هنا معروفة ومقسمة قال في الجنس لا غير نعم قد تكلف بعض  
بجعلها عهدية واطالوا في ردّه فليت شعري ما الداعي لذكر هذا الكلام المترف  
هنا فضلا عن تصديره المقنضي ارجحية سيما وقد درج عليه في التمهيد  
لذكر الكلمة كما قد منابانية سمانه ايهما هذا البعض الذي نقل عنه هذا الكلام  
ولو صرح به لكان اسلم له وابري لسا حقه فينظر في كلام ذلك البعض وما  
عزمه به فان قلعتان الشارح ناقل فلا تتوجه عليه مواظفة قلت الناقل  
لا تتوجه عليه المواظفة ما لم يلزم صحة المنقول والاصار معللا فان قلت من  
اين علم انه التزام صحة المنقول قلت القرينة على التزام صحة اشهر من ان علم  
علم لانه صدر البحث بذكره وعبر بالجابلية فيما سبق لاجله وخالف الامتحان  
الذي هو وعدة في نقله وعلى هذا اي الوجه المذكور من جعل ال في الكلمة  
للتحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معينا  
احدا مما هو موجودا يراد بالضمير العائد الي ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد  
ضميريه احدا للمعنيين وبالاخر الاخر سوا كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او  
مختلفين فالاول كقول

باسم فاعلم  
يراد

اذا نزل السماء بارض قوم رعيته وان كانوا غصنا با  
جمع غصيان اراد بالسماء الغيث وبضمير في رعيته البنت وكلا المعنيين مجازي  
والثاني قوله  
فسقي الغصنا والساكين وان هم تشبهوه بين جوامع وضلوع  
اراد بالضمير الاول المجرد في الساكنة المكان الذي فيه شجر الغصنا وبالضمير

قوله طافحة  
على ان في المضاف  
طافحة وان في المضاف  
طافحة وان في المضاف

المراد من قوله  
الميم وبه هاشية  
دخلة في الميم  
اي الميم في الميم  
من رتبة الدوام وهو  
صفتها

عنه  
ما قد مر من قوله  
كذلك انما هو بالضمير  
والامر اشهر من ان علم



الثاني المنصور في شبه النار الحاصلة من شجر الغصن وكلاما مجازي والتمثيل للبيئة  
 ظاهر فالكلمة اريد بها اول الجنس المستحق في جميع الافراد الذي هو مفاد الاستغراق  
 ثم اعبد على الضمير في قول وي لفظ على ارادة الجنس من حيث هو فان ضمير في وجود  
 عليه من هذه الحبيبة البنية والاستخدام نوع من البديع لكنه هنا بني على قول بديع  
 والا فالتحقيق ان الاستخدام كما هو مختار الاعلام في اواخر شرحه للكافية وصرح  
 به في شرح الوضعية فقال ان المعبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي المقسم لا افراده  
 واللام الداخلة عليه لام الحقيقة من حيث هي وصرح غير القسام بذلك حتى كاد ان يكون  
 ذلك اجماعا فحق الفقه شذوذ وتاوها للوحدة الشخصية في التقييد بالشخصية  
 للاختراز عن النوعية والجنسية والكلمة اي غير المعينة للاختراز عن الشخصية  
 المعينة فانها ليست بمعنى للتا اصلا ولو فرض فليس بمراد هنا قطعاً للزوم ان  
 لا تصدق الكلمة على الاعلى واحداً معين فالتا التي للوحدة النوعية كالتا في استخراجه  
 وفي كلمة علي ما قاله الفاضل الهندي والتي للوحدة الجنسية ككلمة علي ما هو  
 ظاهر عبارة الجامي حيث قال ولا منافاة بينها لجواز ما فانه يتبادر منه ان التا للوحدة  
 الجنسية اي التي معروضها الجنس وكون الكلمة جنساً ظاهراً لحدوثها على حقائق مختلفة  
 في الاسم والفعل والحرف واستخراجه نوعاً ظاهراً لا بد راجعاً تحت مطلق الاستخراج  
 الصادق على حقائق مختلفة فان الاستخراج على التماسي ثم ان الجنسية تقال على  
 سببي باعتبار ما يتخذ من الانواع والنوعية باعتبار ما فوقه من الاجناس فالحيوان جنس  
 باعتبار الانسان والفرس نوع باعتبار الجسم التام فلا منافاة بين كلام الهندي  
 والجماني فان قلت الشخص جزوي لا يصدق على كثيرين والكلي يصدق على كثيرين  
 فمن الشخصية والكلمة تناف فليف يثبتان لسبب واحد فالجواب ان الثاني  
 اما هو من الشخصية المعينة والكلمة لا بينها وبين الشخصية المطلقة وتوضيحه  
 ان الشخص كلي بل الجزوي الحقيقي اي كلفه على زيد وعمرو وغيرهما  
 فهو كلي وان كان ما صدق جزئياً فبني كون الشخص والجزوي الحقيقي كليين  
 كون مفهومهما فرد من افراد مفهوم الكلي فان قولنا الجزوي ما يمنع نفس  
 مفهومه من وقوعه في هذه المجموعة على قصد في مفهوم كل جزوي وكذلك

الذي هو الصواب  
 وان كان اريد به  
 الكلية المستغرقة  
 في قوله تعالى  
 والذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله  
 والذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله  
 والذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله

يعني لولاية  
 هذا المزمع ما ذكره

الشخص

الشخص والجزوي افراد ذلك المفهوم فالتا هنا كالتا في فعلة بفتح الفاء وسكون  
 العين المصوغة للثمة مثل ضربة وجلسة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف مع  
 صدق مفهوم ضربة على كل ضرب واحد فتكون كلية باعتبار مفهومها الا ان يفرق  
 بها ما يفيد التقييد كما في قولنا هذه الضربة ضربة شديدة كذلك مفهوم الكلمة يصدق  
 على كل كلمة واحدة لانها حقيقة الكلمة اختراز عن العارضة كما في ثامرة كذا  
 نقر عنه هنا وصرح به في حاشية الامتحان ونحن نقول اللازمة مجرد وصفة للوحدة  
 ومراده بالزوم كون الوحدة ذاتية للكلمة وهو اختراز عن الثاني ثمرة فان  
 الوحدة المدلول عليها بما عرضية ثم ما ذكره السمع هنا هو عبارة الامتحان الا انه اسقط  
 منها ما كان الواجب ذكره وهو لبيتين به ما هنا وهو قول فرق بين كلمة وكلم  
 ونحو تمتع وتمريان الوحدة ما حوذة في حقيقة الاولى دون الثانية من ثم علق  
 هنا حاشية قاله اعلم ان الفرق بين كلمة وكلم وثمر وثمرتين وليت ان  
 الوحدة معتبرة في حقيقة الكلمة ذاتية ما حوذة في مختلف الثمرة واللبنة فان  
 الوحدة فيها عارضية لا ذاتية ما حوذة في حقيقةها لان الكلم جنس لكن لا يقع الاعلى  
 الثلاث فصاعداً بخلاف الثمر واللبنة فانها يقعان على الواحد والاثنين والثلاث  
 فصاعداً وهو في ذلك مخالف للرسمي ومن تبعه فانه جعلوا كلمة وكلمة مثل ثمرة  
 وثمرتين لا فرق وعدم وقوع كلم على الاثنيين والواحد استعمالاً لا وضعياً فتلون  
 الوصف في كلمة عارضية لا ذاتية ما حوذة في حقيقة فلا فرق بينها وبين ثمرة  
 قال السارح في حواشيه ولم يرمض اي صاحب الامتحان ذلك اي ما قاله الرمني وحكمه  
 بالفرق المذكور للزوم كون تعريف الكلمة بما وضع مفرداً في تعريفها لا باعتبار عروها  
 الوصف كما في الاستعمال لا تعريفاً لحقيقة وما هيته من حيث هي فيلزم ان يكون  
 رسماً لا حلاً اذ يلزم كون القيد المفيد لا وهو الافراد عرضياً ولم يقل به احد ولانه  
 لم يظهر في اللغة ولا في الاصطلاح ماهية للكلم شاملة للواحد والاثنيين حتى  
 يقال دخول التا عليه للتنقيص على احد محتملاته كما في الثمرة والاصل ان لا يخالف  
 الاستعمال الوضع فلا يعبد عنه بلاداع والقياس على امثاله اثبات اللغة بالترابي  
 وهو لا يجوز فنظر السارد وبالقول الحق ولا يخفى ما في هذا كله من التقصيف

الذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله  
 والذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله  
 والذين هم  
 من الجنس  
 الذي لا يحكم  
 فيهم الا الله



فان القوم انما جعلوا التافه للوصف الجنسية او النوعية ولم يتفهموا التقييدها بالضرورة  
 ولا بعده وما ذكره وما ذكره من اقتضا كون الوحدة عرضية في الكلمة ان يكون التوفيق  
 رسام ولو سلم فلا ضرر في ذلك فان تعاريف الادب لا يوافق عليها امثال هذه الحافظة  
 التي يلتزم ارباب المعقول والفرقة بين ما كلمة وتامة تحلم لادليل عليه سوي  
 ما ذكره وهو مزيف و2 كان الاولي موافقة القوم وترك هذا التكلف الموجه للقوم  
 فان لا تخالف الرضي ومن تبعه ونتمسك بما قاله صاحب الامتحان واخترعه قال  
 الرضي ان الكلم جنس للكلمة مستمرة ومتم و ليس المجرى من هذا النوع جمعا لذي النسا  
 كما يجب تحقيقه بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماكن الكلم لم  
 يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب ونحوهما قال العصام والفرق  
 بينه وبين كلم وبين التمر بانه لم يطابق الا على الثلاث بخلاف التمر نساء الاستعمال  
 حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتبريق على وضعه ولاننا في بينا اذ جواب  
 سوال مقدر تقديره ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس وبين الوحدة التي هي مدلول  
 المنافاة فكيف يقع جملة الام على الجنس والتا على الوحدة المنافاة له فاجاب  
 بمنع المنافاة ومحصل جواب ما ذكرناه سابقا من ان الوحدة الشخصية المستفادة من  
 التاكيد ايضا لا مرجح هو واسان الى الخلاق في وضع اسما الاجناس بل  
 هي موضوعة للماهية من حيث هي او موضوعة لأمع وحدة غير معينة وبما هو  
 المتسمى بالعدد المنتشر فعلى الثاني عدم المنافاة فلا سوا كان الجنس معرfa باللام  
 اول كانت التا للوحدة الشخصية او الجنسية وعلى الاول بينهما منافاة بحسب  
 انفا وان كانت التا للوحدة الشخصية وان كانت للوحدة الجنسية فلا  
 قال العصام ولا ينبغي ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة  
 جواب جدلي الرضي لا ينبغي ان التحقيق ان التا ليست لوحدة جنس اسير  
 اليه بل هو لفراد هذا الجنس مسروطة بالوحدة في كون افراد له حتى  
 لا يقع جعل هذين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها  
 الجنس وان كان قد يقول وانما التاني بين اي بين الوحدة الشخصية الكلية  
 المفاد من التافه من المركب في كل من مثلا وقول او بين الوحدة الشخصية

ما هو

الجزئية كالتا في هذه جزئية حسنة مثلا والجنس اذ مدلول التافه معين والجنس  
 يصدق على كثيرين قال عبد القصور ما مضاه وكان يمنع كون التا للوحدة في المعنى  
 العربي للكلمة المراد هنا خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ  
 وقال الوحدة غير مرادة ولين سلنا انما للوحدة نقول انه يجوز تجر يد ها عن معنى الوحدة  
 فان التا ليست نصا في حيزي يمنع التجر يد عنها فما اجيب به بمنع المنافاة انما  
 هو بعد التزل وتسلم هذين المنعين فلذلك كان الجواب به جديا التزاميا كما قال  
 العصام تامل ما خوذ ان اي مشتقان منه قال الامام الرازي الاشتقاق على  
 نوعين اصغر والكبر فالاصغر كاشتقاق صبيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل  
 والمفعول وغير ذلك من المصدر والا كبر تغليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته  
 المحتملة مثلا اللفظ المركب من الحرفين كالميم والنون يقبل انقلابين كمن ومنم  
 والمركب من ثلاثة اعراف يقبل ستة انقلابات مثلا المركب من الكاف واللام والميم كالم  
 كل كمر ملك مكلر ملك الي غير ذلك سم المراد بالاشتقاق الواقع في قولهم هذا اللفظ  
 مشتق من كذا هو الاصغر قال الثغفاري في التلويح الاشتقاق بغير تارة باعتبار  
 العلم فيقال هو ان تجر يد اللفظين تناسبا في اصل المعنى والتركيب فيرد احدهما  
 الى الاخر فالمرود مشتق والمرود اليه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال  
 هو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه من الحروف الاصلية وترتبها فتجعله دالا على معنى  
 يناسب معناه فالماخوذ المشتق والماخوذ منه هو المشتق منه وتارة في عبارة  
 بعض المحققين من ان الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى لتناسبها في اللفظ تفسير  
 للاشتقاق باعتبار العلم . الجرح 2 بفتح الجيم مصدر جرحه واما بالضم فاسم للجرحه  
 والمراد هنا الاول للتاثير في القلوب بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق  
 منه لان الالفاظ تؤثر باعتبار حسن او قبح فتورق قبحا في النفوس وبسطة  
 . وهو اشتقاق بعيد وذلك لان التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه  
 ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لا يرمي في الجرح 2 اي التاثير الذي  
 يصحح الالم وليس مدلولا مطابقا للمشتق ولا تضمينا وذلك ظاهر ولا التزاميا من  
 حيث انه لم ينعم منه بل هو يحصل في بعض افرادها والمشهور في المناسبة المعنوية

تارة

ما هو



بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق قال عبد القفور  
المناسب ان يقال ان تاثير انفسها بقرع الاسماع ونقش الصور في الازهار وما يترتب  
عليها من الافعال والانفعالات على اي وجه كان من مستتبعات القوة التي هي مدلول  
الكاف واللام والهم فان تقايلها كلها لا تخلو عن قوة وسعة فالكلمة والكلمة متساوية  
الا قدم في ان تاثيرها بالقوة المعنوية من جوهر تلك الحروف الواو اعراضية  
في مبتدأ وما بعده من الجملة مقترضة بين المبتدأ والخبر اعني الكلمة وثلاثة

في الاصل خبر محذوف تقديره وهو لا يصح ان يحمل خبرا عن اللفظ وان تبادر كما لا يخفى  
وهذه الجملة ايضا اعراضية بين الموصوف وهو اللفظ وصفته اعني الموضوع وفيه  
والنظر في محل نصب على الحال بنا على جواز انتصابه من المبتدأ او على التاويل او هو  
ظرف مستقر متعلقه محذوف بقدر الكاين ونحوه معر فباللام كما قد نظروا ذلك السعد  
في مطوله عند قول صاحب التلخيص الفصاحة في المفرد خلوصه ولا يلزم من هذا  
التقدير حذف الموصول مع بعض صلته لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى  
الحدوث كان اللام فيها حرف تعريف ويصح ان يحمل ظرفا لغيره متعلقا بالخبر المبتدأ  
المحذوف العائد للفظ لان خبر المصدر يعبر عن الظرف كما في قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عن بالحدث المترجم

وقوله يعني الرمي خبر واصله معنى لما بعده من اضافة القائم للخاص كثير اراك  
وبالمعنى الملازمة من ملازمة الدال وهو اللفظ للدلول وهو المعنى فان قلت  
حرفه تارة وجه تعدد صاحبه الامتحان في هذه العبارة عن قول الجاهل وغيره  
في اللغة الرمي مع محافظته على الاختصار فعبارة الاصل وانتم لفظ معنى قلت  
نعم هناك وجه دقيق الهمنا صاحب التوفيق وهو انه لما لم يتجر المعنى اللغوي  
عد عن التسمية الى الاصل ليجعل كل معنيين احدهما ان المراد اصل اللغة او المعنى  
اللغوي حيث هو لانه اصل للمعنى العربي الخوي بخلاف التسمية بلغة او في اللغة  
فانه لا يقيده الا ان هذا المعنى لغوي واما انما باعتبار عرف اللغة واصلا فلا  
وما حمل وجهين خبرا محذوف جازا وما وجه اتمام معنى فهو قصد افادة  
تجديد واخمارة على المعنى المصدر في السامع للرعي المطلق والرامي المتخصص

وهو رعي من الرعي او التاويل باسم المفعول وان المراد به الرمي في تاني انطباعه  
على كل من المعاني اللغوية بخلاف التسمية بالرعي بدون زيادة معني فانه لما وقع خبرا  
عن اللفظ وكل من مصدر كان المتبادر منه ان المراد المعنى المصدر في فلم يكن محملا لجميع  
المعاني اللغوية هذا وهم ~~العدول~~ العدول وارصوان يكون خفيضا بالقول وانما قلنا  
ان المعنى اللغوي غير متكرر لكثره تراعه فيهم فقال العصام في حاشية الرضية اللفظ  
في اللفظة الرمي من الرعي لا الرعي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرعي الدقيق لانه مجاز صرح  
به في الاساس وقال السيراسي في حواشيه عليه اللفظ في اصل اللفظة مصدر بمعنى الرمي  
فاستعمل ثانيا في اللفظة بمعنى المفعول اي الرمي في تاني اوله ما ليس بصوت وحرف  
وما هو حرف واحد وما هو اكثر من حرف مهلا كان او مستقلا صادرا من الرمي او لا  
لكن خص في عرف اللفظة بما هو صادر من الرمي من الصوت المفتر على الخفية سواء كان  
حرفا واحدا او اكثر وقال من لا زاد في حاشية عصام الفوائد النسانية ناقل  
عن الاساس ان اصل اللفظ الاسقاط المخصوص وهو الاسقاط من الرمي لا مطلق  
الاسقاط واستعماله في الرمي بطريق المجاز يقال لفظ النوي ولفظ القيمة من  
الرمي اذا اسقط منه ومن المجاز قولهم فلان لفظ القول ولفظ به ولفظت الرحم  
ما الخمل ولفظت الرعي الدقيق ولفظت الحية شمة وعلى هذا يكون استعمال اللفظ  
في الملقوظ نقله عن المعنى المجازي دون الحقيقي ومن عبد القفور اللفظ في اللغة  
الرمي ورعي من الرمي والتكلم وفي العرف اي عرف الحاجة صوت هو  
كيفية قائمة بالهوا بسبب توجه وتصادم اجزائه بعضها ببعض فاصول  
قلع او وقع على ما بين في الفلسفة من شأنه ان يخرج من الرمي بدخل ما صدر  
من الحاديات او من غير اللسان من بقية الاعضاء معجزة او كرامة معتد احال  
من يخرج خرج به مثلا اصوات البهائم والطيور لانه لا يخرج الا بعدد على اصواتها  
وتفرقة مبتدأ المشهور وصفته دور في خبره وهذا جواب سوال مقدر  
تقديره لا يبيد على ما ذكره ومحصل الجواب ان التبريد المشهور لما كان  
مستقلا على الدور كان فاسدا وحاصل الدور ان معرفة ما يتلفظ اخذ في  
تعريف اللفظ فتكون معرفة اللفظ متوقفة على معرفته صوت ونزف المعرف



بفتح الراء على معرفة كل جزء من اجزاء التعريف والجمال ان يتلفظ مشتق من اللفظ ومعرفة  
 المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه فتكون معرفة متوقفة على معرفة اللفظ  
 ومعرفة اللفظ متوقفة عليه فلزم عليه توقف السلي على ما يتوقف عليه وهو حقيقة  
 الدور ومحصل جواب جماعته عن الدور ان ما يتلفظ الماخوذ في تعريف اللفظ مشتق  
 من اللفظ بالمعنى اللغوي والمعرف بفتح الراء هو اللفظ بالمعنى العربي الخوي فلا يلزم  
 توقف السلي على ما يتوقف عليه فلا دور وهذا جواب سيد قد بلغنا الفحول بالقبول  
 الا ان صاحب الامتحان خالف الجميع وعدل عن التعريف المشهور للتعريف المذكور  
 فلزم من ادعى ان جوابهم عن الدور لا يصح وسكت عن توجيه ذلك احالة  
 على عدم الحقا بقوله كما لا يخفى وشاركنا على عدم صحة اجواب في حاشية الامتحان  
 بقوله كما قال هنا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاح به اقول وبالله  
 التوفيق قد قد من ان اللفظ لفة يقال على عدة معان فان كان بمعنى التلفظ  
 كما درج عليه الرمي حيث قال اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لفة في  
 المملوطة فالامرط وان كان المنقول عنه واحدا من المعنيين الاخرين فالنقل عنه  
 بعد جعله بمعنى اسم المفعول اي الرمي كما قال الجامي نقل بتد او بعد جعله بمعنى  
 اسم المفعول فعلى تقدير جعله بمعنى اسم المفعول كذلك الامر ظاهر وعلى تقدير نقله  
 من الرمي يقال ان المشتق منه يتلفظ الماخوذ في تعريف اللفظ هو اللفظ  
 بمسما الرمي ما اول باسم المفعول او اللفظ بمعنى التكلم واذا كان المعنى اللغوي  
 ليس محصورا في واحد لا يتعين جمل احدها مبدأ الاشتقاق لفة النقل للمعنى  
 تعريف عن كثر واحد ياتي به جواب عن الدور ولا مجال مصدر ميمي ماخوذ  
 من جات في باب قال والجواز النطوق ونجا ولوا في الحرب جال بعضهم على بعض  
 ما محمول وزن مفعول نقلت حركة الواو والساكن قبله ثم يقال تحركت الواو بحسب  
 الاصل ومع ما فيها بحسب ان قلبت الفاء فاما ان كان الجولان اي التردد للغير  
 محموله لان الواو الساكنة في قول والساكن في هذا الخبر ورد في قوله  
 وقوله ما ذكرناه في اجوابه كما قال السارح ان حاشية الامتحان فان قيل اللفظ  
 لا يجب على سبيل التعريف في عدمه ولفظ به اي تكلم به فليجواب

بحال قلت كون هذا اصلا باسمه غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الا يري ان معناه  
 الرمي من الغم ولذا لم يجعلوه اصلا للاصطلاح ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون  
 المراد به في التعريف هو الصوت المستعمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ  
 بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف  
 فيدور انتهى اقول مسلم كون التلفظ بمعنى التكلم ليس اصلا في اللغة براسه كما تقدم  
 لك نقله عن الاساس وهذا غير قاصح في كونه لغويا لانه من جهة ما يطلق عليه في  
 اللغة اللفظ حتى ان الشيخ الرمي ذهب اليه انه المعنى المنقول عنه الى العربي وهم  
 في جواب لم يقيد واما خذ الاشتقاق بكونه خصوص المعنى الاصيل اللغوي بل قالوا  
 ان المشتق منه هو اللفظ بالمعنى اللغوي ولا يتم ما قاله صاحب الامتحان والسارح  
 من حاشيته الا لو قيد المشتق منه بخصوص المعنى الاصيل اللغوي ونحن في صحة  
 من التقييد لنقد معنى اللفظ لغة وحيث يستقيم ايضا جواب من قال ان المراد به في  
 التعريف هو الصوت لرجوعه للمعنى اللغوي الذي هو التكلم وقول السارح  
 من الرد عليه لانه يتوقف على نقول مسلم لم يقع تصريح في اللغة باطلاق اللفظ على  
 ما ذكره لكنه قد اطلق على ما يشبه ذلك فهو من شعب المعنى اللغوي فافهم  
 كذا في الامتحان من قوله وتاوها للوحدة الي هنا ثم ان السارح رحمه الله حذف  
 من الامتحان ما يتوقف عليه تصحيح التعريف لانه سكت عن الحركات الاعرابية وعن  
 الضمائر المستترة اما الحركات الاعرابية فانهما اختلفوا في انها كلمة اولاد  
 الرمي اي الاول وجماعة الى الثاني فعلى الاول ينقص بها تعريف الكلمة جمعا  
 لعدم شموله لا اولية مستقيمة على المخرج لان المقدم هو الحرف القائمة به وتبيينه  
 تعتمد والمراد الاعتماد اصاله فان اريد مطلق الاعتماد انقص منها واما الضمائر  
 المستترة فانهم اتفقوا على انها كلمات فيبطل تعريفها جمعا لانه لا يشملها مع  
 وجوب شمولها واخفق صاحب الامتحان ان الحركات الاعرابية ليست لفظا قال  
 لانها كفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ اي فلا تكون كلمة فلا ينقص  
 بها التعريف جمعا ولا تدخل في التعريف على القول الثاني الا بالتكلف الذي ذكرناه وهو  
 ما ياباه التعريف وياباه ايضا تحقيق صاحب الامتحان فلا ينقص بها معنى اللفظ

على صاحب الامتحان  
 في حاشية الامتحان



نعم بره النقض بالاعلى التعريف المشهور لدخولها تحت قولهم يتلفظ بها حقيقة او  
 حكما واجابوا بان المراد ما يتلفظ به اصالة فلم تدخل واما الضار المستتر فقد  
 قال صاحب الامتحان انما ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها فزجها انما  
 تقع محكوما عليها وموكدة ومعطوفات عليها ونحوه فيجب خروجها عن تعريف  
 اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد وان مراد من قال ان الممكن  
 ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض  
 ثم ذكر كلاما يتعلق بالرد على العصا وعبد الففور قال في اثنايه اذ الخاة  
 جعلوا الممكن جزءا للكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك  
 وهذا كله مضطرب فانه حكم او لا على الضمير المستتر بانه ليس بموجود اصلا  
 ثم اعترف بان الخاة جعلوه جزءا للكلام المملوظ فما شنع به العصا وقو  
 فيما هو مشنع منه حيا اعتبر الملعوم وموجودا وجمله جزءا من الكلام اللفظي  
 ثم قول ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض قال البسنوي في حواشي  
 الفوائد لصياغة انه ليس بصحيح اذ الشيء ما لم يصير موجودا با حاد الوجودين  
 لا يكون منويا وهو رد قوي حسن ولا عيب بجواب السارح عنه في حاشيته  
 بقوله ليس بموجود اي في اللفظ الذي اعتبر استكنا به فيه اصلا اي لا لفظا  
 ولا تقديرا وليس المراد لا خارجا ولا ذهنا اي كما حمله البسنوي لان قوله  
 اصلا يا اي هذا التاويل فليس على هذا الكلام تعويل سسم ان السارح  
 في حاشيته الامتحان ارادنا يبيد ما سلكه الامتحان من مخالفة الجمهور  
 فقال قوله فيجب خروجها رد للجمهور حيث ادخلوها في تعريفهم بقولهم  
 حكما او في حكمه ولا يمكن اجواب بانهم ارادوا ههنا ان يعرفوا اللفظ مطلقا  
 لشدة استنفاد الحكمي كلمة ولفظا حتى كان كالحقيقة فعموم ولا يلزم الجمع  
 بين الحقيقة واللفظ المسمى لجواز حمله على عموم المجاز بقرينة شهرة  
 الاستعمال لانه يلزم في ثبوت هذه الشهرة قبل النقل وهو غير مسلم بل ياتل  
 وادع تعدد النقل لا يسمع قول الفاضل الجاني منهم اللفظ في اللغة الرمي  
 ثم نقل في عرف الخاة الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما وهو المعنوم

قال في حاشيته  
 ان السارح  
 في حاشيته  
 الامتحان  
 ارادنا يبيد  
 ما سلكه  
 الامتحان  
 من مخالفة  
 الجمهور

من كلام غيره على ان اعتبار عموم المجاز في المعرف غير جائز لان المعنوم الحاصل من التعريف  
 يكون موضوعا له فيكون حقيقة فعلى هذا يمكن الجواب بانهم نقلوا ابتداء الى المتلفظ به حقيقة  
 او حكما فيجب عدم خروجها لكونها مفردة لكن ياباه اطلاقهم على الفاظ وكلمات حكمية  
 بل يمكن اجواب بان الرد انما يرد لو كان التعميم اخلا في المنقول اليه وليس كذلك بل  
 المنقول اليه هو المتلفظ به فقط ثم التعميم اما متعلق به او باللفظ والثاني اولى فانهم  
 اقول سخط الفائدة قوله بل يمكن الجواب في هذا الجواب ذكره البسنوي في حواشي  
 الفوائد لصياغة وهو المعنوم عليه والكلام المذكور قبل مرجعه مناقشته في جواب  
 المحسني الثاني للامتحان بعد ذكر جوابه تركنا الخوض فيه لانه ليس بما يعمينا خرج  
 به اي باللفظ وقد تبع هذا الرضي في جعل اللفظ الذي هو جنس في التعريف مخرجا به  
 فانه قال احترز بقوله لفظ عن الخط والخط والتقص والاسان فانما دلالة الوضع  
 وليست بكلمات ولما كان مظنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز دفعه بقوله ويجوز  
 الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى  
 المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واللفظ قد يكون مركبا وقد لا يكون ورده الجاني  
 بانما غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى قيده خرجا وقواه عبد الففور بانما لما لم  
 تدخل في التعريف لم يحتج في تصحيحه الى اعتبار اخر اجده بقيد حتى يلزم علينا ان كتاب  
 نفس كما نفسوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص  
 مزوجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعنى الفصل جنسا والجنس فصلا وبه يعلم  
 انه لا وجه لمخالفة السارح وما حبال امتحان فانه سلكه عن ذكره والجمهور  
 دخولها كما هو اختيار الجاني والسارح مخالفة بدون داع مع انه قد روي  
 عرفه اي اللفظ وقوله للتنصيص علة للتعريف اي ليصير نصا في الجنسية وعليه  
 منع ظاهر فان لفظا مصدرا والمصدر مدلوله الجنس لانه اسم جنس فرادى يقع على  
 القليل والكثير كالعسل ومن ثم قالوا المصدر لا يثنى ولا يجمع فهو نوص في الجنسية  
 قبل دخول الاسم لا يحتمل غيرها وبعد دخول الاسم يصير من قبيل الظاهر لاحتمال  
 الاستفراق والعهد وحيث يقال ان التعريف للاشارة الى المهدية اي اللفظ المعهود  
 عند الخاة وبني لاثنا في الجنسية اي هذه الحقيقة المعهودة فان قلت تقدم ان

قال ان الدواعي الاربعة قد  
 تضمنت ان كل واحد من هذه  
 الدواعي قد يكون في نفسه  
 الاول وفي غيره

قوله والنصب بضم  
 النون وفيه العناد للمعنى  
 وبالبا الموحدة جمع نصبه  
 وبني ما وضع لتعيين  
 المسافة والطريق ٢٩



اعتبار العهدية في الكلمة مخدوش فليكن هنا كذلك فقلت فرق بينهما فان حقيقة  
الكلمة لغة هي حقيقة اصطلاحها بخلاف اللفظ فان حقيقة اصطلاحها من افراد  
حقيقة اللفظية ولذا صرح ان المشار اليه التنصيص على الجنس ابي عدل عن وضع  
الذي هو فعل لموضع اسم مفعول للتنصيص على الجنسية ولا يخفاك ان هذا الكلام  
لا محل له هنا لان لفظا معرف باللام فلا يوصف بالفعل بدون التوصل بالموصول  
فلو اردنا التعبير به تعين ذكر الموصول فيقال الذي وضع وهو يا وراي الموضع  
فكان التعبير مختصرا ووضح لما في الموصول من الابهام المفتقر للتبيين بالصلة  
وهو ما ياباه التعريف ولان اسم المفعول ادل من علة ثانية للعدول  
عن العمل الى اسم المفعول وقول وهو البقا تفسير المقصود بالاستصحاب  
هو الحكم ببقائه في الزمان للشيء الاول ولم يظن عدمه وفيه ان الوضع  
من الافعال التي متى عرضت لوقت لانه متى ثبت وضع لفظ لم يتغير ذلك  
الحكم أصلا بل هو مستمر لا يحتاج الى ان يدل عليه في الحال بالاستصحاب فوضع  
وموضع متساويان في الدلالة حالا على الحكم وهو الوضع على انك قد سمعت  
ان وضع وجه لا يمكن التعبير به اصلا كون اللفظ معرفا باللام بل لا بد من ذكر  
الموصول ومتى ذكر وجه معنى اسم المفعول فهما في المعنى واحد وان اختلف اللفظ  
وهذا الظاهر في السناد ولم يذكره في الامتحان فكان الاولى له عدم ذكره  
واستمران على عادته من تتبع كلام الامتحان وغير فيستريح ويرى ولان  
الاصول في هذه الايراد ثالثة لوجه العدول وهذه اسلم العلل فليكن اقتصر عليها  
والوضع هو لغة جعل الشيء في غير مكان الواضع بتعيينه اللفظ بازا  
المعنى على معنى جعله المطلق احتراز عن الوضع المخصوص وهو وضع اللفظ  
وانما عرف ولا مطلق الوضع الشامل لوضع اللفظ وغيره ثم عرف وضع اللفظ بتعريف  
فبعد انما علم ان وضع اللفظ هو وضع اللفظ في مكانه ثم عرف وضع اللفظ بتعريف  
من ذلك الموضع لا ادراك ما يشهد الادراك بالسبع كما في الالفاظ او  
غيره ان يكون اللفظ في مكانه ثم عرف وضع اللفظ بتعريف المطلق الشامل  
لوضع اللفظ في مكانه ثم عرف وضع اللفظ بتعريف المطلق الشامل

هذا هو الوجه في  
الاعتبار باللفظ  
في حقيقة اللفظية  
فان حقيقة اللفظية  
هي حقيقة اصطلاحها  
بافراد حقيقة اللفظية  
ولذا صرح ان المشار  
اليه التنصيص على الجنس  
ابي عدل عن وضع الذي  
هو فعل لموضع اسم  
مفعول للتنصيص على  
الجنسية ولا يخفاك ان  
هذا الكلام لا محل له  
هنا لان لفظا معرف  
باللام فلا يوصف  
بالفعل بدون التوصل  
بالموصول فلو اردنا  
التعبير به تعين ذكر  
الموصول فيقال الذي  
وضع وهو يا وراي  
الموضع فكان التعبير  
مختصرا ووضح لما في  
الموصول من الابهام  
المفتقر للتبيين  
بالصلة وهو ما ياباه  
التعريف ولان اسم  
المفعول ادل من علة  
ثانية للعدول عن العمل  
الى اسم المفعول وقول  
وهو البقا تفسير  
المقصود بالاستصحاب  
هو الحكم ببقائه في  
الزمان للشيء الاول  
ولم يظن عدمه وفيه ان  
الوضع من الافعال  
التي متى عرضت لوقت  
لانه متى ثبت وضع  
لفظ لم يتغير ذلك  
الحكم أصلا بل هو  
مستمر لا يحتاج الى  
ان يدل عليه في الحال  
بالاستصحاب فوضع  
وموضع متساويان  
في الدلالة حالا على  
الحكم وهو الوضع على  
انك قد سمعت ان وضع  
وجه لا يمكن التعبير  
به اصلا كون اللفظ  
معرفا باللام بل لا بد  
من ذكر الموصول  
ومتى ذكر وجه معنى  
اسم المفعول فهما في  
المعنى واحد وان  
اختلف اللفظ وهذا  
الظاهر في السناد  
ولم يذكره في  
الامتحان فكان  
الاولى له عدم  
ذكره واستمران على  
عادته من تتبع  
كلام الامتحان  
وغيره فيستريح  
ويرى ولان  
الاصول في هذه  
الاياد ثالثة  
لوجه العدول  
وهذه اسلم  
العلل فليكن  
اقتصر عليها  
والوضع هو  
لغة جعل  
الشيء في  
غير مكان  
الواضع  
بتعيينه  
اللفظ بازا  
المعنى على  
معنى جعله  
المطلق  
احتراز عن  
الوضع  
المخصوص  
وهو وضع  
اللفظ وانما  
عرف ولا  
مطلق  
الوضع  
الشامل  
لوضع  
اللفظ  
وغيره  
ثم عرف  
وضع  
اللفظ  
بتعريف  
فبعد انما  
علم ان  
وضع  
اللفظ  
هو وضع  
اللفظ في  
مكانه  
ثم عرف  
وضع  
اللفظ  
بتعريف  
المطلق  
الشامل  
لوضع  
اللفظ  
في مكانه  
ثم عرف  
وضع  
اللفظ  
بتعريف  
المطلق  
الشامل

الشي

الشيء الثاني اختصارا ولا يخفى ما في التعبير في جانب الدال بالادراك وفي جانب  
المدلول بالنهم لان المدلول معنى يتعلق به الفهم والدال محسوس يتعلق به الادراك  
ويتبين ههنا بحث وهو ان متى سور الاجاب الكلي في المتصلات فالمعنى كلما ادرك الاول فهم  
الثاني فيقال ان هذه الكلية غير صحيحة فانه عند اطلاق اللفظ ثانيا وثالثا لا يفهم الشيء  
الثاني ولا يلزم تحصيل الحاصل وبما سببان المعنى فهم منه ان لم يكن معنوما او فهم منه  
فهم قصد والتفات فانه قلنا على تقدير حمل الفهم بمعنى الالتفات يلزم عند الاطلاق  
ثانيا الالتفات الى المتلفات وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل فالجواب انه عند  
الاطلاق ثانيا وثالثا يلتفت بالفتات جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل  
والفتات المتلفات بالفتات جديد جانبا فان قلنا لم لا يجوز ان يكون الفهم في المرة  
الثانية والثالثة بعد جديد غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل على تقدير كون الفهم  
بمعنى العلم ايضا فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات فالجواب ان حصول فهم جديد  
هو صورة حاصلة عن الشيء مع بقا الفهم السابق اي الصورة الحاصلة وهو غير  
مفعول واما الالتفات الى الصورة الحاصلة من قبل فيجوز تكرره فلذلك جعل الفهم  
بمعنى الالتفات اي بمادته وجوهه عطف تفسير والمراد حروف الكلمة  
مع قطع النظر عن هيئتها كما قيل في حاشية الامتحان حيث قال مع قطع النظر  
عن هيئته كقرب فان مادته موضوعة وضعا شخصيا لحدث مخصوص ولا دخل  
لهيئته في ذلك الوضع كالادخل لا اي لمادته في وضع الهيئته وضعا نوعيا  
للزمان الماضي وتوحيلا مسند اليه وتذكيره والمراد بعدم الدخول عدم كون  
احدهما جزا لآخر في وضع كل منهما والا فلا شبهة في كون وضع المادة لحدث  
مخصوص من شروط بمقارنتها لهيئته من الهيئات المستقلة كان وضع الهيئته  
شروط بمقارنتها لمادة من المواد له وهو كلام حسن الا انه لا يجري الا في  
المشتقات والوضع الشخصي شامل لا وبقية المفردات فكان اللابيق به ابقاء  
عبارة الامتحان على اطلاقها وعدم الالتفات بهذه الزيادة وعبارة الامتحان  
هكذا والوضع الاظفر نوعا شخصيا هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى  
وجعله بازا وكان السارد اخذ هذا التفسير من المقابل وهو زيادة مضرة

فوله وادركه قبيح  
على ما في الامتحان  
محتاج اليه بل مضرك  
سطلع عليه زاد  
لا دحل الحرف كما في  
نه لانه فلا بد ان احرف  
حتى ادرك لا يفهم مضاه  
ادرك مع حقيقة  
وسيا في الشرع ما يحتاج  
من ان المعنى انما يحتاج  
اليه المستعمل لا الواضع في



دخولهم

صارها تعريف الوضع الشخصي فاصرا على وضع مواد المشتقات مع شمولها  
 ولجميع المفردات الغير المشتقة كالاعلام والصار والموصولات والحروف وغيرها  
 ولا يقال ان العلم كزبد مثلا وضع باعتبار مادته للدلالة على الذات المفصلة  
 بل وضعت مادته وهيئته معالما ان الهيئة في هذه المذكورات ليست ما يدل  
 على شي كهيئة المشتقات حتى يعتبر وضع الهيئة كذلك المعنى الاتري ان هيئة  
 القول موضوعه للدلالة على الرمان ودليله لا اختلاف مدلولها باختلافها  
 لضرب ويضرب واضرب مع بقا المادة التي مدلولها الحد ذاته لم تتغير لعدم  
 تغير مدلولها فقد صارت عبارة الامتحان فاصرة والتعريف غير جامع بهذه  
 الزيادة وقد كانت قبلها في غاية الحسن والتعريف جامعا وانما معنى قول  
 الامتحان بنفسه اي بذاته وتخصه يعني ان الموضوع في الموضوع الشخصي  
 ذات اللفظ وتخصه لا امر كلي يصدق على متعدد يتدرج فيه هذا اللفظ وغيره  
 كما في الوضع النوعي وتوحي مقابل للشخصي لما ان الموضوع ليس هو شخص  
 اللفظ بل نوعه فان قلت ان النوع كلي لا وجود له خارجا حتى يتعلق به الوضع قلت  
 ليس المراد بالنوع هنا ما يواظف المانطقة بل المراد به الوضع بواسطة قاعدة  
 كلية قال خلا خسر وفي مرآة الاصول الوضع النوعي فثمان احدهما انه يكون  
 بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه  
 على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له كالحكم بان كل ام اخره الف ونون  
 مكتوب فهو امر من مدلول ما الحان باخه هذه الملاحة وكل اسم غير الى  
 نحو حاك ومسلم ومسلمة فهو لجمع مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف  
 باللام والاضافة فهو لجمع تلك المسميات وكل نكرة وقعت في سياق النفي  
 فهو لتجميع الافراد الي غير ذلك وهذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات  
 الشخصية باعتبار ان كل ما يقع في هذا الفصل من المتن والمجموع والمشتقات  
 والمركبات لينفهم معناه اي الحقيقي وقوله او مناسبة اي المعنى المجازي  
 وهو ان الوضع كمنه والاشياء عليه لان اللفظ هو الموضوع  
 لكن لم يصرح به والاشياء على ما في قوله ذكره في الامتحان من تفسير

للمنه

الوضع

الوضع الي هنا وصرح ان ما يقع ليس منقول من الامتحان وليس كذلك بل من قوله خرج  
 بهذا القيد المهملات الي قوله لمعني كلمة عبارة الامتحان ما عدا بعض زيادات لطيفة  
 وما بينهما مأخوذة من حواشي الجاني فاللايق بالعزوان يوضح قوله ذكره في الامتحان  
 اخر العبارة لا بهام التقديم خلاف الواقع عدل الضمير المستتر يعود على صاحب  
 الامتحان اي عدل صاحب الامتحان عن التعريف المذكور في الجاني اعني تخصيص  
 شي بشي الي التعريف المذكور اخذ بقوله العصار في حاشيته الاولى تعيين شي  
 لشي ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع وللايجته انه ان اريد تخصيص شي بشي جعل  
 المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المراد وان اريد جعل اللفظ مخصوصا  
 بالمعنى يخرج وضع المشترك في عبارة والشمارد معناه في خلال كل مر  
 الامتحان وهي منافسة بانه لا يلزم من كون اللام صلة الوضع المفسر بالتخصيص  
 المذكور ان تكون صلة للتخصيص واما المرادف والمشارك فسياتي في الجواب عنها  
 لان استعمال في ذلك لان السامع ان يقال هذا اللفظ موضوع لكذا ووضع  
 لكذا وكخو ذلك ولم يقل موضوع بكذا فدل على ان معنى الوضع ليس هو التخصيص  
 وليس التعريف تقييد بل للعدول وحاصل ما يقال في هذا المقام ان البا  
 في حيز التخصيص ان كانت داخلية على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم  
 انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلية على  
 المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شي من المعنيين لوجوده في  
 كليهما وبيان ان تخصيص شي بشي مستعمل على حكيم ايجابي وهو ان هذا المعنى لك  
 الشئ وسليبي وهو انه ليس لغيره فالجزء السليبي الذي يفيد التخصيص لا يشتمل  
 المشترك ولا المترادف فيكون تعريف الوضع غير جامع لخروج هذين القسمين  
 واجيب باجوبة سهلة انه يجوز تجريد التخصيص عن الجز السليبي او ان  
 التخصيص اضافي لا حقيقي او ان معنى كل من المترادفين في رجب انه من اشار جعل  
 ذلك المرادف لا يوجد في الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى  
 واحد هذا توضيح ما ذكره عبد القفور والسامع نقل عبارة بالحرف من غير عزوني  
 هاشم البدر 2 هنا . للعالم به اي بالثنيين فسر مرجع الضمير فرار من توهم

الوضع هو  
 الذي يوضع  
 عليه اللفظ  
 في الامتحان  
 وهو الموضوع



فيه تورية  
لا تحق

عوده للغير لقرينة ولا بد منه لما ان مجرد تعيين الدال بآثار المدلول غير كاف  
في الفهم بل لا بد من العلم بالتعيين فانه اذا سمع اللفظ غير العالم بوضع لا يفهم  
معناه وبغير هذه الزيادة لا تزد هذه الصورة نقصا على التعريف فان قلت  
ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق الا بعد فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم  
بذلك التعيين لزم الدور فالجواب ان العلم بالتعيين موقوف على فهم المعنى  
اقتدا لا يزد هذا اللفظ الموضوع وفهم المعنى او الالتفات اليه من هذا اللفظ الموضوع  
موقوف على العلم بذلك التعيين فلا يلزم الدور قال عبد الغفور ولا يبعد كل البعد  
ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذا العبارة ظاهرة في ان التخصيص  
علاقة بتثبيت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه  
قال مني اطلق واحس وعلم ذلك التخصيص وبه يعلم ان هذه الزيادة وان لم  
يصرح بها في التعريف المشهور لكنها مرادة منه فاعلم على قدر فهمها من العبارة  
كما في الافعال فهست فعل بالتحريك مثلا موضوعا للدلالة على الزمان الماضي  
كان يقول الواضع وضعت كل ما هو على هيئة فعل بالتحريك مثلا للدلالة على  
الزمان الماضي وكل ما هو على هيئة فاعل وصيغة مثلا من المشتقات للذات  
القائمة به الحدث الذي اشتق منه تلك الصيغة ومثال البقية تقدم في عبارة  
المرأة كلامه كان يقول الواضع وضعت كل هيئة مستدالية ومستد  
للدلالة على ثبوت المستداليه وقوله او غيرها كالمركبات الاضافية بان  
يقول الواضع وضعت كل مضاف ومضاف اليه لتخصيص الاول بالثاني وتعيينه  
به وخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع لم يخرج بذلك خروج ما دل بالعقل  
لان ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والا فدخل فيما ذكرناه كذا نقل عنه  
هنا وفي حاشيته لصاحب الامتحان علقا على قوله وخرج بهذا القيد مراده  
ان الدال بالعقل كدلالة اللفظ على حياة المتكلم ان كان ذلك اللفظ مهيلا  
فداخل فيما ذكره من خروج المهملات وان كان مستهلا فداخل في الكلمة لانه  
لفظ موضوع لا وجه لخروجه هذا توضيح كلامه وقد يقال ان للكلمة اللفظ المستعمل  
والمهملة لا تسمى شيئا بل هي دلالة عقلية على حياة المتكلم والموضوع

بدل

تمهله

يدل دلالة وصفية على معناه والمهملة دلالة له وصفية فزجسية الدلالة العقلية  
بحاجة للتعيين على ارجائها بقيد الوضع كما هنا والامتحان او بقيد المعنى كما في الجاحي  
فانه فرج المهملات والالفاظ الدلالة بالطبع وكذا الدلالة بالعقل بناء على ان المراد بالطبع  
ما قابل الوضع في كلامه كما حمل عليه عبد الغفور ونقل عن الشافعية الى ذكر خروج  
المهملات ومقتضيات الطبع ويمكن ان يجاب عنه بأنه صرح بوجه الالتفات اليها لان لها  
منها التباس بالكلمة وهو ما صرح به بعض جواهر الجاحي كالدبر مقلوب زيد  
والمنى هكذا في نسخة وفي اخري البير وكلمة التبيين مهملة كاللفظة ولعله والذير  
بنون ثم باسم زاي مقلوب الزين اي الحسن ومقتضيات الطبع اي ما يقتضيه  
الطبع فبدل دلالة طبيعية على معنى كاج فمهملة او ضمها والحا المهملة فانه بدل  
على وجع في الصدر وفتح الهمزة والحا المعجمة يدل على مطلق الوجع واما قول  
السارح فيما نقل عنه وبالصم وبالحا المعجمة يدل على التلذذ والسرور فاما قوله  
فيما رايته نعم بعض جفاه الا تراك يستعملون هذه الكلمة عند وجدان ما يستلذون  
به وهو استعما غير معتد به فلا ينبغي ان يذكر في خلاص المعاني اللغوية  
كالمبتسوم بتقديم اليه على السين حرف عن المبتسوم بشين بعدها همزة فوا و  
قال في المختار السوم ضد السين يقال رجل مشوم ومشووم ويقال ما اشام  
فلانا والفاة تقول ما ايشه وقد تشام به بالمد فان الحرف الاول بكسر الراء  
اي الذي نطق بمبتسوم بدلا عن مشووم كد قصد جعله اي جعل ذلك المحرف  
لمعنى حتى يكون وضعا بل قصدا لمعنى به بسبب توحيه ان هذا اللفظ المحرف مجمول  
لذلك المعنى وبقي الحرف اي داخل في التعريف لا ينقص به منعا فيحتاج  
اليه اي الى المتعلق المستعمل ومثل الحرف الفطر والاسما المنضمة لمعنى الحرف كمنى وما  
هو من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كاسم الاسارة والصار والموصولة  
فان معاني هذه كلها متوقعة على الفرق في الفهم كما قرر في علم الوضع فهي مثل الحرف فالجواب  
عن دخول وضعها في تعريف الوضع كالجواب عن دخول وضع الحرف وتخفيف الكلام  
فيما يحتاج لتطويل يعني عن مراجعة المعندية وموادها وما المماز في العلم

كسني



ان عبارة الامتحان في تعريف الوضع هكذا الوضع المطلق تعيين شي شيء متى ادرك الاول  
فهم الثاني للعالم بوضعه ولما استشعر ما برء عليه ان التعريف غير جامع لخروج وضع  
المجاز اذا لا يصدق عليه انه متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم بوضعه لا يحتاج المجاز  
في دلالة علي معناه الي القرينة تتخلص عن الايراد بالتزام ان المجاز ليس بموضوع  
فصح تعريفه والشارح زاد علي التعريف قوله ولو يفهم فدخل بهذه الزيادة المجاز  
في التعريف فاما علي لقوله بانه موضوع فالكلام حسن والتعريف مستقيم واما علي  
القول بانه ليس بموضوع بصير تعريف الوضع المذكور هنا غير مانع لانه يدخل فيه  
المجاز فكيف ينسك الشارح بما ذهب اليه صاحب الاحتجاج من القول بعدم وضع  
المجاز مع اقتضائه ذلك فساد تعريفه فكان اللائق بالسحر حذف هذه العبارة  
اما اولها علمت من انفساء المذكور واما ثانيا فلا بد غير مسلمة كما استطاع عليه واما  
ثالثا فلا بد لبيت من المباحث التي تذكر في كتب المبتدئين لتعريب الاقوال فيها  
وصعوبة مدركها ولا نوعيا اما بقي الوضع الشخصي فسلم واما الوضع  
النوعي فما اختلف فيه كلام الثغفاري في قايته في التلويح ونفاه في سر  
المنقح قال في التلويح في محقق قصر المقام علي بعض ما يتناول وتنبهك علي  
قاعدة جلية وهي ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة علي ان كل لفظ  
يكون بكسبة كذا فهو متعين للدلالة بنفسه علي معنى مخصوص يفهم منه بواسطة  
تعيينه ومثل هذا ما يكسبه بقرينة الموضوعات الشخصية باعباء بل اكثر  
الخصائص هذا قبل ان يمتدح والجموع والمصفر والمنسوب وعامة الافعال  
والمسماة والمركبات وبأجله كما يكون دلالة علي المعاني بالهيات وقد يكون  
بثبوت قاعدة دالة علي ان كل لفظ معين للدلالة علي معنى بنفسه فهو عند القرينة  
المانعة عن ارادة ذلك متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه  
تعارف جميع مدلولات القرينة بواسطة هذا التعيين ومثل مجاز التجاوز  
المعني لاصل وفان في شرحه امتناع محض عن الاعتراف علي تعريفه بالقرينة  
تعيين مدلولات المعنى بنفسه بانه اذا ريد بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف  
الوضع نوعيا بل هو نوعي ولا تعريفه اعم من انما فعلها

فيه من جهة كونه مستعملة في غير الموضوع له بالشخص وان كان التعريف لمطلق الوضع  
لم يصح اطلاق المجاز لكونه موضوعا بالنوع فلما المراد مطلق الوضع المتعارف اعم  
من الشخصي والنوعي لكن شرط ان يكون ذلك التقدير من غير اشتراط قرينة كما في المجاز  
فانهم اطلقوا علي انه استعمال في غير الموضوع له والحقيقة في الموضوع له ولم يثبت عن  
يوثق به القول بكون المجاز موضوعا له قال العصام في شرح الوضعية ولا يبعد  
كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما في العلمين قال السرايسي وحاصله ان يخالف  
كلاميه في العلمين لتخالف اصطلاح العلمين من ان التعيين في المجاز في اصطلاح الاصول  
وضع وفي اصطلاح البيان ليس بوضع واجاب بعض اربابنا انه اراد بالوضع المنقبي  
الوضع المتعارف المسطور الذي يدور عليه الحقيقة والمجاز وهو ما بهم الوضع  
الشخصي والقسم الاول من قسمي الوضع النوعي كما يدل عليه سياق كلامه في شرح المفتاح  
وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع الحقيقي اي الوضع المنسوب الي الحقيقة وقوله  
لا شرط للقرينة وان المراد بالوضع المبني في التلويح هو القسم الثاني من قسمي  
الوضع النوعي في لامنا فاة بين كلاميه ولا حاجة الي الجمل علي اختلاف الاصطلاح  
اذا علمت هذا تعلم انه لا يصح نقل الوضع مطلقا عن المجاز لان نقل المقام لا يستلزم  
نقل الخاص وقد ثبت للمجاز نوع مخصوص من الوضع وان تعليل الشارح في حاشية  
الامتحان نقل الوضع الشخصي والنوعي عن المجاز بقوله لعدم تعيين الجوه والهيئة  
للمعنى المجازي فيه ليس علي ما ينبغي اذ ليس الوضع منحصر في تعيين هذين الامرين  
وكانه لم ينظر قول التلويح وقد يكون بثبوت قاعدة دالة الي اخر ما نقلناه  
نعم قد يقال ان قلنا في كلامه تناقضا لانه نقل الوضع او لا شرائحه وحاصل  
اجواب ان المبني غير المنقبي فلا تناقض لا وضع قال الشارح في حاشية  
الامتحان لان المراد به التعيين الذي يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله  
للعالم به والمجاز ليس كذلك قال العلامة الثغفاري ان المعنى المجازي يفهم منه  
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتي لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال  
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة بجالها  
ولا يخفى ان هذا معنى ما في شرح المفتاح وقد علمت ان كلام التلويح بخالفه فكيف



بتمسك باحد القولين دون الاخر بدون توفيق بينهما فلا مسأحة اي مبالغة  
قال السارح في حاشية الامتحان ونحن نسميه استعجالا ولا نسمي وضعنا وتعييننا الاما ذكرنا  
انتهى وهو مما يقضي منه العجب اذ لو فتح هذا الباب للزم هدم حقايق اصطلاحية  
كبيرة كيف يسوخ لو احد ان يقول انا اصطلي على كذا مخالفا للجمهور واذا تقرر انهم  
اشتوا المجاز وضعوا ودرج على ذلك كثير من الاعلام مخالفا لغيرهم والقول بجعله من قبيل الاستعمال  
الشمسية محض شذوذ لا يوافق عليه صاحبه يخص حقيقة تفرج على قولهم وايما  
المجازة ونتيجة لم وقد علمت ما فيه من الكلام السابق فلا تغفل والمجاز الكناية  
معطوفان على الصير المنسوب في يعلم مصدر يمي اصله معني بوزن مذهب  
ابتدأ زيد على ما في الجامي مرانه مصدر يمي بمعنى المفعول صرح به العصام  
بقوله ولك ان يجعله منقولاً الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول  
انتهى قال عمة من قبيل نقل اسم السيب الى المسيب واللازم الى الملزوم والمطلق  
المتعلق اقوله وذلك لانه حالة كرم مصدر ابراد به الحد اي القصد والمعني  
المر في المنتول اليه ما يقصد وهو بمعنى اسم المفعول واسم المفعول يصح ان يوصف  
بانه يكون مسيباً عن المصدر او ملزوما له ومتعلقة او بعد جعله بمعنى المفعول  
اي قبل النقل فيكون من قبيل نقل اسم العام الى الخاص لان المصدر المذكر بمعنى  
بالمقصود سواء قصد بشي اولا والمصطلح هو المقصود بالشي ما يقصد بشي  
وبراد به صرحنا او ضمنا او تبعاً سواء كان بحسب الوضع امر لا فيدخل فيه المعني  
المطابق والنضبي والا لزامي وغيرها كما اذا سئل وادت به حضورك  
بغيري قاله عبد القوي او اسم زمان هذا وجه قال به العصام ايضاً كما نذكر  
عبارة او مكان عطف على قوله زمان اي اسم مكان قال العصام ويرد  
عليه ان مكان الحدث يبين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ من درجاً تحت المقصود  
حتى يصح اطلاقه عليه واكجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان  
ينقل اسم احدهما لاخر فظهر بعد انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان  
يكون اسم زمان ثم نقل اليه اي الى المعني العربي معني اصله مفعول كرموي  
اجتمعت الواو والياء سقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها

لاجل

لاجلها وادغمت فصا ومعني كرمي ثم خفف بخذف احدى اليائين فقلبت الاخرى  
 الفاعل فتح ما قبلها الخفة اقرب الوجود لان فيه نقل اسم المفعول  
 العام الي المفعول الخاص مع رفع موثقة نقد النقل ولان المشد قد يستعمل  
 بمعني المتخفف فيقال معني الكلام ومعنيته واحد لانظير له في كلام العرب  
 في شمة كلام العصام وعبارته هكذا وهذا اقرب الوجود معني بعدها لفظا  
 مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب حروف البجائي والتهجية  
 والتهجي بمعني واحد وهي الحروف المفردة البسيطة التي منها يتركب الكلام  
 وهي مندرجة في الابنية الكلم والالفاظ التي ينتهي بها اسما مسيما تلك الحروف  
 المبسوطة في الابنية مثلا الضاد والراء والياء اسم منه ووه من ضرب  
 والهمجا والتهجية والتهجي تقدير تلك الحروف وتقطيعها بهذه الاسماء فقول  
 حروف الهمجا اي حروف يقطع اللفظ بها لفرض التركيب بالعين المعجمة  
 اي وضعت لاجل ان يتركب منها الكلمات وليس لها معان دالة عليها ونظر  
 فيه العصام بان كثيرا من حروف الهمجا وضع لمعني كهمزة الاستفهام واللام  
 الجارة وواو القسم والعاطفة الي غير ذلك من حروف الهمجا فلا تخرج بقوله  
 لمعني ولا يصح اخرجها ايضا لكونها من افراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج جميع  
 حروف الهمجا بهذا القيد واجاب بان قوله الموضوع لفرض التركيب  
 لا ياباز المعني لتقييد حروف الهمجا وليست صفة مساوية لا فلتع حكم الخروج  
 بعض حروف الهمجا ورده بعض حواسيبه بان الحروف علي قسمين حروف المعاني  
 وحروف المباني وما ذكره من همزة الاستفهام وغيرها من قبيل حروف المعاني  
 دون حروف المباني التي سموها حروف الهمجا تسمية لها باسم الدوال عليها  
 لان حروف المباني لا وجود لها الا في ضمن الابنية لا ياباز المعني اي بمقابلته  
 فان قيل يري ومنوعة للاعداد عندها هل الحساب وبني معان تقصد منها الجواب  
 ان المراد المعاني المعنوية عندها هل العربية وما ذكر اصطلاح الحساب لا عبرة به  
 ذكره اي للمعني وقوله تنصريح خبر ان وقوله لان دلالة الالتزام بتقليد  
 للتصريح اي لم يكف بدلالة الالتزام لان التفاريف لا يقتصر فيها علي لان



فما خفينا في مقام التعريف فان قلنا اذا كان المعنى اخلا في مفهوم الوضع  
كانت دلالة عليه تفضيلا لا التزامية وذلك لان اللفظان دل على تمام ما وضع  
له كانت دلالة مطابقة وعلى جزئه تضمننا وعلى الخارج لازم التزاما فبين  
قولنا مع كونه داخل في مفهومه والحكم بان دلالة الوضع على المعنى بالالتزام  
تناف و جواب منع المناقاة على قياس ما قالوا في دلالة العي على البصر انها  
التزامية مع تعريف العي بعدم البصر وحاصله ما ذكره السيد في حواشي الرازي  
على التسمية ان المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه  
والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجية  
عنه ومعلوم العي هو العدم المضاف الي البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة  
الي البصر داخلية في مفهوم العي ويكون البصر خارجا عنه والمعنى في تعريف الوضع  
الشخصي مضاف اليه بواسطة اللام فعلى هذا المسار اليه قوله لان دلالة  
الالتزام بمجموعة في التعاريف اوضح من ان دلالة عليه اي على المعنى الدلالة  
بمعنى ان كل امر الدلالة والمعنى يدل عليه الوضع التزاما على دلالة الوضع على المعنى  
الدلالة اوضح من دلالة المعنى وهو كلام في جبر المنع لان دلالة الوضع  
على كل ما سواها لا رغبة في مجموعة وتفكيك مقوله لذكره فاسد لان الضمير  
في ذكره ان كان واجبا للدلالة المفهوم من الدلالة بمعنى اللفظ فاسم انه ذكر في  
مفهوم الوضع وكذلك المعنى الذي هو المدلول من ذكره ايضا فلا فرق بينهما  
وان كان الضمير واجبا للدلالة كما يقتضيه السياق فتح كون اللام في سياق  
ضمير لذكره بان يقول لذكرها اي الدلالة في مفهومه اي الوضع وان كان  
المدرك في الاثنان لان الدلالة لم تذكر في تعريف الوضع بل المذكور هو  
طريقها اعني الدال والمدلول في مفهومه لازمة للوضع مترتبة عليه كما يظهر من  
قلم نقله من اجاب بعد هذا السؤال لا ورود له اصلا بعد قوله خرج  
ب حروف الالحاق لان الداعي للتصريح بالمعنى هو التعريف لاخراج حروف الالحاق  
لان بقتية داخلية تحت الوضع اذ يصدق عليها انها موضوعة فاجنب لاخراجها  
بقي المعنى قال التعريف لا يخرج من دلالة الالتزام بمجموعة في التعاريف بل

الضمير المذكور وهو  
المعنى عليه رجوع بنفس  
دلالة الوضع والضمير  
على هو دلالة اللفظ  
في قوله لذكرها اي  
قوله من الدلالة والمعنى  
بمعنى الوضع لذكرها  
في وضع على المعنى  
وضع من دلالة اللفظ  
وقوله لذكرها اي  
في وضع على المعنى  
وضع من دلالة اللفظ  
وقوله لذكرها اي  
في وضع على المعنى  
وضع من دلالة اللفظ

لاجل الاخراج الا ترى قول الجاني و بقتية اي لم يخرج بقيد الوضع حروف الالحاق  
الموضوعة لغرض التوكيد لا بارز المعنى و خرجت بقوله لمعنى ويرمى للمعنى من غير  
عن نقل عبارة الغير وتصرف من قبل نفسه ان يترك بظهر ذلك اللفظ المتبع كلامه لكن  
استدراك على قوله فعلى هذا يدعي ان دلالة لكان لم يذكرها تبعا لابن الحاجب  
وقضيته تسليم الابرار السابق وقد علمت عدم وروده اصلا قال الجاني واعلم  
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون شي بحيث يفهم منه شي اخر فبني تحقق  
الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الي ذكر الدلالة كما وقع في هذا  
الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون باللفظ او بالطبع فبعد ذكر  
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل جزء لفظه اشار به الي ان وصف  
المعنى بالافراد وصف له حاله فان المفرد لفظ لا يدل جزوه على جزعنا  
والمفهوم مركب من الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند  
النحاة قال عبد الغفور لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات  
وبالعرض للمعنى ثم قيد الجبئية ملاحظ اي من حيث انه جزء لفظه فمعنى جبر ان باطق  
حال كونه علما للشخص انسان مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه  
العلمي وجزوه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى - بوجه وذلك لانه  
اذ عبرت عن شي بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرية اما في صيغة  
فعل وغيرها فمفرد في عرف اللغة ان ذلك السمي موصوف بتلك الصفة حال  
تعلق ذلك المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت جاني رجل راكب بوجه ظاهر الكلام  
بحسب اللغة ان انصافه بالركوب سابق على المجيء وانما قال بوجه مع ان القاعدة  
تقتضيه اقتصنا بيننا لظهور المراد هنا فاننا نفهم قطعا ان انصاف الكلمة بالافراد  
والتركيب انما هو بعد الوضع لا قبله قال العصام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الالهام  
لا يفرق تعلق الوضع بالمعنى لانه بوجها ان يكون الوضع للمتنصفا بالمقصود سية  
بشي مع ان المقصود به بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه - كذلك المسار اليه  
انصاف المعنى بالافراد قبل الوضع انصافه اي المعنى به اي بالافراد وقوله بل  
بالمعنوية وذلك لان المعنى ما عني باللفظ وذلك انما يكون حالة الوضع لا قبله







وقوله المركب كل اسم مركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتخديد الكلمة باللفظ  
والثاني بتخديد هاء اللفظة كالزخري والمطرزي والنسب بقواعد العربية  
ومفاسدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذ اجعل علما كجوان ناطق  
ثم قال والحق عندي هو الاول ووجهه بانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العالم  
علي معنى اصلا فصا ركزي زيد ولو كني دلالة قبل العلمية لكان بعلينا  
كلمتين وان المتبادر من ذلك وضع لمعني ومفرد البقا في الحال الا انقطاع  
والترقيات بحجب حملها على المتبادر فما قال فانه ذكر كلاما طويلا تركناه  
ثلاثة خبر قوله الكلمة وما بينها اعترافا من كان تقديم سمي باسم مدلوله  
فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول وهو الحدس يرد عليه ان الذي يكي  
للحدس هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم والجواب ان المراد بالحدس  
هنا المعنى المصدرى كالضرب مثلا لا ما هو مدلول مصدره فعل بفعل وليس  
مراداهنا علي عكس ما في الكافية من تقديم الاسم لشرعيته عن احويه اذ  
يلتزم منه وحد الكلام دونها ولانه كله عالم ما لم يمنع مانع كدخول ما  
الكافة في نحو قلما وكالا لغا في باب ظن ولما كان فصله اي تمييزه وجوا  
ما هو قوله عدل عننا عن الاسم واما عن الحرف فهو باستقلال المعنى  
وبما لا اقران بيان لعبان القوم وقوله لذلك المسار الى امنية الفعل  
عن الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وقوله بل مفيد اقران لفظه  
اضراب عن قوله غير مفيد هكذا اقر صاحب الامتحان وعليه منع ظاهر فانهم  
قالوا في تعريفه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فوقع  
الاقران صفة لمعني مع انه الضمير للسان اي الحال ليس كذلك وهو اقران  
لفظ الفعل بل اقران معناه ولذا اخرج المسار الى بل مفيد اقران  
لفظه قال في الامتحان بعد ذكر ما نقله الساج ههنا لا بد من التأويل لودل  
على اقران معناه التضيئي وهذا الشريف اولوا اقران معناه في الفهم والذهن  
بمعنى احد الازمنة وهذا الجاهل ومن تبعه اولوا اقران نفسه بدلالة احد الازمنة  
او دالة بان استدل على هيئة دالة عليه وهذا في وهو اظهر منها واقل تكلفا وافر

للمراد ولا يخفاك ان هذه التاويلات لا تغيد ان الظاهر من عبارة القوم ان المقترن  
لفظ الفعل بل هذه التاويلات ترجع لاقران المعنى علي انه قد جعلنا وويله مقابلا  
لتاويله وهو مفيد اقران نفس لفظ الفعل فلو كانت تاويلاتهم راجعة لكون  
المقترن لفظه لما صح جعلنا وويله مقابلا لما وقوله بمعنى احد الازمنة ليس في  
كلام الجاهل لفظ معنى وكذلك الذهن وحذف منها ما لا بد منه وعبارة الجاهل  
هكذا مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه اي حين يفهم  
ذلك المعنى منه يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له فليست ماعني هذه الزيادة  
والنقص في عبارة الجاهل بدون ترتيب معنى بل مجرد الاخلال او مفيد  
اقران منصوب معطوف على قوله غير مفيد الواقع خبر المكان ظاهر عبارة القوم  
اذ وهذا هو المعنى المتبادر من عبارة الفهم الظاهر من دون الاول كما علمت فوجب  
حينئذ اي حين اذ كان المستفاد اقران المعنى ان يراد به اي بالمعنى وهو  
تكلف وجهه ان المتبادر من المعنى حتى يطلق هو المعنى المطابق كما مرح بذلك الرازي  
في مجمل الموجهات من شرح التبيين وهو غير مراد ههنا لان المقترن هو المعنى التضيئي  
ويحتاج الي ان يراد بالمعنى في تعريف لفظه ما هو اعم من المطابق والتضيئي ضروري  
اعتبارا بالمقسم في الاقسام ولا يصح ان يراد به المعنى المطابق لعدم شموله الفعل  
وان كان هو المتحقق في الاسم ولا التضيئي لان المتحقق فيه هو المطابق وهذا غاية  
التكلف وانما كان المقترن هو المعنى التضيئي دون المطابق لانه لا اقران للزمان  
بتام معنى الفعل ولا لزم اقران الشيء بنفسه لان الزمان جزء مدلول الفعل  
فلو اقرن تمام معنى الفعل بالزمان لزم اقران الزمان بالزمان وهو اقران  
لشيء بنفسه المودي للمحال عقلا وهو تعدد الشيء الواحد بالذات وههنا بحث  
قوي وهو ان المشهور ان الفعل موصوف للحدس والزمان والنسبة الي الفاعل المعبر  
ولا شك ان تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من احدث  
والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا بد  
الفعل بنفسه على معناه المطابق بل على الحدس الذي هو معناه التضيئي او الزمان  
فيسلك هذا مخالفة ما انفقر عليه من عدم وجود الدلالة التضيئية بدون المطابقة



قال العصام وهذا ما يجز في العقل اقربا بعد قرن وحقق هو ان الفعل موضوع كدر  
مقيد بالزمان والنسبة انما جازع الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على  
المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا وقت  
اشارات ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد انقضوا  
على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من موزون  
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يودي معنى الحدث على وجه يكون مستقلا  
لان ينصب اليه فيلزم اسناده اليه لئلا يكون احصان على هذا الوجه لغوا  
ولقد اطال العصام في هذا المقام جدا بما تركناه خوف الساقة ولقد حل هذه الببهة  
الفاضل عبد الحكيم السكوني في حواشي التفسير فقال مقرا بالسؤال بوجه اخر وهو  
ان لفظ ضرب مثلا اذ لم يذكر الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا  
تضمنية لانه لم يفهم في ضمرك ولا التزامية ولا التزم تحقق الالتزام بدون المطابقة  
واجاب باننا لانسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذ لا استعمال بدون الفاعل  
اصلا ولو سلم فنقول ان المطابقة لان دلالة الفعل على الحدث بمجوهه الموضوع  
له دلالة على النسبة والزمان بهيئة الموضوعه لهما وضعانوعيا عيانا اي  
معبره عما اي معنى كانت الكلمة عبارة عنه اي عبر عن ذلك المعنى بالفظ كلمة  
وذلك المعنى هو لفظ وضع لمعنى مفرد كما حققه الفاضل العصام قال  
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لاعت لفظ الكلمة وثانيه مفهوم  
الكلمة ليس لذاته كناية بمعنى هند بل لو انشأ الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث  
لرعاية لفظ الكلمة فنذكر الضمير الراجع اليه ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ  
والمعنى ان قال بعض من كتب عليه وهو هو ومنه لان لفظ ما هنا عبارة عن الكلمة  
نفسيا لا عن مفهومها الذي هو لفظ وضع لمعنى مفرد والا لكان واجب التذكير  
فيكون توجيه المسموع وقديما في بعض نسخ الكافية الاسم ما دل على معنى في نفسها  
وعليه شرح الهندي فيكون لفظ ما ما يجوز فيه الوجهان في ارجاع الضمير باعتبار  
اللفظ المعنى كما هو القاعدة المقررة كما زعم الفاضل الجاني في التفسير بالزعم  
اسما من لفظه وقد علمنا ان الحق فلا تقدر اني دلالة وضع اد هكذا وقع

مفرد  
اللفظ  
الاسم  
الضمير  
الوجهان  
اللفظ  
المعنى

نظرة

نظرة في الامتحان اسان الى تجوز اوجه من الاعراب الاول النصب على المفعولية  
المطلقة الثاني النصب على التوسع في الطرف الثالث على انه صفة موصوف محذوف  
الرابع على الحالية او زمان الضمير يعود للوضع اي زمان الوضع او حال  
كونه موضوعا اسان الى ان المصدر وان وقع حالا ياول بالمشق لانه وصف في  
المعنى وقوله او وضعيا زاده على عبارة الامتحان وهو ما لا يفيد معنى هنا ابدال  
لا يتقيم لان وضعيا نسبة للوضع ووضعيا لا يقبل التاويل بالمضروب مع كونه مما  
لا داعي له وكانه داعي صحت جعله تمييزا وفيه توقف دلالة عليه اي على الحدث  
بنفسه بان يقول ما دل على معنى في نفسه لاخراج الحرف كما وقع في عبارة القوم لانه  
في غنية عن ذلك خروج الحرف بعد مد لانه على الزمان اصلا كالاسم فهذا المقيد  
اعني ما دل به هيئة مخرج الاسم والحرف ايضا اي رجوعا للحرف كما لا يدل  
الحرف على الزمان اصلا وضرب مصدر مثل ثمالين اسان الى انه لا فرق  
بين ان يكون مدلول الاسم ذاتا كقول واحدنا كضرب وكذا الصبوح هو السرب  
الواقع في وقت الصباح والغبوق يغيب مجتهدا بامو حدة فواو ففاف السرب  
في وقت الغروب وفصله بكذا عا قلم لان الاول ظروف بخلافهما وكذا يخرج  
اسما الافعال لعدم دلالة هيئة على الزمان والقوم اخرجوها بارادة ان المراد  
بالوضع في قولهم مقترن بزمان وضعيا الوضع الاولي وبها باعتبار دلالة  
لها على الزمان وان كانت مقترنة به باعتبار الوضع الثاني لكنه يرد عليهم  
تجوز يد علما فانه بحسب الوضع الاولي مقترن بزمان ولهم ان يقولوا انه بحسبه فعل  
فلا يخرج والمعلية باعتبار الوضع الثاني فلا اراد قال في الامتحان واعلم ان  
السراج قيد الوضع بالاولي لئلا يخرج بخونهم وبس مما انسخ من الزمان  
وتجوز ليس مما انسخ من الحدث ولا تدخل اسما الافعال فان الوضع فيها مقيد  
فيلزمهم تجوز يد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلف الحقيقة  
بل كل وضع يعتبر مستقلا بغير ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اما  
ولم تصر اسما لافعال افلا وكونهم وبس سامع تحقق النقل والوضعين  
في الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في تجوز يد مناسبة واشتراك



في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم  
يقطع ملاحظة المعنى الاول فيما ينسب المناسبة والسرقة فلم يغير حكمه  
كل من الجمعية باعتبار افراد القسمين اعني اسم الفاعل والمفعول وقوله يدل عليه  
عقلا او بعلية الاستعمال او لتوزيع الخلاف فالقوم يقولون ان دلالتها على  
الحال المتبادر منها بعلية الاستعمال وعلى الماضي والاستقبال بالقرائن وحق  
في الامتحان ان اشتراط الحال بدلالة العقل لكنه قال بعد ذلك فظهر ان دلالة  
الاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا  
واستعمالا وهذا بنا قض ما حققه كما يعلم بالوقوف على عبارته **قوله** حقيقة  
في المعنى الكائن ثم يدل عليه قوله الاصوليين اسم الفاعل حقيقة في المتلبس  
بالفعل وفي التلويح اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام  
الفعل بالموصوف كالضارب لمن هو ملابس للضرب مجاز بعد انقضاءه وزواله  
عنه كالضارب لم يدر عنه الضرب وانقضي وقبل حقيقة ايض وقبل الفاعل  
ان كان مما لا يمكن بقاء كالمحرك والمتحرك ونحو ذلك فحقيقة والافحان واما قبل  
قيام الفعل به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب لمجاز اتفاقا ومنه  
بوخذ جواب الشاذع وحصل جواب صرف عبارة عن المتبادر منها وهو  
استعمالها في الزمان اي ما هو المراد وهو الحدث الواقع فيه وكذا في الاشتغال  
بالحقيقة مجاز في المعنى الكائن فيه **قوله** في الاشتراك انما نشأ عن بعني ان  
المضارع مشترك على ما هو الاصح لكن لا اشتراك في اصل الوضع بل هو عارض  
في الاستعمال فيعبر عن اصل الوضع مرعا كذا في حاشية الشاذع على الامتحان  
وعليه مع تمام فان الاشتراك والازداف والمقابلة والمجاز ونحوها من الاحكام  
المقتضية للمقابلة على الوضع او المشترك ما وضع لمستبعد لا بما استعمل في متقدم  
وعند ذلك لا يمكن هذا ونسب المضارع لانه لا حد لارضية في اصل الوضع ولو  
سلك الاشتراك فالتدريج على شين من غير وجوده ونسب الشاذع نقلها هنا بالحرف  
حتى يعلم من مفادته والارجح ان هذا في المضارع ما لا بد من منوع للحال  
والاستقبال وانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس ممنسك الفاعل

بالاول بان المضارع يطلق عليها كما نطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع  
للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلم يكن مشتركا  
بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو مراد المقاصد لم يوضع له لفظا فلم يزم القول  
بالاشتراك وممنسك القريبن الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج  
الي القرينة والثالث بان وجود الحال حتى ذهب كثير من الحكماء الي انه غير موجود  
انتهى والذي حققه السيد في حواشي التمهيد ان المضارع يدل على الحال والاستقبال  
على الاصح **قوله** اي فيكون مشتركا بينه بطريق الوضع واما الاستعمال لا يترتب عليه  
الاشتراك اصله كما لا يخفى **قوله** قال الدار على اي على احد الارضين اعم منه اي من الدلالة  
على الواحد ضمنا ومحصل العبارة ان ما دل على احد الارضين عام يشمل الدلالة على  
كل واحد منهما على حدته والدلالة على احدها في ضم الدلالة على الاخر ولا يتصور  
عبارته عن فائدة هذا المعنى وما خذها عبارة الامتحان السابقة **قوله** وان شاع  
المبتدئ بما اي بالخاصة عطف مسببة على سبب قال صاحب الامتحان في تعليقه  
له عليه لما كان بحث النجاة عن اللفاظ من حيث الصوت والاعراب جعلوا الحواضر للقطعة  
اصلا ومقدما على الحد والمعنوية والتبعوها الى الاثر ان الكاف وعن لا يظهر  
لها فرق في المعنى بين كونها اسمي او حرفي ولكن لما وجدوا حرف الجر داخل  
عليها وهو من خواص الاسم جعلوها اسمي وقدروا ان معنيها مستقلة  
ملحوظان قصد ذلك بجنس الاسم والحرف وكذا لما وجدوا معا يدخل عليه التنوين  
جعلوا اسماء دون بالمصاحبة وقدروا الاستقلال في معني مع ولما لم يجدوا في اسمها  
الافعال خواص الافعال بل وجدوا في بعضها تنوينا وفي بعضها كسرا حكموا عليها  
بالاسمية والنقل وان كان في بعضها في غاية البعد كفعال ولما وجدوا في نعم  
وبئس وليس ونحوها خواص الافعال جعلوها افعالا وقدروا ان النقل عن  
معان صلية بوجودها في الحدث والزمان كل ذلك ترجيح للخاصة على الحد وجعلها  
اصلا وجعلها فرعاً وتبعها لاقول **قوله** ولذا اي لما ذكرنا الشرافة والتنع **قوله** قال  
لا يخفى ان الذي يصلح لان يجعل جزءا متربعا على الشرط الذي ذكره وهو قوله كان متميز  
الافراد وان يقول ذكر خواص الفعل اي فعال واما القول وجه فلا يصلح



جواب الشرط ندير **قوله** خبر مقدم على المبتدأ للاهتمام به او للفقر كذا قال عبد القفور  
ورده العصام بقوله وليس التقديم للحصر والا للغاو وخبره ان خاصية الشيء  
ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا بعينه معنى الحصر لانه ابيات الحكم  
للمذكور ونقيده عما عداه وقد يجاب بان التخصيص بالنسبة الى ذات الشيء  
والحصر بالنسبة الى اعتقاد المخاطب فمرجح كل منهما غير الاخر فلا نقول **قوله** اي  
بعض البعضية مستفادة من من بقرينة دخولها على جمع الدثرة فلو دخلت  
على المفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من  
الانسان **قوله** وهذا اي التقديم المذكور بقوله اي بعض خواص **قوله** مبني  
محصل المبني عليه امر ان كوزا لعطف من قبل عطف الجزا وان حق المبتدأ التقديم  
مع ما يتعلق به وكون من للتبعض فلا بد من تحقق واحد من الاولين مع الثالث  
**قوله** لعطف الجز على الجز كقولهم السكتين خل وعسل لا من عطف الجز بحرف  
على الجزوي كالكلمة اسم وفعل وحرف وعلى هذا يراد الكل المجعول فالمحكوم عليه  
الهيئة الاجتماعية ولذلك قدر مجموع **قوله** فالعطف قبل الحكم اي يلاحظ  
العطف قبل الربط والاحضار حتى يصح كون المحكوم عليه المجموع **قوله** فيقدر  
معه اي مع المبتدأ ما يتعلق به وهو هنا جملة المعطوفات فالتقدير هكذا  
دخول قدر السنين وسوف ترمي من خواص الفعل **قوله** فيكون الجز للمجموع  
اي مجموع المعطوفات في مثالنا **قوله** كزيد مثال لما اذا قدم المبتدأ مع  
ما يتعلق به لفظا **قوله** وان من التبعض اي يراد واحد من الوجهين السابقين  
مع كون من للتبعض **قوله** والا اي وان لا توجد هذه الاعتبارات المذكورة بان  
لم يكن احد لا بد من ادراكه من التبعض لا يستقيم التأويل المذكور وهو  
قوله اي بعض خواص الفعل فلا بد ليدل في جواب ان المدغم في لا النافية محذوف  
لوجود دليله وهو قوله فلا دليله وليس هو الجواب **قوله** تعالى لا انظره  
فقد غموا الله اي فهو غي عن بصركم لان الله ناص **قوله** البعضية كل منها  
اي كل واحد من الامور المذكورة بعض الخواص وليس هذا مراد او ان المراد  
المجموع ما ذكرنا بعض خواص الفعل **قوله** وفي اي افادة البعضية كل ما

اي عدم كون من للتبعض وقوله ايضا اي على تقدير كونها له **قوله** فلا دليل عليها اي  
على بعضية كل منها واعلم ان اصل هذا الكلام للجاي والعصام فاخذ صاحب الامتحان  
وابرزه في صورة التفتيد ونصرف فيه السارح تصرفا ثانيا فصار كما تزي قال الجاي  
عند قوله اي كما يجب ومن خواصه انه بصيغة جمع الدثرة على كثرتها ومن التبعضية  
على ان ما ذكره بعض منها قال العصام اي بقرينة قوله الامر وهذا قدمه على المبتدأ  
وليس التقديم للحصر والا للغاو بما ذكرنا لم يتجر ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر  
من محموله من مشاهد ما ذكر بل لا بد من ذكر من ليصير الربط ربط صيغة الجمع الدال  
على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على  
ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم تغد كلمة من الا ان كل واحد  
من الامور المذكورة بعض من خواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقديم  
ملاحظة الربط اشنع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من خواص من توحيه الواجب  
بل من توضيح ما هو اوضح من ان تخفي فالعطف يحمل العبارة على ما يفيد لبيان لا يضي  
انتهى اقول هناك وجه سهل لو حملت العبارة عليه استغنيا عن هذه التكلفات  
وهو ان تجعل من اسم بمعنى بعض مبتدأ كما قال به الزحشري في قوله تعالى ومن  
الناس من يقول امنا ودخول قدم مع ما عطف عليه خبر والربط ملاحظ بعد  
العطف فيكون مفاده مفاد ما تكلف به هنا والمعنى بعض خواص الفعل مجموع  
هذه المذكورات **قوله** وخاصة الشيء كذا عرفنا الجاي قال عبد القفور ولا  
يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي **قوله** وذلك لان معنى  
يختص به انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فلم يكن بقوله يختص به اهتماما  
بالجزء السلبي وقال العصام انه تفسير لكل من جزئي يختص لان النفي في قوله  
ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد ابيات  
الوجود ونقيده في الغير وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الابيات فيه فيكون  
معنى لا يوجد في غيره اي يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا توضيح ما ذكره شمر  
قال بعد تفسير الاعتراف من على عبد القفور لم يقل قوله لا يوجد في غيره تفسير  
لبعض معني الاختصاص لم يتدبر ادتدبر فلم يتذكر واحق مع عبد القفور

في شرح خواص  
الاسم

عن العلامة  
المذكورة في  
هذه المقالة  
من خواص  
والله اعلم  
اذن فرق



لان الاختصاص بثبوت الشيء والتفاوت عما عداه فهو مركب من الامرين وهما  
 الثبوت والانتفاء وليس احدهما قدرا للآخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النقي للقيد  
 دون المقيد وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اسارة الى المناسبة بين  
 المعنى للقوى والعرفي باخذ الاختصاص في كل منهما ثم ان تعريف الخاصة غير  
 مانع لدخول الفصل اذ يصدق عليه التعريف المذكور فبحسب بان هذا تعريف بالام  
 قصده تمييز الخاصة عن بعض ما عداهما كالجنس والعرض العام فان اريد مساواة  
 للمفرد خصص ما بالخاصة المحمول فلا يصدق على الفصل ٢ . وهي اما سائلة  
 اي مختصة بجميع افراد ماهي خاصة له وذلك كالكتابة بالقوة للانسان او غير سائلة  
 بل مختصة ببعضه وببعض كالكتابة بالفعل والحد لا يكون الاسماء كلاما  
 وقع في اليبس لانه لم يشتر للمذكور وكونه كذا معلوم لكل طالب لا يحتاج لان يثبت  
 عليه نعم وقع في عبارة الامتحان هكذا بعد تعريف الخاصة وتقسيمها المذكور  
 والحد لا يكون الاسماء والمبتدئ ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في  
 نفسه قد ذكر الامتحان له تمهيدا لقوله ولكنه انفع في السادس ذكر هذا الكلام  
 سابقا في الدخول على قوله ومن خواصه فكان الاتق به ان يذكر قوله والحد  
 في هناك فقد فرغ من محله بدون وجه اذ يصدق لتقليل الاولوية المذكورة  
 على اي علي قد كما يصدق عليه اي على الدخول يعني المراد بالخاصة هنا الخاصة  
 النحوية والخاصة المنطقية وهي الخارج عن الشيء المحمول عليه لا قصد  
 على اي علي قد والدخول فليس من افرادها ذكر في الامتحان اعلم انه  
 في الامتحان بصدده توجيه قول البيضاوي وما خص به قد قال حد الدخول  
 الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه الى اذ ما ذكره السارح هنا وصرح هنا  
 بالدخول لما انه قد يمنع كون نفس هذه المذكورات من قبيل الخاصة لان خاصية  
 الشيء وصف له لا يوجد في غيره وقد عرفت بذلك صاحب الامتحان في حاشية له  
 حيث قال فلا يكون وصف شي مستقل خاصة لآخر فذات قد ليست من قبيل الخاصة  
 بل تصاق لاهم بدخولها سواء اريد بالخاصة هنا ما هو مصطلح النحويين او المناطقة  
 نعم لو اريد ما هو مصطلح المناطقة احتج لنا ويل اخر في الدخول لتصح الجملة فيقال

مثلا

مثلا الفعل مدخول قد والسين مخبر برب ما ذكرنا قوله عبد القفور ولا تخفى ان  
 الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق السمع عليه ويورد لفظ الحد  
 لكان عدم المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وفي ذكر المبدأ واردة المشتق  
 وقال في موضع اخر ان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الانصاف  
 ولا انصاف للاسماء وتقرينها اي من خواص المذكورة للاسم وليقتض عليه ما نحن فيه  
 ثم ما ذكره من خواص للفعل من حيث هو اعم من الماضي والمضارع فان منه ما هو  
 مشترك بينهما ومنه ما هو مختص بواحد منهما وليس فيما ذكره ما يدخل الامر  
 كما سيظهر لك عند تقرير الامثلة والمراد بقدر الحرفية قال في المفتي وفي مختصة  
 بالفعل الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازر وحرف تنقيس وفي معناه كالجزم  
 فلا تفصل منه بشي اللهم الا بالتقسيم كقولك  
 اخاله قد والله او طاة عشوق وما قابل المعروف فينا يعنف  
 وقد تاتي اسماء اراد بالحسب فتشغل مبنية وهو الغالب لسببها بقدر الحرفية لفظا  
 فيقال قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقا السكون ومعربة  
 وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع وقدني بغير نون واسم فعل مرادف  
 ليكني يقال قد زيد درهم وقدني درهم التحقيق نحو قد فلي من زكاهها  
 وحمل عليه بعضهم قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزنجشري دخلت قد لتوكيد  
 العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد او توكيده وهو صوابان لتقليل وقوع  
 الفعل نحو قد يصدق الكذب وقد بجود البخل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم  
 ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل مما لو كانت سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه  
 الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المتاليين الاولين لم يستفد منها بل  
 من خصوص المثال فانه ان لم يحل على القلة ناقض اخر الكلام واوله او توقعه  
 وقد تكرر المضارع واضح كقولك قد تقدم الغائب اليوم اذ كنت تتوقع قدومه  
 واما مع الماضي فائتة الاكثر ون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر  
 ومنه قوله المودن قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك ومنه قوله تعالى  
 قد سمع الله قول التي تجادلك لاني كانت تتوقع اجابة الله تعالى لدعائها وانكر

الغفور

الغفور



بعضهم كونه للتوقع في الماضي وقال التوقع انظار الوقوع والماضي قد وقع  
 ونجاء بان مراد المتنبين لذلك انه نذر على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقفا  
 لانه الان متوقع واستظهر في المعنى عدم افادته التوقع اصله لا في الماضي ولا  
 المضارع واطال في ذلك فارجع اليه تقريبا الحدث الماضي تقول قام زيد  
 فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب ومقتضى  
 كلام ابن مالك انما مع الماضي انما تنقيد للتقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شروط  
 دخولها كون الفعل متوقفا فانه قال في التبريل وتدخل على فعل ما من متوقع  
 لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال فان قيل ذلك اي المذكور في وجه الاختصاص  
 وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي ثم اذ لم يخبر لتقليل العلم من الاختصاص  
 لزوم الدور وجهه انه لو علم الاختصاص به كان الاختصاص متوقفا عليه  
 منزوعة توقف المدلول على الدال فيكون كونه لتحقيق الحدث الفعلي من سابقا  
 على معرفة الاختصاص والحال ان كونه لتحقيق الحدث الفعلي من معلوم من الاختصاص  
 فيكون متاخرا عن العلم به فلم يقدّم الشئ على نفسه وتاخره وتوقف الشئ  
 على ما يتوقف عليه وهو حقيقة الدور قلت ذلك اي كونه لتحقيق  
 الحدث الفعلي ومحصله منع كونه لتحقيق الحدث الفعلي من متوقفا على الاختصاص  
 بل علم من الاستفرا فاجواب منع للمقدمة القائمة ذلك معلوم من الاختصاص  
 وفي الدور فافهم واعلم ان اصل الجدل لصاحب الامتحان لكنه اورد في صورة  
 اخري قال ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق معلوم وان اريد بالمصطلح  
 ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وهذا لم يعرف الامر الاختصاص  
 اذ لم يخبر به الواقع فيلزم الدور فالصواب فيه وفي امثاله الاستقرار  
 ليس لا فاخته السادة وابرز الصورة اخري واصل ذلك كله قول  
 العصام في حاشية الجامي عند مجيء الفعل فانه قلت المراد بالفعل  
 الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او الحقيقة فلا يصح قوله  
 وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي وارا  
 بقوله لتقليل الفعل لتقليل مدلول الفعل والسين قدمه على سؤول بساطة

وقدم ما على سائر ما المناسبها لقد في عدم تغيير مدلولها لالفاظا ولا معني ولذا  
 قدم على البواقي اذ عدم التغيير اصل النسبة الى التغيير ولا شك في تقديم الاصل  
 اي سين الاستقبال احتراز به عن سين الاستفعال وعين زهره والمباني  
 كذا نقل عنه قال في المعنى بي حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل  
 منه منزلة الجز ولم يزل يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا  
 للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق من مع سوف خلافا للبرصيين ومعني  
 قول المعري في حرف تنقيس حرف توسيع وذلك انها نقلت المضارع من الزمان  
 الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عباراتهم  
 قوله الزمخشري وعين حرف استقبال وذكرا السلوكي في حواشيه على شرح  
 الدواني للعقائد العنصرية ان السين للتأكيد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى  
 اولئك سيرجهم الله السين تغيد وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد  
 الوعيد في قوله ساءنتقم منك يعني انك لا تفوتني وان تباطأت عندك ونحوه كجمل  
 لهم الرحمن وذا لسوف يعطيك ربك فترضى وسوف يوتيهم اجرهم ولا  
 يخفى ان كلمة صرح في ان السين وسوف يستعملان في الايات انكرية لمجموع معني  
 التأكيد والاستقبال وان مدلوله تأكيد مضمون الايات في الاستقبال  
 كما ان مدلوله لن تأكيد النفي في الاستقبال بقرينة سوف اي بقرينة  
 ذكرها معها وسوف مراد منه للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل  
 بذلك نظرا الى ان كثر الحروف نذر على كثر المعني وليس بمطرد ويقال سفيح خذف  
 الوسط وسويح خذف الاخير وسي خذفه وقلب الوسط يا مبالغة في التخفيف  
 وتنفر عن السين بدخول اللام نحو وليسوف يعطيك ولائها قد تفصل بالفعل  
 الملحق بقوله

وما ادري وسوف احوال ادري اقوم الحصن ام نساء

كذا في المعنى قال في الهندية قوله وليس بمطرد فان حذر يدل على المبالغة  
 دون حاذر مع ان الثاني اكثر شروفا من الاول وقد يقال لا يعنون اطراده  
 الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاستغناء فمخدي النوع في المعنى

فستفهم من الله معني السين ان كان لا محالة  
 وانما حذري حين قال الفاعل انما في حاشية  
 الاصل في السين التأكيد لا في معني السين  
 سيبويه انما في حاشية في معني السين  
 في تفسير قوله تعالى في

الربا ميني  
 في الحواشي



كفرث وغرثان وصد وصد يان ورجيم ورجمن لا كحذر وحاذر للاختلاف  
تفسير اي توسيع اخذ بقول العربيين وتقدم تحقيق في عبارة المعني  
لكنه اي التنفيس في الثاني وهو سوف زائد عليه فيها نقل عنه بناء على ان  
زيادة الحروف تدل على زيادة المعني وقد تقدم ما فيه ايضا وجه الاختصار  
قال في الامتحان بعد التوجيه المذكور فيه انه ان اردى لا يمكن وجوده فممنوع  
وان مدلوله لا غير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعي الاتري  
اي قوله ضربني زيدا غدا مراد ما يعني ان اردى انه لا يمكن وجود الاستقبال  
في غير الفعل كما يقتضيه الخاصة فم لا مكان وجوده في الاسم ايضا كما في  
المثال الذي ذكره وان اردى انه لا يمكن وجوده في الغير بطريق الدلالة كان  
يدل عليه فقوله وان مدلوله لا فيه حذف كان اي وان كان الاستقبال مدلوله  
غير مفيد اي فمسل لكنه غير مفيد للمطلوب وهو الاختصاص لان المفيد  
له عدم الوجود في الغير فضلا لا مدلوله فقط وقوله بل عدم الدلالة بعد  
الامكان ادعي اي اشد اقتضا للوجود من الدلالة فيكون وجودها في الاسم  
اولي وقوله الاتري ذكر فان اقتضاه عند قصد الاستقبال به لان يقتزن  
بما يفيد كذا اشد من اقتضا يضرب له لدلالة الثاني عليه ولو احتمل الادون  
الاول ولا يخفى ان هذا الجواب لا ورود له لانها التخليص المحرر المستفاد من الفعل  
الى الاستقبال وهذا لا يوجد في الاسم وما ذكر من المثال الاستقبال فهو من لفظ  
غدا لان الحدث المدلول عليه بالضرب انقلب الى الاستقبال بواسطة غدا فان  
المصدر انما يدل على الحدث فقط فهو مطلق وباقرانه بعد التقيد وليست  
غدا كالحز منه بل هي كلمة مستقلة وهما كالجزم من المضارع كما تقدم التنبيه  
عليه حدث المضارع محتمل الحال والاستقبال فاذا دخل عليه انقلب للاستقبال  
قالا استقبال مستفاد من مدلولها وفي امثال من نفس غدا واني هذا فذكر  
وذكر الهمزة وسكون النون حرف شرط تدخل على الماضي والمضارع نحو  
ان قام زيد فميت وان يقرأ فمات وما بعدها من المضارع كالسين وسوف  
واما قد فمشتراك بينه وبين الماضي كما تقدم في الامثلة ولام الامر قد

على النهي لان معني مدخوله وجودي بخلاف النهي فانه عدي والوجود مقدم  
على العدم ثم انه اي النهي . بتنكير المضاف وهو لا وقوله والا اي على  
تقدم بر عدم تنكير بل من تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذا المقصود به لفظه والفا  
ان اللفظ متي قصدي نفسه صار علما لنفسه وهو علمه وهل ذلك بطريق  
الوضع او لا قال الفتاوى ان اللفظ اذا اردى نفسه كان موضوعا لنفسه  
كسائر الالفاظ وضعا غير قصدي فيكون من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا  
لشي بعينه غير متناول عينه وقال السيد انه دلالة الالفاظ على نفسها ليست  
مستندة للوضع اصلا لوجودها في المهمات ايضا بل انتفاء وتجويس مركب من  
ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام  
في جوارز الاخبار عن الفاظ اسوا كانت موضوعا او مهمة وذو عوي ان الواضع وضع  
المهمات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي وانما اسما بهذا الاعتبار خروج عن  
الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان ابانت الوضع الغير القصدي لا يساعده  
عقل ولا نقل وانما ارتكب تقصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في  
كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اردى نفسه كان علما لم يرد به انه علم حقيقة  
بل اراد انه منزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل تخضري بانفسها لا بد وال  
في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك المحصور وما ذكره السارد هنا تبعا لصاحب  
الامتحان اصله قول العصام في حواشي الجاني عند الكلام على الفعل ولا الذي لا يصح  
اضافة العلم وكان نكرها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية  
انتهى والظاهر ان النهي علم موضوع للا الواقعة في تركيب النهي كذا في قوله  
لا تشأم ولا تضرب ونحو ذلك كما ان لام الامر موضوع للا الواقعة في تركيب  
الامر في قوله نحو لتعلم وتعلم وغير ذلك فلا حاجة لهذه التعليلات والتكلفات التي  
لا تصفو . او تجوز عطف على تنكير وقوله تجوز به الشجاعة اي مما كانت  
العلم مضافا الي ما هو متصف به معني وع يبقى على العلمية ولا يحتاج للتنكير  
قال السارد فيما نقل عنه اذا لامع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه زهد  
الحيل ومضار الحمر وانما اراد انهما ارضوة كان احدهم صاحب الحيل والثاني

عد

مطلقا سواء  
كان مهلا او  
مستغلا



والثاني صاحب الابل والجم والثالث صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم او الوصف  
عطف على الاضافة اي يكون النهي مجرورا بطريق التبعية للدلالة على ان نعت او عطف بيان  
وعلى كل من الاضافة والتبعية تحذف الهمزة للتقاسم الساكنين اكتفاء بالفتحة او بوزن بعد  
لا يهتز في فعل لا لتقاسم بنا ويل الدال الاصل منه بنا ويل النهي بالناهية  
وكلمة عامل ما لم يمنع مانع من السهول لا من الرسم لانه يرد جمعه على اسم وتصغيره على  
سمي ولو كان ما خوذ من الرسم لجمع على اوسام وصغر على وسيم فاصله سمو حذف  
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل  
لدلالة لزوم الابتداء بالسكن قال المصنم ان ظاهر الكلام يدل على ان الخويبي اخذوا  
الاسم لهذا القسم من السموات والرسم ابتداء والظا انهم نقلوه من معناه اللغوي الى  
المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم ادم  
الاسماء كلها وفي القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماء مثلثان علامته  
وهو اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ما اخذ الاسم  
اللغوي لم يكن بعيدا لكن في هذا المقام بيان ما اخذ الاسم اللغوي غير مناسب  
اخويدي اي نظيره وما الفعل والحرف من جهة بيان الاستغناء كقول المعنى  
في نفسه او نفس الكلمة بيان لصحة عود الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه  
لكل من لفظ ما والمعنى اي دل بنفسه لا بواسطة شي بنا على عوده لما اودل  
على معنى متحقق في نفسه غير ملحوظ بواسطة الغير بنا على عوده للمعنى  
راجعا خيرا لكون وكان هذا اي رجوع ما ذكره الى كونه مستقلا من  
ظاهر قولهم واما في التحقيق فراجع اليه فلا منافاة بين قولهم راجعا وما هنا اي  
راجعا عند التحقيق وان كان ظاهر قولهم في نفسه لا يفتيد بحسب الظاهر عدل  
جواب لما تصرح بمفعول لاجله من قوله عدل اي لاجل التصريح او حال من ضمير  
عدل بنا ويل المصدر باسم الفاعل اي عدل حال كونه صرحا ومثله يقال في ايضا  
يعني ينعهم وهذا ناظر الى الاول وهو كون الضمير راجعا الى المعنى او  
ينهم وهذا ناظر للثاني وهو كون الضمير راجعا الى ما غير مقترن بالصفة  
بصفة المعنى فبالصفة الاولى يخرج الحرف عن التعريف وبالثانية يخرج الفعل او

نصب

نصب على الحال من ضمير دل اي حال كونه غير مقترن في الدلالة على المعنى زمان قال  
عبد القصور او حال عن المعنى وهو بعيد كما فان قلت ان الزمان مدلوله تضمني للفعل  
وهو غير مقترن باحد الا زمنة لان السبي لا يقترن بنفسه اذ المقارنة تقتضي المغايرة  
فيصدق على الفعل انه كلمة دللت على معنى في نفسه وهو الزمر غير مقترن باحد الا زمنة  
الثلاثة واكواب ان افتراق المعنى باحد الا زمنة الثلاثة في حال الفعل معتبر بطريق  
الاجاب الجزوي وعدم افتراقه في حال الاسم معتبر بطريق السلب الكلي يعني لم يكن سببا  
من معانيه لا المطابقي ولا التضميني مقترنا باحد الا زمنة الثلاثة في خرج الفعل عن تعريف  
الاسم اذ بعض معانيه التضمينية مقترن باحد الا زمنة الثلاثة وهو الحدث بذكر  
قيدها ملو وهو لفظه فيه اي في الفهم منه كما اصلح الجامي حيث قال اي غير  
مقترن باحد الا زمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه كونه فاعل يفتح  
ولا كونه عطف على قوله كونه المعنى اي ولا يفتح ايضا كونه المعنى مفهوم ما قبل فهم  
الزمان وقوله في الماضي زيد ضارب راجع لفهم المعنى بعد فهم الزمان في  
التمثيل نشر على ترتيب اللفظ بهذا القيد اي نفي لا افتراق بالزمان وقوله  
الفعل فاعل خرج وكذلك الافعال المتسلخة عن الزمان كنعم وبس لان  
معانيها في حال كونها مشتملة على الزمان مقترنة باحد الا زمنة في الوضع  
الاول المنظور اليه وباعتباره دخلت في الفعل وخرجت عن الاسم  
ودخل به اي بهذا القيد وما فاعل دخل فيدخل به اسما الافعال ونحو زيد ويشكر  
علمين لان المراد بعد افتراق المعنى المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع  
الاول اي الوضع الغير المسبوق بمعنى زيد ويشكر العلمي غير مقترن باحد الا زمنة  
في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل لان المقترن فيه هو الحدث  
لا المعنى العلمي واسما الافعال معانيها المقترنة بحسب الفهم عنها باحد الا زمنة  
بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الا زمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول  
وهو وضع اسم كعه او مركب اضاني كما ما ملك وجار ومجرور كعليك ورويد  
وكذا افواته من بقية اسما الافعال فانها خرجت من تعريف الفعل سابقا فوجب  
دخولها هنا ورويد مصفرا واد مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم تحذف



الزوايد اي ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً وفي الرمي محي على ثلاثة اقسام  
 اولها رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب فهو مصدر وهو اصل الباقي  
 الثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة المصدر نحو سرور يد اي سرار ويد الثالث  
 ان ينقل الى اسم الفاعل كثر الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يفقد الفعل  
 نحو رويد زيد ومن خواصه في عبد القفور انما يتلخ في الثلاثين وفي  
 حاشية للسارد هنا انما على ما ذكر السوطي في الاشياء اربع وثلاثون خاصة  
 التنوين وهو في الاصل مصدر نونتي اي ادخلت نونا فسمي سابه بنون  
 التي اعني النون تنوينا اسعرا لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحروف  
 واصطلاحاً ما ذكره بقوله نون ساكنة اي اصالته فلا يضر تحريكها لعرض التلخيص  
 من النون الساكنين في قوله تعالى محظوراً انظر وعاد الاولي وهي ساملة للنون  
 من لدن ولحمكن وامثالها فخرجت بقوله تنبع حركة الاخر اي اخر الكلمات  
 فان هذه واخر تلك الكلمات لا تنابع حركات او اخرها وانما قال تنبع حركة الاخر ولم  
 يقل تنبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تحلل شيء  
 وهما الحركة متحللتين احر الكلمة والتنوين فان قلت فاحر الكلمة هي الحركة  
 فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم  
 ليشمل تنوين التزم في الفعل والمخالي في الحرف الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او  
 حكماً فيدخل فيه تنوين قامة وبصري واخ بل المراد بالآخر ما ينهي اليه المتكلم  
 فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة او حكماً بل اخره مسمى  
 لكنه ينتهي به المتكلم قاله عصام لا للتأكيد اي لا تكون للتأكيد صفة  
 ثالثة للنون او معطوف على مقدر وهذا القيد خرج به نوني التوكيد نحو ليسين  
 وليكون والمراد به اي بالتنوين هنا لانه جعل خاصته للاسم وخاصة الشيء  
 لا يوجد في غير ذلك خصه بما عد تنوين التزم والغاي لوجود ما في الغير  
 التزم اي المصير للتزم كما صرح به ابن يعيش مدعي ان التزم يحصل بالنون  
 نفسها لاسما حرفاً عن وقال سارج الباب وانما جي به لوجود التزم وذلك لان  
 حرف العلة منه في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل التزم لان التنوين غنة

في الخيشوم وانتها وقال جماعة هو بدل من التزم ثم اختلفوا فقيل في التعبير  
 عنه الصواب ان يقال تنوين ترك التزم واخنان عبد اللطيف في الملح الكاملية  
 وقيل يجوز ان يقال تنوين التزم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في  
 سر الكافية وهو اللاحق للقوا في المطلقة اي التي اخرها حرف مد كقول جرير  
 اقل اللوم عاذل والعنان وقولي اراصب لقد اصاب  
 الاصل المعتاب واصابا فحى بالتنوين بدل اخر الالف والاول اسم والثاني فعل  
 واقل امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخي عاذلة  
 ولقد اصاب من مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعني ان اصب انا وان كنت  
 نطقن بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة  
 افد الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد ن  
 الاصل قد ينجى بالتنوين بدلا عن الياء فظهر ان هذا التنوين يدخل اقسام  
 الكلمة الثلاثة والغاي زاده الاخفش والعروضيون كما في المعني وهو  
 اللاحق للقوا في المقيدة اي التي يكون رويها ساكنة ليس حرف مد زيادة  
 على الوزن فهو في اخر البيت كالحزم في اوله ومن ثم سمي غالياً كقول دروية  
 قالت بنات العم ياسمي واين كان فقير امور ما قالت واين  
 فلتحق العروض والضرب زيادة على الوزن والمعني قالت بنات العم اترضين  
 به وان كان هذا البعل فقير امور ما قالت رضى به وان كان فقير امور ما  
 لم يستثنها اي المص كما استثنى البيضاوي حيث قال في مختصر الكافية  
 والتنوين سوي التزم هكذا عبارة فقال المص في الامتحان فكان المص اراد  
 كليها لانها يدخلان الفعل ايضاً ثم قال وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق  
 والجواب انه في غاية الندرة فلا يرد عند الاطلاق فالمصنف في الامتحان  
 لم يحزم باستثنائين المخالي لانه ليس في متن اللب تصريح به بل عبر عما  
 يعيد الظن وقوله انهما في غاية الندرة جواب عن طرف الكافية وقد جعله  
 السارد هنا تعديلاً لقوله لم يستثنها فنقله عن موضعه ثم عزى العبارة  
 للامتحان مع تعارض الاسلوب بين ما هنا وبين ما هناك فلو قال لم يستثنها

انما جفت  
 وقولها اي  
 سوس التزم والغاي  
 شام



لانها في غاية الندرة اولاً لانها ليس من التنوين لكان اوضح ولا يحتاج لقوله صرح  
 به في الامتحان اذ معلوم ان معظم الشرح منه وان ترك العزو اليه في كثير من المواضع  
 فانها اي تنوين التثنية والتثنية في الغالب لتفصيل التنوين بما عدا ما في الخلاص  
 ايضاً فيها ففيل انها من التنوين انفراداً بخصوصيات نحلة كجاء مع ال والانتها  
 بغير الاسم وقيل ان التثنية من مبدلة زحرف العلة كما تبدل منه في نحو رايت  
 زيد قال ابن معز وزعم انه ظاهر قول سيبويه والغالب ان نونان لم يذنت  
 الهرة والحق ما ذهب اليه مالك وابن هشام انها ليس من التنوين بل هما نونان  
 زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفان في الوصل والوقف وليس من انواع التنوين  
 في شي لنبوتها مع ال والفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف وحذفها في  
 الوقف وليس شي من اقسام التنوين كذلك اي لتقرر اي كانه في  
 الاعراب حتى لا يدخل علي ما له شبه بالفعل كغير المنصرف او بالحرف كالمبني وليس  
 المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استقراء في الاخر للحركات المعاملة  
 وعدم الامتناع عنها لفظاً وتقديراً ويقا بل البناء قال بعض الحكماء اصل  
 في التنوين هذا المعنى وسائر وجوه فرع له فلا مقابلة بينهما الا باعتبار  
 امر زائد عليه فالتقسيم اعتباري فلا يدخل سائر الاقسام ايضاً علي ما لا امكانية له  
 اصلاً كما في حاشية السامع علي الامتحان اصلاً لان الاصل في الفعل  
 البناء واعراب المضارع بطريق المشاهدة للاسم كما سيجي مثله تنوين زيد ورجل  
 اما الاول فللتكثير اتفاقاً واما الثاني ففيل انه لا للتكثير بل بقاءه مع  
 العلمية بعد النقل وقبل ان قبل العملية للتكثير والتكثير وبعد ها يتخص  
 للتكثير فتم سلم الدليل تنوين التكثير وهو الاحق لبعض الاسماء المبينة  
 للدلالة علي التكثير وينقاس في باب العلم المختوم بويه وبالسماع في اسم الفعل  
 المختوم بالها وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلان تنوين اذا اردت تخصا  
 معينا اسماً كذلك وابه بكسر الهرة وسكون اليا المنة تحت وكسر اليا بلان تنوين  
 اذا استرحت مخاطبك من حديث معين فان اردت تخصا ما اسه سيبويه او اردت  
 استراة من حديثك ما نولتها فسيبويه بلان تنوين معرفة بالعلمية وابه بلان تنوين

التي

ع  
التي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله

معرفة من قبيل الموق بال العهدية اي الحديث المعهود وهو مبني علي ان مدلول  
 اسم الفعل المصدر اما علي القول بان مدلوله الفعل فجميع اسما الافعال تكررت وتقول  
 صاحب الغراب غاف غاف فاذا لم تنوينا كان مدلوله معرفته ودلت علي معنى مخصوص وان  
 نونتها كانت تلي مبهمة دلالة علي معنى مبهم وفي الامتحان قيل هو مختص بالاصوات  
 واسما الافعال قال الشم في حاشيته كرج لصياح الدجاج بخلاف دج بالسكون  
 فانه لصياح مخصوص للدجاج وصه فان معناه اسكت سكوتاً ما بخلاف دج  
 بالسكون فان معناه اسكت الان فعلي هذا القول بينه وبين التمكن تباين وعلي  
 القول الاول عموم وخصوص من وجه و مراده بالقول الاول هو ما اشار  
 له صاحب الامتحان بقوله اول التكثير ووجه الوجه الاخير من لام التعريف  
 يعني انه لتكثير المعنى المطابق فعلي هذا القول اجتماع في نحو رجل ويغترقا  
 في نحو زيد وصه هذا هو معنى كلامه وهو مبني علي ما نقل عن بعض الحكماء في  
 الحاشية التي نقلنا ما سابقاً وكل هذه تعسف لا طائل تحتها وهو لا يوجد  
 اي المعنى المطابق ثم الحصر بالنظر لقوله المستقل فلا ينافي ان المعنى المطابق  
 يوجد في الفعل والحرف لكنه في الفعل يحتاج لذكر الفاعل وفي الحرف يحتاج لذكر  
 المتعلق فليس كل منهما مستقلاً في الدلالة علي معناه المطابق كما استقلال  
 الاسم فالمحصور مجموع الموصوف مع الصفة قال في الامتحان بعد ما ذكره وفيه  
 ما فيه ووجهه في الاول ان التمكن في الاعراب انما عرف بالاختصاص اذ لم يخبر  
 به الواضع فلو علم به الاختصاص لزم الدور وفي الثاني ان اشتراط المطابقة  
 انما عرف بالاختصاص فكيف يعرف الاختصاص به فلذلك قال السامع وقد  
 عرفت ان ذلك اي الاختصاص معلوم بالاستقرا ولذلك قال هناك صاحب  
 الامتحان والصواب فيه وفي امثاله الاستقرا تنوين العوض عدل عن تغيير  
 بعض بالتقويض لانه فعل الفاعل وليس هو عوضاً عن شي وهو الاحق  
 للمجموع المعنوية لا تية علي وزن فواعل كجوار وغواش عوضاً عن اليا المحذوفة  
 اعتباراً بارتفاعها وجراً كاذهبا ليه سيبويه والجمهور لا عن ضمة اليا وفتحها  
 الناسية عن الكسرة خلافاً للمبرد فعلي الاول هو عوض عن حرف وعلي الثاني

السامع ينافي  
 بوجه الاختصاص  
 في التمكن والتكثير

اي فيما سبق في فرع فواض  
 الفلج حيث قال في الجواب  
 عن لزوم الدور قلت ذلك  
 معلوم بالاستقرا

معرفة



عن حركة واللاحق لادعوضا عن الجملة التي تضاف اليها في نحو يومئذ وحينئذ وسا  
 ووفئذ ولكل وبعض عوضا عن المضاف اليه اذ انونا وقطعا عن الاضافة وحقق  
 في التصريح ان تنوينه تنوين يمكن يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها فقول  
 السادح تنوين لعوض عن المضاف اليه ليس شاملا لجميع اقسامه بل لتنوين اذ  
 اولها ولكل وبعض على جعل التنوين فيها للموض قال في حاشية الامتحان لم  
 يذكر ما كان عوضا عن الحرف لانه يتوقف معرفته على تفصيل بحسب في بحث غير المنصرف  
 ثم وقد قلده هنا فقيد التنوين كونه عوضا عن المضاف اليه ليجز ما كان عوضا  
 عن حرف وان كان ما ذكره من التقليل لا يجري هنا فلو اطلق تنوين الموض و جعل  
 شاملا لجميع اقسامه لكان اولي اذ التقييد في الامتحان للغرض المذكور وهو هنا  
 غير منظور لمقابلة اي في مقابلة يوجد ضميره يعود لجمع المذكر السالم  
 فانه اي الجمع المذكور حرف هو النون فاذا اضيف سقطت كما في صا لحي  
 القوم اصله صا لحيين سقطت نونه للاضافة في مقابلته اي مقابلة الحرف  
 الساقط بالاضافة في الجمع المذكور حرف يسقط بها وهو التنوين نقول مرت  
 مسلمات بالتنوين فاذا اضيفت مسلمات القوم حذف التنوين ليكون  
 الفرع وهو جمع المونث والاصل الجمع المذكور هذا اي جعل تنوين جمع المونث  
 السالم للمقابلة وابدع الحاشي بانه ليس للتمكن لانه اذا سمي بمسلمات مثلا امرأة يثبت  
 فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتأنيث ولا للتشكيك لوجوه  
 فيما كان علما كعرفات ولا للموض لعدم مساعده المعنى ولا للترشح لوجوده في  
 غير اخر الزبات وانكر الزخشي تنوين المقابلة فجعله في امكنة للتمكن  
 وذلك لانه لا يجعل العلم من مجموع المونث غير منصرف ولا يعترف بالتأنيث في  
 جمع المونث ويقول التأنيث علامته الجمع وليس لمحض التأنيث حتى يؤثر في  
 منع الصرف ولا يصح تقديرنا فيه للتأنيث لان وجود هذه التأنيث عن تقدير  
 تاخر في والالاجتماع علامتا تأنيث ومن اراد التفصيل فليس فيه شي زائد  
 على ما ذكرنا وان تعلقت نفسا لعبارة فمن نورها قال والمقابلة لنون  
 الجمع المذكور السالم مسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما يجعله تنوين التمكن لانه

في نحو عرفات مع منع الصرف للتأنيث والعلمية وعند الزخشي نحو عرفات منصرف  
 وتنوينه للتمكن ولا وجود عند المقابلة لان فاه غير مختص بالتأنيث لدلالته  
 على الجمعية ايضا فلذا ثبت بالتا فضعفت عن المنع ومنعت تقدير اخرى فصار كما انفا  
 انتهى فانها خربت ان لا جناحا تشبه الطير ومن حيث ان لا رجلا كرجل الجمل  
 تشبهه فللتشبه الاول تغد نفسها من الطيور فلا تحل كالجمل وللتشبه الثاني تغد  
 من الجمل فلا تنظر كالطيور وهذه التأنيث لا تمنع لدلالته على الجمعية ومنعت  
 تقدير اخرى لدلالته على التأنيث لافضائي ايصال ومعنى الفعل هو اكد وذلك لان بعض الافعال  
 يعني الحذف بنفسه لا يرتبط بالاسم لقصوره فيحتاج لمعاون وموصل يرتبط  
 به او شبهه كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما او الماولة كصلة الموصولا  
 الحرفية لانها تاول بالمصدر نحو عجت من ان تضرب اي مرضيك فلا يدخل اي  
 حرف الجر وضمير التثنية يعود الى الاسم او الماولة بان هذا منقوض اعلم ان تقرير  
 الدليل هكذا حرف الجر لافضائي معنى الفعل و شبهه الى الاسم وكل ما كان كذلك فهو  
 مختص بالاسم التثنية حرف الجر مختص بالاسم فاسار للصغرى بقوله لانه لافضائي وطوى  
 الكبرى وذكر النتيجة وهي قوله فلا يدخل الا يا حاما لان قوله فلا يدخل من معناه هو  
 مختص بها فكبري الدليل يتوجه عليه المنع بان يقال لا نسلم ان كل ما كان لافضائي  
 معنى الفعل الى الاسم مختص به بسند لم لا يجوز ان يفضى معنى الفعل ولا يختص بالهزة  
 والتضعيف فهذا نقض تفصيلي لوروده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند  
 نقول ورد بان هذا المشار اليه الدليل الذي ذكر صفراء وطوي كبراه وقوله منقوض  
 اي يمنع الكبرى نقضا تفصيليا وقوله بالهزة والتضعيف بيان لسند النقض  
 فلا يصح جعل الا فضا لانه لعدم تمامية الدليل وايضا قد جعل الا فضا حاد اوسطا  
 في القياس وهو علة في ثبوت الاكبر للاصغر على ما هو قاعدة القياس ولم يتم  
 وكونها مستل وضمير التثنية يعود للهزة والتضعيف والجر قوله لا يدفع هذا اي  
 النقض المذكور لوجود الا فضا لتقليل لعدم الدفع وتوضيحه انه عند ورود  
 المنع على المعطى يطلب منه تصحيح المقدمة الممنوعة وذلك بان يشبهه بالدليل او يبطل  
 السند اذا كان مساويا لان باطلا ثبتت المقدمة الممنوعة اذ معنى كونه مساويا



مساواة لقيض الممنوع فيبطلانه يبطل نقيض الممنوع فيثبت الممنوع او ينتقل ليل  
 اذ غير الدليل الذي توجه على مقدمه المنع وليس هذا انما هو وجه فهمنا المنع ورد  
 على الكبرى والسند مساو وبيان ان قولنا كل ما افضي معنى لفعل الى الاسم يخص  
 به يناقضه ليس كل ما افضي معنى الفعل الى الاسم يخص به ومساوي هذه السالبة  
 الجزئية في التحقق هو الهمزة والتضعيف اذ يتحقق فيهما السلب الجزري فاذا اردنا  
 ابطال الاستناد بالهمزة والتضعيف فانما يكون باطلا لا افضا فيها ولا يصح  
 بل هو مكابر لانه من قبيل انكار المسهورات واما كونها من حروف المباني وحروف  
 الجزر حروف المعاني فلا ينفع في الابطال ولا يصح ابطال السند لتثبت المقدمة  
 الممنوعة او الانتقال لدليل اخر بالتمسك بكونها من حروف المباني فصحة قول لا يدفع  
 هذا النقص في كل من ابي الهمزة والتضعيف وحرف الجزر ولو سلم ذلك  
 اي دفع النقص لمذكور بالتمسك بكون الهمزة والتضعيف من حروف المباني وهذا  
 على تقدير اخا المعان اي لو فرضنا صحة الدفع وجواب لو هو قوله فلا ينتم  
 التقريب وقوله فالا فضا تعليل لقوله لا يتم التقريب قدم عليه والتقريب في  
 عرف النظر سوق الدليل على وجه يستلزم المذموم والتقريب انما يتم اذ التبع الدليل  
 عين المدعي وما يساويه والاخص منه مطلقا واما اذ التبع الاعم فلا تقرب  
 كان يكون المدعي موجبه كلية وينتج الدليل موجبه جزئية وما هنا من هذا القبيل  
 لان المقصود افادة ثبوت الاختصاص لجميع حروف الجزر وذا انما يكون اذا ثبت  
 للجميع الا فضا لانه علة في ثبوت الاختصاص لا وقولنا في الدليل حروف الجزر  
 لا فضا معنى الفعل الى الاسم لا يصح ان يجعل الصوري كلية بان يقال جميع حروف الجزر  
 اذ لمصدق نقيضه وهو بعض حروف الجزر ليس للا فضا فهي مهله في قوة الجزئية  
 ينتج دليل جزئية والمطلوب انما هو الكلية تامل واعلم ان التعليلات الادبية  
 مناسبات تلتزم بعد الوقوع والحصول لا انما علة موجبه للحكم حتي يناقش فيها  
 هذه المناقشات وتخرج على قواعد المنطق والاداب فان من سلك بها هذه المسالك  
 فقد صار عانيا لتكلفت لا يجد لا عانيا دون الكلا فان من حروف الجزر  
 ما لا يتعلق كالزوائد ورب وحاشا فلا يوجد في الا فضا لعدم التعلق ليس لا

اي ليس الوجه الا الاستقفا لا استدلالا على الاختصاص انما يكون بطريق الاستقفا فقط  
 لسلامة عما ذكر ولان التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد  
 فانما تدخل على الفعل اظهر لان التعبير باللام يشمل لام التعريف وغيرها مع  
 ان المقصود لام التعريف ارادوا به لام التعريف بجعل ال في اللام عوضا عن  
 المضاف اليه او بجعلها المفعول الخارج بارادة اللام السامع فيما بينهم هو  
 اللام وحده لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه توافق  
 النقيضان في الدال وتوافق دليلهما ثم الحصر المستفاد من العبارة اضافي اي ليست  
 الهمزة ولا مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف الدال ايضا يكون اداة التعريف  
 لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف  
 لجواز تحريكه كلساكن عند الابتداء والجواب ان التحريك غير مناسب اذ التحريك  
 بالفتحة والكسرة يوجب الالتباس بلام الابتداء والجر والفتحة يوجب  
 الثقل واما اختيار الهمزة فلانها حرف تزداد في اول الكلام عند الحاجة وتفتح  
 مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الحقة فيا مطلوبة لثمة استعمالها ان الهمزة  
 يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف لتعيين المعنى المطابق  
 كذا علل الجاهلي تبعا للرضي قال العصام وهو ضعيف جدا لا تنفاضه بمثل عندي  
 الاسد الرازي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التراما ومثل الحسن والصعب  
 فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعبرة في مفهوم الحسن ولا يشرب  
 للصفة والنسبة المعبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام قالوا في ان يقال  
 ان التعريف والتشكيك يتفقان على اللفظ وكذا اعلاما فلما لم يكن في الفعل  
 علامة تنكير لم تدخل عليه اللام واجيب عن اعراض العصام بان دلالة الاسد  
 على السجاعة انما تكون الترامية ان لو ارد به الموصوع له وقد مر جوابان الدلالة  
 على المعنى المجازي مطابقة وان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوبة  
 اليه الحسن ونحو ان اللام قد تكون لتعيين لفظ مدخول فانه ذكر في بعض كتب  
 النحوان اللام الداخلة على المعرفات بالتعريفات اللفظية التي لا يراد منها المعنى  
 بل اللفظ ليس لتعيين المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة كالد في قول السيد

سنة ١٢٠٠  
 وكون الرازي  
 اي خطأ في



في شرح خطبة المواقف الفيض الرهاب هذه اللمعة لتعيين نفس اللفظ هذا خلاصة  
ما ذكره عبد القصور ويكنى بجواب بان هذا لندرتة ينزل منزلة القدم او ان اصل الاسم  
ذلك فلا ينافي تخلفه لما ذكر في بعض المواضع تنبيه على تعديل للنفي والبواقي  
كتاب الفاعل ومفعولات النواحي محقة التقديم وقد يخالف وياخر جوابا او  
وجوبا كما فصل في محله وحق الثاني التاخير فلا يتقدم اصله وان جاوز  
بعض تقدمه ثم الظان الضمير اي ضمير كونه حينئذ اي حين اذا عاود الضمير  
للسم . معلوم لانه لا يوجد في غير ضرورة الحكم باختصاصه به لفوق ذلك  
قال فلا يفيد الخبر وان بفتح الهنق عطف على قوله ان الاختصاص اي وعلى  
تقدير عود الضمير للسم يلزم ايضا الدور وقوله معرفة اي معرفة كونه مبتدا او فاعلا  
بانه اي الضمير في كونه المحذور ان اي عدم الافادة ولزوم الدور  
خصوصا النوعي وهو الاسمية لان الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا  
الكلمة ما ذكره سراج الكافية عند قوله ابن كاجب والاسناد اليه فقال الجامي  
والمراد به كون الشيء مسندا اليه فقالوا في توجيهه جعل الضمير عاذا على شيء  
مع كونه المنبأ من مفعول عبادة المصان ضمير اليه في الاسناد اليه راجع الى الاسم  
اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة في المراجع شيء سواه لانه لو رجع الى الاسم  
لخلا الحكم عن الفاعل وايضا لا يصح كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم  
لان معرفته بعد معرفته الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندي في شرحه والاسناد  
اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية  
المستفادة من لفظ اليه المخصصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرفه والمراد بالطبيعة  
النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم اي بملاحظة هذا وهذا جواب سوال مسدود  
قانه قبل الحكم باختصاص الاسناد الى الاسم غير مفيد اذ الضرورة كافية في امره  
فلا حاجة الى خبر عنه لكونه لفوا فاجاب بقوله والحكم عليه كما قال بعض من  
حسن له مقام ان ما ذكره هنا من هذه الكلمة ليس بشيء اذ لا معنى يكون الشيء  
مسندا اليه او ان الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم كانه يكتفى على اهل البصر  
بل الضمير راجع الى الاسم قطعاً والمعنى الاسناد الى الاسم من خواصه او كونه

مسندا

مسندا اليه من خواصه ولا شك ان هذا الكلام مفيد ودعوى براهنة هذا الحكم وعد  
افادته ذهول عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع كونه اسم مسندا اليه كونه الاسناد  
اليه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد على اصل وجود الشيء . ان الفعل  
موضوع قال عبد القصور يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الي امر مرتبطة به  
لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظت لا على وجه منساق الي شيء ومنساق اليه  
شيء فلذا كان صالحا للمتنقابين لاسناد الاسم للفرض لما سبق انه موضوع  
لمجموع الحد والنسبة والزمان فلا يستعمل الا على وجه يصح منه هذا الفرض  
بشهادة الاستقرا وما الاسم فانه وضع لان يكون تارة مسندا واخرى مسندا  
اليه واورد ان الفعل قد يستعمل غير مسند لغرض اخر كما لا فاعل الناقصة على  
القول بانسلاخها عن الحد فانها لا يثبت امر للمبتدأ بالاسناد فتكون كالاسم  
موضوع لا غرض شيء واجيب بانه مسندا بدارادة الموضوع له وما ذكر ليس  
كذلك لان الانسلاخ المذكور وقع استعمالا لا وضعاً والمسند اليه مبتدأ خبره  
قوله لا يكون والجملة حالية وقوله مبتدأ او فاعلا حال من المبتدأ على رأي  
فلو كان اي الفعل فالضمير المستتر في كان الذي هو اسم يعود للفعل ولو اظهر  
لكان اوضح عن وضعه وهو اسناد مصدره لشيء اي وخروج الكلمة عن  
خلاف ما وضعت لاجله غير جائز وانما الجائز بطريق المجاز ما يستعمل في غير  
الموضوع له لا ما يستعمل في غير ما وضع لاجله وفرق بين ما وضعت له الكلمة  
وما وضعت لاجله فالثاني لا يخرج عنه الكلمة ابداً والاول قد يخرج بالتجاوز  
فتدبر لا يراد منه الذات على تقدير كونه مسندا والمفهوم على تقدير  
كونه مسندا اليه وقوله مع اي في اي واحد قيد لا بد منه في صحة التقليد  
والا فالاسم يراد منه الذات اذا وقع مسندا اليه والمفهوم اذا وقع مسندا لغيره  
في حالتين مختلفتين واما الفعل فقد لوحظ في مفهومه ارتباطه بغيره .  
وهذا امر لا يفارقه فلو جوز كونه مسندا اليه لزم ارادة المفهوم الذي هو  
المعنى الوضعي وارادة الذات من حيث الاسناد في ان واحد وهو جمع بين متناهيين  
والحرف منصوب معطوف على الفعل اي وان الحرف اي كونه الشيء



مضافا قال الجاهلي وانما فسرنا الاضافة بكون المسمى مضافا لان الفعل والجملة قد  
 يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا  
 بتاويل المصدر اي يوم تنفع الصادقين صدقهم كما قول لان الفعل والجملة اشارة  
 لاختلاف المذهبين ذهبا بن اجماعنا في الاول والبعض للنائي قال الشيخ الرضي  
 الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو انتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل  
 وحده كما ان الاسمية في قولك انتك زمر الحجاج احيرني المضاف اليها واما من حيث  
 المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقوله وقد يقال هذا بتاويل  
 المصدر كما قال عبد الفقير ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق  
 من اختصاص الجرفان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص الامر مستلزم لاختصاص  
 الملزوم ولعل يخالف قول المصنف فيما سياتي ان المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل  
 باي عن الاضافة اليه كما ياتي عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قبله والربيل علي  
 ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو انتك  
 يوم قدم زيد الحار او البارد قال عبد الفقير واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال  
 ونجس مثله في كلامهم

فیه

فيه لا يوجدان معا اي التعريف والتخصيص وحرص وجودهما معا في الاسم  
لا ينافي وجود احدهما وحده في الفعل واعلم انه وقع في عبارة الجامي هكذا ووجه  
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به لحذف  
الساكن التخفيف هنا لانه قصر الاضافة على المعنوية وكل من كان الجامي شاملا لها  
واللفظية وزاد معالما انه قد نوزع في اختصاص التخصيص بالاسم لوجوده في  
الفعل قال عبد القوم المراد بالتخصيص تقليد اشراك الافراد ولا يراد بالفعل  
الا الطبيعية فلا يقبل التخصيص وفيه تامل الجواز ان تقول ضرب يوم مريد به نفس  
الطبيعة ولا نسبة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا تخفى ان هذا النوع من التخصيص  
جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جرمية فيه باعتبار معناه المصدر  
وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم فلنا المعنى المصدرى سواء كان في قالب المصدر  
او الفعل صالح لذلك لتنفيذ وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل  
مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل قال العصامي مجيبا وكذا ان تقول  
الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحد الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبة  
الي الفاعل والمفعول ابدأ على وجه لا يجمع النسبة على وجه الاضافة بتقدير  
حرف الجر ثم واجاب ايضا بالسبوي بان التعريف والتخصيص ليسند عيان استقلال  
في الملاحظة والفعل لا يتم بدون الفاعل والحرف مدلول في عين لا في نفسه  
فلا يلتفت الي ما قيل من ان عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل  
نظرا واما الثالث فلانه تحذف التنوين وما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك  
في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طرد الباب انتهى  
وهذا تعلم انه لا وجه لقوله معانا ملر واللفظية جواب سوال مقدر هو  
ان ما ذكر في وجه الاختصاص لا يشترط الاضافة اللفظية اذ لا تنقيد تعريفها ولا  
تخصيصها بل تنقيد التخفيف فقط فاجاب بانها فرع للمعنوية وقد ثبت الاختصاص  
للأصل فيثبت للفرع واللفظية اي منسوبة للفظ فقط دون المعنى لعدم سرانها اليه  
وعلائذ ان يكون المضاف صفة مضافة الي معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه  
ولا تنقيد لا تخفيفا في اللفظ اما في المضاف فقط تحذف التنوين او حذف



نون التنشئة والجمع واما في المضاف اليه بحذف الضمير واستئان فيه او فيها معا  
 نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين  
 وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستئان في الصفة ولا تفيد تخفيفا في المعنى  
 بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة الفعل بازاما يسقط من اللفظ بل المعنى  
 على ما كان عليه قبل الاضافة الى ما كان في طرف الكلام فيكون تسمية  
 الحال باسم المحل غير جزم منه ولا مستقل بنفسه بيان وتفسير لما في طرف  
 الكلام وجانبه او حاله منه او من ضميره وقوله مستقل عطف على جز ولا تاكيد  
 للتبقي احتراز بالاول عن المسند والمسند اليه فان كلامها جز منه وداخلة فيه وليس  
 في جانبه ثم ان هذا محمول على الاغلب برئدك اليه قوله فيما بعد وان الحرف  
 قد يكون جزا منه وبالتالي عن مثل زيد في ضربت زيدا فانه وان كان في طرف  
 الكلام لكنه لا استقلال له كانه ليس في جانبه ومتعلقا به فلا تليق التسمية بالحرف  
 فهذا الوجه لا طراده وعدم وجوده في غيره اولى ما ذكره الفاضل الجاني من انه  
 في طرف اي في جانبه مقابل الاسم والفعل حيث يقمان عمدة في الكلام وهو لا يقع  
 فانه يوجد فيها ايضا لكونها في جانبه مقابل له وفيما لا يقع عمدة من الاسماء  
 مثل زيد في ضربت زيدا في الاطراد في وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده  
 اعجب واعذب ويعلن دفع الاول بانها لم يسميها به للتمييز ولم يعكس لوجود وجه  
 التسمية بغيره فسميها لكن عدم الورد اصله اولى ثم انه ينبغي ان يحل قوله  
 وهو لا يقع على الاغلب ايضا لكن ليس في كلامه ما يشعر به كما في كلام السارح  
 وقال الفاضل الفهم الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافها وجهه انه  
 لا يراد الثاني وانه لا يحتاج اليه ان يحل قوله لا يدل على الاغلب وان ما ذكره فيهم  
 من قول المص في هذا المحل بخلاف ما ذكره الفاضل الجاني فانه يتوقف على  
 بحث الكلام ولذا قال كما استمر في الثاني فانه ذكره الخمر اولى منه ايضا  
 فافهم قاله السارح في حاشية الامتحان وبه يعلم وجه عدوله عن تعليل الجاني  
 بتعليل صاحب الامتحان ولا مقصود بالملاحظة عطف على لازم على  
 ملزوم لان عدم الاستقلال بالفهم يستلزم عدم قصد الملاحظة وهو

مستحق

ان قوله صاحب الامتحان كانت في اللفظ المذكورة

بني فاجره

المتعلق

المتعلق بيان للغير حتى اذا قصد اي معنى الحرف مع قطع النظر عن كونه حالة  
 بين سببين والمعرفة لها وهذا مقابل قوله ولا مقصود بالملاحظة ومعنى اسم  
 بالتركيب الاضافي ويصح التركيب التوضيحي اعني معنى اسميا لكن الرسم لا يساعد  
 وعطفه على ما قبله عطف لازم على ملزوم من حيث هو حالة بين السير والبصر  
 اي لا مرجح هو هو بل مرجح انه حالة للطرفين ومن منسوباتها لمعرفة  
 حالها يعني السير والبصر يعني وسيلة لمعرفة ان السير مبتدأ من البصر والبصر  
 مبتدأ منها ولذا اي ولكن ذلك الابتداء ملحوظا من حيث هو حالة والتلازم  
 حيث هو هو وهو علة لقوله لا يصلح ان يحكمه قدمه عليه للحصر اي عدم صلاح  
 الحكم عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية لا يلتفت اليه قصد بل بالتبع فلا يتفقه  
 السامع الا بتفقه متعلقة بخصوصه لان تعقل النسبة المخصوصة مخصوصة بالانحصار  
 بدون تصور الطرفين بخصوصيةها وذلك لتفقه لا يمكن الا بدكر المتعلق صريحا  
 لكونه ملتفتا بالذات واذا لوحظ ذلك اي الابتداء المخصوص الذي هو معنى من  
 قصد اي ملاحظة قصد بان قصد اليه مرجح هو هو لا مرجح كونه حالة بين  
 سببين والتعرف حالها صار اي ذلك الابتداء ومعنى بالتنوين  
 للفظ الابتداء اي يودي بهذا اللفظ وهو عطف على قوله معنى مستقلا  
 في ضمير معنى الاسم والفعل اي الذات واحكام كالسير والبصر فان الاول حدث  
 والثاني ذات فمراده بمعنى الاسم والفعل ما عبر عنه سابقا بقوله السير والبصر  
 وقس عليه غيره وهذا اي ما ذكر من كون معنى الحرف ملحوظا في ضمير معنى الاسم  
 والفعل في هذا اي التقرير السابق في تبين معنى الحرف من ظاهر اي ظاهر  
 قوله علي معنى في غيره حتى قال السعد في مطوله ان معنى الدلالة علي معنى في  
 غيره ما اشار اليه بعض المحققين من الحاجة ان الحرف ما دل بنفسه علي معنى ثابت في لفظ  
 غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه علي التعريف الذي هو في الرجل  
 وهو في قولنا هرا قام زيد يدل بنفسه علي الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد  
 ومردده السيد في حاشيته بانه ان اريد به ان معناه قام بنفس الغير فهو ظاير  
 لان الاستفهام قام بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه

يعني ارضي



بمعنى غيره فيما حقيقيا فباطل بضم ما ذكرنا ولا يلزم ان يكون مثل السواد  
 وغيره من الاعراض حروفا لانه على معاني قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به  
 تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على  
 معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد وما علم ان معنى الحرف ترك  
 افهام الفصل حتى فرده السيد الشريف برسالة مستقلة ورايت على تلك الرسالة ترجحا  
 لبعض فضلا المفرد وهو العلامة ابن يعقوب من المتأخرين ولم يخرج على مقامه السيد  
 كلاما رابطة مما عاين الله اليها وكل عزيز لوطنه عدل عنه اي اعرض  
 عنه عدا بعض النظم معنى اعرض . . . . . وخرج به اي بوصف المعنى بعدم الانتقال  
 فالمجموع غير مستقل لان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل  
 لا بد في دلالة اي الفعل عليه اي على المعنى المطابق في ذلك الفاعل بناء على ان النسبة  
 المعتبرة في مفهوم الفعل هي النسبة الى فاعل معين وذكر بعض ان النسبة  
 المأخوذة في مفهومه هي النسبة الى فاعل ما فيكون المعنى المطابق مستقلا وعلى  
 هذا الاشكال لعدم صدق اي التعريف وقوله لعدم دلالة على معنى  
 تضمني تغليب لعدم الصدق وذلك لان الحرف انما يدل على نسبة جزئية وهي  
 بسيطة لا جزئية فدلالة على معناه مطابقة وليس له دلالة تضمنية  
 وان اريد الاعم اي من التضمنية والمطابقة ولا مجال هنا لارادة الالتزامية التي  
 هي لدلالة على الخارج للاراد لان المراد هنا الدلالة المعتبرة في مفهوم المقسم  
 وهي دلالة اللفظ على معناه الموضوع له والدلالة الالتزامية ليست بهذه  
 المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ عليها عقلية لزم ما لزم ما  
 فاعل لزم وقوله في المطابقة اي في ارادة المعنى المطابق وهو دخول الفعل في  
 تعريف الحرف اذ يصدق عليه انه دل على معنى غير مستقل باعتبار معناه المطابق  
 قلت المراد الاعم زاعلم انه وقع للشارح هنا رتبك عظيم وانقصار  
 عن تقرير الجواب بدون طائل وسو تصرف في نقل عبارة الامتحان ونحن نورد لك  
 عبارة الامتحان ثم تذكر لك الجواب عن الابد هنا قال في الامتحان عند قول  
 البيضاوي وهو حرف لودل بغيره اي لو وجد جنس الدلالة له بسبب ذكر

غير

غيره فقط ثم شرح معنى الحرف بما نقله الشارح هنا وقال عند قول البيضاوي والافضل  
 اي وان لم يدل بغيره بان وجدت دلالة ما بنفسه ولو تضمنية والالم بصركة فقط  
 اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فان دفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالدلالة  
 المطابقة لزم كون الفعل حرفا اي اخر ما ذكره الشارح هنا في تقرير الاعتراض  
 اذا علمت هذا نقل ان صاحب الامتحان تعسف جدا حيث ذكر الاعتراض على تعريف الحرف  
 في اثبات بيان الفعل وحقة التقديم عليه لانه مرتبة شرح الحرف وايضا ان قوله فان دفع  
 بتقديرنا ان لا يذهب الفهم الى تقدير فقط في تعريف الحرف بل يذهب للتقدير الواقع  
 منه في شرح الفعل لانه ايهام المقدر وذكر هذا الكلام في شرح الفعل فينبغي ان الفهم الى  
 التقدير في حد الفعل ولا يكاد يدرك ان المراد فقط في جانب الحرف الابدشدة النازل  
 وما وقع للشارح هنا من قوله قلت المراد الاعم انما لا يستحسن في طريقه ارباب الترتيب  
 لا يلام الصانع ان الجواب له مع انه ما خوذ من الامتحان كبقية ما ذكره في شرح الحرف  
 وقد ترك الفرد لصاحب الامتحان مع انه كلف منقول منه ثم ان تقدير فقط في عبارة  
 البيضاوي راجع لقوله دل بغيره فقط اي الدلالة على المعنى بذكر الغير فقط لا بنفسه  
 يعني واما الفعل فتقديره بنفسه على الحد وقد يدل بغيره وهو الفاعل على مجموع  
 معناه فلم يدخل في تعريف الحرف بسبب الحصر والقربية على هذا قوله في حد الفعل  
 بان وجدت دلالة ما بنفسه وعبارة المثنى هنا ليست كعبارة البيضاوي لانه لم  
 يذكر في لفظ الميز حتى يقيد بالقطعية لا فراجح الفعل لانه يصدق عليه انه دل  
 بغيره ويتم ما يثبت عليه من دفع الاعتراض وقوله الترتيب ظاهريه ظاهره ان المشر  
 يتفقا الاعتراض وضمف الجواب كيف وعد لصاحب الامتحان عن تعريفه تهم  
 للحرف الى هذا التعريف فربية على اختيار تعريف سالم عن ورود امثال هذه الاعتراضا  
 فاني يستقيم للشارح ان يقر باعتراضه على تعريف البيضاوي هنا مع كونه عدل عنه  
 تباعد عن ذلك فالحق في الجواب ان يقال ان المراد بالمعنى في تعريف الحرف المعنى  
 المطابق ولا بد الفعل لان دلالة على المعنى المطابق الغير المستقل انما يكون حيث  
 يذكر الفعل الفاعل ويدون ذكره انما يدل على المعنى التضمني اي كدب وهو مستقل  
 فلم يدخل في تعريف الحرف لانه بصد دلالة اللفظ المفرد ودلالة الفعل حيث يذكر

تقدير



الفاعل من قبيل دلالة المركب فاستقام الكلام واضمحلت الاوهام فان قلت ان  
الحرف لا يدل على معناه الا بالغير فقول في التعريف ما دل اي غيره فهو وان لم يذكر  
لكن مراد فالجواب انه لما لم يصح بلفظ الغير لم يدخل الفطر باعتبار معناه المطابق  
فان ابيت الاسئول التعريف له بنا على ان المقدر كالتأنيث وان المراد بالمعنى  
الواقع في التعريف المعنى المطابق فلنا منذ وخذ عن السئول محمل الغير على غير  
مخصوص وهو المتعلق لا على مطلق الغير حتى يسهل الفاعل فالجواب الذي  
لا تنطق اليه شبهة هو ان براد في المعنى في تعريف الحرف المعنى المطابق وقوله هم  
ما دل بغير المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا للمعنى الحرف والفعل وان صدق  
عليه انه يدل على معناه المطابق بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل ولفظ  
فقط مفترق لم يبين مكان تقديرها ولعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط  
فيرجع قيد فقط المعنى الغير المستقل اي دل على هذا المعنى لا على غيره بخلاف  
الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى المطابق ومعنى مستقل وهو  
المعنى التضميني وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله ولكن لا فرينة هو  
معنى قول صاحب الامتحان ولكن في فرينة الحرف خفا فان المراد بفرينة الحرف قيد  
فقط اي واذا لم توجد فرينة لا يصح التقدير لان المقدر لا يدل بفرينة  
وصرح في جواب سوال مقدر وهو انه كيف يصح تقي الفرينة على التقدير وقد  
ورد الاعراض على محله وهو فرينة اجاب بما ذكر وهذا كله محمل لان الفرينة  
فيما نحن فيه وفي امثاله ترجع عند النظر لتحرير المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر  
من اللفظ كارادة الخاص من العام او تقييد مطلق كما في ما نحن فيه على ما سلكه هو  
وامتنان يكون مقبولا وثائق لا وفراستوني تفصيله ساجقني زاده في تقرير القواعد  
فالاعراض من قبيل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون فرينة على سى مراد  
من موزده اذا الاعراضات كلها مبينة على الظاهر وترك التاويل والالام نورده  
والا فقيده من قبيل صاحب التعريف فكون مجرد ورود الاعراض لا يكون فرينة  
لانها في صحة تقرير المراد فانه لما ورد الاعراض المذكور اجيب بتحرير المراد وهو  
التقييد باللفظية فكون الاعراض ليس فرينة لانها في وجود فرينة اخرى توضح

من المقابل او المقام ونحو ذلك للتراخي اي المهمة وقد خالف في ذلك الفراف قال  
انما قد تختلف بدليل قولك اعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان ثم  
في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخباريين وجعل من بين ما لك ثم اتينا  
موسى ككتاب ولو جعلت ثم هنا لترتيب الاخبار في كقول  
ان من ساد ثم ساد ابن ثم قد ساد قبله كدجته  
لكان وجه احسن انه كثير ما يستعمله المولعون الزمان نسبة للزمان  
اي ان زمن تعريف العامل وتقسيمه موزع عن زمن تعريف الكلمة واقسامها  
وقوله او الرتي قال القسام ثم للتراخي في الزمان وتستعار للتراخي في الترتيب  
فيكون سادها على رتبة ما قبل او ادني منه وما هنا من قبيل الاول لا رت  
معرفة مفهوم العامل واقسامه من قبيل المقاصد وما تقدم من الحكم واقسامها  
من قبيل المبادي اظهر فاعلم ما ضمني يعود للمصنف اي اني بالعامر  
اسما ظاهرا وما اسم هذا التركيب اذ يتبادر منه بالنظر الاول ان اظهر  
افعل تفضيل في ظاهر والمعنى عليه والترتيب الرتي وهو اظهر ولا يهتدى  
لكنه فعلا لا بعد التامل في قوله مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع  
تقيل يكون النظام الاضمار وقوله لبعده اي لبعده المرجع تقيل لقوله اظهر  
وللتبنيية معطوف على قوله لبعده علته ثالثة لا ظاهرا ما صدق  
عليه اي ما حمل عليه مفهوم العامل وبني الافراد فيما صدق بي الافراد مثلا  
ما صدق الانسان افراده من زيد وعمر ولصدقته اي حمل الانسان عليه ومزده  
بالاول العامل المذكور في قوله الباب الاول في العامل وبالنسبة للعامل  
المذكور هنا فالعامل الاول مراد منه الافراد والعامل الثاني مراد منه المفهوم  
وما قيل في جواب سوال مقدر كانه قيل كيف يستقيم القول بتقايير  
العامل في الموضعين مع ان المعرفة في اجاب بانه اعلي لا كلي قال من لا خسر  
في راة الاصول واعادة النكرة والمعرفة بالمعرفة سوا عرفت باللام والاضافة  
يقضي الاتحاد بين المدلولي الاول والثاني لان الظاهر المتبادر هو العهد  
والاعادة بالنكرة يقضي التقايير بين المدلولين لانه الاصل ولا موجب



للمعتمد والاتحاد فحصل أربع صور إعادة المعرفة معرفة والتكرع معرفة والتكرع  
 نكرة والمعرفة نكرة والاصل في الاولين الاتحاد والاخيرين التغاير الالمانح كما  
 تغايرت المعرفتان في قوله تعالى وانزلنا عليك الكتاب مصدقا لما بين يديه  
 من الكتاب والنكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الي قوله تعالى  
 انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا واتخذت النكرتان في قوله تعالى وهو  
 الذي في السماء وفي الارض واتخذت المعرفة والنكرة في قوله تعالى انما  
 الحكم الله واحد لما عرفت من المراد بالاول الافراد ولا يصح ارادة المعنوي  
 لان الاحوال ليست تثبت للمعنوم بل للافراد وان المراد به هنا المفهوم لانت  
 التعريف لالافراد فيها متغايران قطعاً ما اي شي استعمال كلمة ما في التمر  
 مع انه بالعرض العام اسبه كاضرب به بعض المحققين اما لانه يجري على مختار المتقدسين  
 واما لانه من ذكر العام واردة الخامس من نقل عن الفارسي في هوائى التلويح  
 لفظاً او غير تميم في العامل بشموله اللفظي والمعنوي اوجباي استلزام  
 فالاجاب بمعنى الاستلزام لا بمعنى مصطلح الحكم وهو التعليل بواسطة  
 سياي تفسيرها بالمعاني المتواردة على الاسم من الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة والمشاركة العامة في الفعل المضارع بالتثنية اي في واسطة  
 دفع به توم اضافة لما بعد وهو كون فيفسد المعنى على هذا التقدير  
 لا بهام ان الواسطة هي كوز اخر الكلمة وهو باطل بل الواسطة ما ذكرنا  
 زيادة مرفوع خبر محذوف اي هذا القيد زيادة او منصوب على المفعولية  
 المطلقة اي زاده زيادة على قول الجمهور فانهم عرفوا العامل بما اوجب  
 كون اخر الكلمة على وجه مخصوص كذا نقله عن في حوائى الجاهلي ولا بد من  
 اي الواسطة يعني لا بد من ذكرها في التعريف وعلى ذلك بقوله والانتقضى  
 التعريف اي ان لم تذكر انتقضى تعريف العامل لا معنا اذ يصدق عليها انها  
 موصوفة اي في المصير حيث قال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب  
 فان مقتضى بالكسر هو الطالب ليس بسبب الواسطة بل ذاتي لها  
 فوجب بقيد الواسطة لان اجاب العامل ليس من ذاته بل بسبب الواسطة

بالنصب مفعول لقوله اوجب حقيقيا او حكما تقيم في الاسم لان الفعل  
 ذاتها حقيقي فالاسم الحقيقي كزيد وعمر والحكمي ما اول بالاسم كالمصدر المنسك  
 من الفعل بواسطة الحرف المصدر كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه في تاويل  
 صومكم وكالجملة الواقعة موقع المفردات بدليل ان لها محلا من الاعراب فتكون  
 متاثره بالعامل معرفة او مبنية حالان من الكلمة كفعل واسما او منصوبة  
 بتقدير اعني وزيادة عطف على قوله بيان على قول بعضهم حذف  
 مفعول القول لعلمه مما سبق فذلك البعض يفسر العامل بما اوجب بواسطة  
 كوز اخر الكلمة على وجه مخصوص ولم يذكر قيد الاعراب لئلا ينتقض  
 تعليل الحكم من الزيادة والبيان في مثل غلام في اي من كل مضاف ليا المتكلم  
 وقوله فانه اي اليها ليس باعراب بل هو حركة مناسبة لا يطلق عليها الاعراب  
 لكونها ليست اثر العامل فائدة الحركات سبع حركة اعراب وحركة هنا وحركة حكاية  
 وحركة نقل وحركة ابتاع وحركة تخلص من النقا الساكنين وحركة مناسبة  
 المعاني الحقيقية اي في الاسم وقوله او المتساوية اي في الفعل المضارع انما فهم  
 من الاعراب وجهه ان المعاني المتواردة على الاسم يدل عليها الاعراب فلا تفهم  
 الا منه بوجه قول ابن الحاجب الاعراب ما اختلف افره به ليدل على المعاني  
 المعنوية عليه واحرار حركة المناسبة موقوف على الحكم عليها بانها ليست حركة  
 اعراب والعلم بالواسطة موقوف على وجود حركة الاعراب لتوقف العلم  
 بالمدلول على العلم بالدليل في اخرج حركة المناسبة بقيد الواسطة خفا وخفي  
 منه بيان التكاثر لكن لزم بدكر اي بدكر قيد الاعراب الدور  
 وجهه انه لما جعل قيد في تعريف العامل توقف معرفة العامل عليه وقد اخذ  
 العامل في تعريف الاعراب فلزم توقف الاعراب على العامل والعامل على الاعراب  
 فقول لذكره الضمير يعود للمصير في تعريفه يرجع للاعراب اي لذكر المصنف  
 العامل في تعريف الاعراب حيث قال فيما سياتي الاعراب في جامن العامل يختلف  
 به افر المعرب فيما بعد في الباب الثالث الا ان يقال اي في الجواب عن  
 تصحيح التعريف المستلزم للدور التفاضل اي محي احد في تعريف الاخر

فائدة



وبالعكس ولا يخفى ان هذا اي تعريف العامل بما ذكر لا يصلح له اي للتعريف  
الاسمي كما صرح به في الامتحان في التنبيه الذي عقده في اثنا شرح المغرب  
مذكور فيه اي في الامتحان في شرح حد الكلمة وقوله ايضا اي كذا لمعرفة ان العامل  
هو وما ذكر في الامتحان من الفرق بين التعريف الاسمي واللفظي فيه خفا لدقته  
وتحسنت ذكره ما هو الا واضح ان سألته فنقول التعريف اما لفظي واما حقيقي  
اما اللفظي فهو تعيين معنى اللفظ للسامع من بين المعاني المعلومته وان ثبت  
قلت هو تعيين معنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة للسامع بلفظ واضح  
الدلالة عليه بالنسبة اليه فماله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا  
لغة واصطلاح ولا يتصور فيه الحد والرسم وحقه ان يكون بلفظ مفرد  
مراد في اوامع كقولهم الغضنفر الاسد وسعدان ثبت فان لم يوجد مفرد  
ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وهو لا يكون الا لافادة  
السامع الذي لا يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته حتى اذا المر يعلم  
المعنى في ذاته لا يمكن التعريف اللفظي له وهو طريق اهل اللغة واما الحقيقي  
فهو الذي يقصد به تحصيل ما ليس تحاملا من التصورات فهو من المطالب  
التصورية وينقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل مفهوم اللفظ لم يعلم  
ان هو له وقد تصور بوجه ما واراد تصور بوجه اخر تفصيلا فيسمى تعريفا  
اسميا وتعريفا بحسب الاسم والقسم الاخر ما يقصد به تصور حقيقة الشيء  
ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة وهذا يختص بالموجودات فالمعدومات تعرف  
تعريفا اسميا ولفظيا اذ لا حقائق لابل مفهومات والموجودات يجوز ان يكون  
لها اسم التعريف اذ لا مفهومات وحقائق وقد تجد الحد بحسب الحقيقة  
والحد بحسب الاسم وتختلفان اعتبارا بان يضع الواضع اللفظ لنفس ما هيته  
الشي فان اخذ حجب هو مفيد لتصور حقيقة مسمى اللفظ فهو حد بحسب  
الحقيقة وان اخذ حجب هو مفهوم اللفظ وعتقل الواضع فهو حد بحسب  
الاسم وفي هذه الصورتين اذا لم يعلم وجود الشيء يكون الحد حد بحسب الاسم  
فيس لا يتم اعم وجوده ينقلب ذلك الى الحد بحسب الحقيقة هذا ما يستفاد

في كلام السيد واما الافتراض اني فلم يفرق بين التعريف اللفظي والاسمي  
وسماهما اسميا وقسم التعريف اولا الى الحقيقي والاسمي مقتضى اي طالب  
بمخرج اي بقيد الواسطة ووجه خروج ما ذكر ان علمها بطريق الحمل على  
غيرها فلا تدخل في تعريف العامل من الحروف الحارة الزائدة بيان لما لا يعمل  
بالاصالة وقوله ومثله ب فصله لانه يشبه الزايد والاصلي كما سيأتي  
والمضاف بالاضافة اللفظية لانه فرع عن المعنوية فعلم المضاف في المضاف  
اليه الجبر ليس بطريق اصالة وان بكسر الهجزة وسكون النون حرف شرط  
جاز مرحقه الدخول على المضارع اذ الهجزة من خصوصيات فان دخل  
على الماضي علم في محله وان بفتح الهجزة وسكون النون حرف مصدري  
ينصب المضارع فدخول على الماضي في نحو عجت من ضرب لوقوعه موقع  
المضارع اذ الاصل دخول على المضارع فلذلك قال اللاحق على الماضي ان  
فيكون تفرع على خروج ما ذكر فيلزم تفرع على التفرع وضمير  
ذكرها يعود للامور المذكورة الخارجية او حمل عليه بان يقول هكذا  
على وجه مخصوص من الاعراب او حمل عليه فيكون او حمل عليه معطوفا على  
اوجب والضمير في عليه يعود الى ما في قوله ما اوجب كذا اعترض  
في الامتحان وعبارته وهذا التعريف اي تعريف حرف الجر بما وضع لافعا  
الفعل او معناه الى الاسم ولو تقديرا لا يتناول الزايد ولا مثل رب  
فيكون حد الجار الاصيل فيلزم كون ذكر غير الاصيل مستقرا اذ مع كونه من  
مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه لاصاب هذا اي كجواب المذکور  
ايضا اي كالاغراض في بحث الهجرات في اوله عند الكلام على تعريف الافعال  
والعامل معنى الفعل فيه ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها  
وصاحبها هنا المتبدا وعامله الابتداء ومن ثم ضعف الحاجة مجتمعا من المتبدا لان  
العامل لكونه معنويا ضعيفا لا يقوي على علمين وقد جعل العامل معنى الفعل  
المفهوم من نسبة الخبر فقيه مخالفة لما اتفقوا عليه من اتحاد العامل في الحال وصاحبها  
واقتران الخالف وايضا ان معنى الفعل المذكور هو نبوت الخبر للمتبدا وهو لا







وهو ليس بظاهر من لعمري الصلة فان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى وسيجي  
ان حذف حرف الجر في غير المواضع الثلاثة ليس بقياس فسرهابقول اي كون  
بيانا للمراد ونصحا بالمقصر على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضا بل اقربته  
لكونه معني مجازيا التزاميا لما ذكرنا في بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا  
فيحتاج الى التفسير ايضا كذا انظر عنه قوله فالعامل الفاعل للنجمة داخل على جزا  
سقط محذوف مفهوم من الكلام السابق تقدير ان غرقت الابحار المذكور وعلته  
فنقول لك العامل **قوله** بالواسطة اي المذكورة سابقا في قوله في تعريف  
العامل ما اوجب بواسطة **قوله** وجعل مبتدأ جزم قوله انما هو اعتبار الخويين  
وعطف موجبا على محصله مراد فتم ايجابه للمعاني ذاتي وللعلام بواسطة  
فقوله للمعاني اي بالذات وعلام اي بالواسطة **قوله** واما في الحقيقة ان قال  
عبد المقور ان النجاة جعلوا العامل بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموا عاملين ليس  
علة مؤثرة بالحقيقة لانه التاثير للمتكلم وهو علامة التاثير **قوله** وجعلنا اي الالة  
بمعنى العامل **قوله** وقاله الفاضل المصمم عبارة هكذا ولا يخفى ان تعريف العامل  
المطلق مبني على ان الفاعل المؤثر في آخر المصرب هو العامل وهذا اعتبار الخويين  
وتعريف المصرب مبني على ان ما به يتقوم المعنى المقنضى للاعراب مبني على  
ان العامل هو الالة اذ دخول الباشا في الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق  
اذ الفاعل المؤثر هو الحكم والعامل هو الالة لكن الخويون جعلوا الالة كانهما  
في الموجبة المعاني ذكره الرضي بل الالة هو اللسان وجعله العامل مبني على  
التشديد **قوله** فبما علم ان ما قبل قوله وقال المصمم من قوله ايضا لكن السارج  
التي ما حقه **قوله** عروضا معني من إضافة الصفة لموصوفها اي معني عارض ورايه  
بما فاعلية او المفعولية او الاضافة **قوله** بتعلق العامل بالبالجاء للمصدر متعلق  
بافتقاره او حاله فاعله لا يعرف والمعني العارض من المضافة فيجوز التفرع بقوله  
فيوجد **قوله** ليكون اسما ضمير متصرف يعود لما افتقاره اي ليكون ذلك المقنض  
بفتح الضاد دليلا عليه اي على ذلك المعني العارض فالمعني العارض مثلا الفاعلية  
مقتضاها الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية وقس غيره **قوله** وهو اي بالافتضا

اي المقنض بفتح الضاد الذي هو العلامة تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي هو  
الفاعلية او المفعولية او الاضافة **قوله** والماضي مطوف على الحرف وكذا اما بعده  
وكذلك الخبر اي المضاف هو الاسم والمضارع **قوله** بغير اللام لاحاجة لهذا القيد اذ  
الامر عند النجاة لا يكون الا بغير اللهم وما وقع باللام فهو المضارع المجزوم قاله عصمة  
في حواشي الجاني ونقل عن السيد الشريف انه قال جعل بعضهم الجملة مزجيتي جملة  
فسما رابعا **قوله** هنا اي في قوله والمراد بالواسطة مقنضى الاعراب وقوله علي  
وجه مخصوص من الاعراب ونحوه **قوله** وخاص عطف على عام ومراده بهذا المعنى  
ما يطلق عليه اعراب اصطلاحا وهو ما اختلف احرار الكلمة اعني الحركات وما ينوب  
عنها وكونه ليس مراد هنا ظاهرا وهذا الكلام قاله صاحب الامتحان في ترجمة المرفوعا  
اننا اغترضنا ورده تخلص عنه بقوله فالوجه ان يجعل للاعراب معنيين عام وهو  
ما اقتضاه عروضا معني بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء  
فلفظي وان منع حال في اخره فتقديره او في نفسه لمحلي وهذا تابع لمقتضيه  
فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللهم وخاص بالاولين والانواع  
للعام وكذا محالها واقتضاها والمغرب في الاصطلاح 2 ما استعمل على الخاص **قوله**  
فقط يميز اسما الافعال بمعنى ان تصد بالفتا ترسيما للفظ ويصح ان تجعل جزا  
سقط محذوف تقديره هنا اذا وصلت للمضارع فانت عن ذكر غيره وعليه تكون  
الفاصلة للربط بالجواب بالشرط **قوله** وانما لم يقل وفي المضارع بدل قوله وفي الافعال  
اي البيان وهو قوله المناسبة التامة **قوله** ليحسز تغليب للتبني ان تنفي  
التعبير بالمضارع او لا لاجل حصول المقابلة **قوله** الافراد بان يقول وفي الفعل  
**قوله** للمساكنة اي للمناسبة بين قوله سابقا وهو في الاسماء **قوله** او للتنبيه عطف  
على المساكنة يعني وان الاتيان بصيغة الجمع لاجل التنبيه **قوله** كالمطلق وهو  
المضارع المبني والمستغرق وهو المضارع الذي دخل حرف التني او التني المطلق  
عند الاصوليين هو الاسم في جنسه بلا شمول ولا تعين ومعني شموله في جنسه  
انه حصه من الحقيقة محتملة لخصه كبره ومعني عدم الشمول انشا ما يدل على الشمول  
والاحاطة ليخرج العام ثم ان الفعل من قبيل التثنية فمبني مطلق والمنفي وكذا



المنهي مستغرق قال في مرآة الاصول معنى لا تضرب مثلاً لا يصدر منك ضرب والتكرار في  
سياق النفي ثم وفي موضع اخر منه ان الفعل المتعدي كمن في سياق النفي فيعم والحاصل  
ان الفعل في قبيل التكرار في الالباب لا يعم وفي النفي والنهي يعم في الجملة كمن بقية  
افساده كالمفيد بظرف او شرط في نحو اسافر يوم الجمعة وان جازي زيد اكرمه فاحو  
ذلك قوله اول النظر عطف على التنبيه والمراد بالافراد الصيغ الواقعة في التي اكيب  
كاقوم واقعد ونحو ذلك قوله فانه مسابه الضمير يعود للمضارع المعالوم لان المجهول  
مسابه لاسم المفعول والمحدث عنه وان كان هو المضارع مطلقا لكن التقييد يؤخذ من  
المقام قوله كما في صوت كتمثيل للمسابهة صورة قوله وافق في نوعها كضرب  
وضارب او لا كضرب وناصر قوله وصيغة الجمع اي في السكنات قوله او المساكلة اي  
للمركبات قوله قال المصراي في الامتحان ذكر هذا الكلام في اننا اعراض او رده على تعريف  
المصنف اليه قال والتفسير بالمفرد لا ضمير الجمعة باللام والتقوية بمسالة  
اليمن ليس مفيد ههنا اذ ليس معنى الا ضمير لا في ما ذكره الله قوله لا ضمير لا تعليل  
للتفسير اي ان المراد هنا بالسكنات السكن لان الجمعية اضمحلت وبطلت بسبب دخول  
اللام قوله بطلان اعتبار التقدير اي حتى يصح تفسير الجمع بالمفرد قوله اصلا اي  
بالكلية واستواء مع المفرد بل اعتبار فيه باق حتى لا يختص الى ما دون الثلاث  
ولا يستعمل فيه بشهادة الاستقراء فضلا عن ان يختص بالفرد الواحد ويستعمل  
فيه حتى يجوز ان يقال جال الرجال اذا جاء واحد قاله الساج في جائية الامتحان  
قوله حتى يجوز تفريع على المنفي اي بناء على بطلان التقدير يجوز ان يقال ان  
لكن التقدير لم يبطل فلم يجر قوله بل معناه اي معنى ضمير الجمعية في الكل  
الافراد اي الاحاطة بالافراد على سبيل الاء فرد لا الاجتماع على الصحيح  
قال في المنقول الصحيح ان الحكم في الجمع المرفع المصور انما هو على الاحاد  
دون الجمع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال من لا خسر وفي مرآة الاصول  
الاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع  
فان الجمعية قريبة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هي وقد تمسك  
ابن كثر رضي الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاشية

ومنه يقوم وقا به ان اصل  
يقوم بكون القاد ومنه الواو  
يقوم بكون القاد ومنه الواو  
يقوم بكون القاد ومنه الواو  
يقوم بكون القاد ومنه الواو

وقال

وقال الانصار منا امير ومنكم امير بقوله عليه السلام الامة من فريش ولم يترك  
احد محل الاجماع وايضا تفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويخصه  
الي الثلاثة لانه اذناه فالخصيص الى ما دونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع  
فيصير نسيا وقوله محلا باللام مجاز عن الجنس اي فيبطل معنى الجمعية لقوله  
تعالى لا تحل لك النساء من بعد وبي نساء الواحد فصاعدا وكقوله فلان يركب  
الحيل ويلبس الثياب البيض والمراد الجنس للفظ بان ليس القصد الى عهد ولا  
استغراق فلو حلف لا يزوج النساء ولا يستري لمبيد او لا يكلم الناس بحدث  
بالواحد الا ان ينوي العموم في لا يحدث قط ويصدق ديانة وقضا لا نوي  
حقيقة كلامه واليمين تنفقد لان عدم تزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم  
انه لا يصدق قضا لانه نوي حقيقة لا تنبت الا بالنية فصار كانه نوي المجاز ليس  
على الاطلاق بل كونه مجازا عن الجنس في صور ليس في العهد ولا الاستغراق التي  
ونما ذكر يعلم ان تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسالة  
اليمن لان اللام في الجنس لا الاستغراق لان النفي للمنع وتزوج جميع نساء الدنيا  
ليس ممكنا حتى يمنع بالحلف ولا عهد خارجا عن الجنس مجازا حتى يصدق على  
الواحد كالكثير فمعنى الا ضمير في ليس معناه فيما نحن فيه فلا تقوية في الانتشاء  
عطف مراد ف وذلك لان كلا من اسم الفاعل والفعل كمن وقوله والاختصاص لها على  
سبيل البدل اي لا يجمل كل منهما الا معني واحدا لكن ذلك المعنى لا يتحقق فيه الا بتقوية  
فاذا لم توجد قرينة احتمله وغيره من بقية المعاني لا دفعة واحدة كالعام بل على  
سبيل التناوب لان التكرار في مقام الالباب تتم عموما بديانهم لو وقع في حين  
نفي عما عموما يتولى قوله فذلك اي المص من العموم فغير بالسبوع بدله مع ان  
النساج في كل سهم العموم لانه لا عموم حقيقة في كل واحد منها قوله والخبر في  
جواب سوال تقديره ان العموم في كلهم يجر على السبوع فكان الاولي موافقهم  
في التفسير اجاب بان هذا الجمل بعيد فالنصرح بلفظ السبوع من اول الامر اولى  
قوله عند تجرده عن كلام كجاي عالم فانه يجمل كل عالم فاذا دخلت عليه الجمل على  
واحد مخصوص قوله بالضمير مع ان المقام له لسبق المرجع قوله للتنبيه لتقليل



للتعبير بالاسم الظاهر اعني حرف التعريف بدلا عن الضمير الذي المقام له  
 دخوله اي حرف التعريف **قوله** المستلزم مجرور وصفه لحرف التعريف وجه الاستلزام كون  
 حرف التعريف حرف جملة خواص الاسم **قوله** بل فعلا لانه صلة ال التي هي اسم موصول  
 وقد قالوا ان صلته لا بد ان تكون صفة صريحة اي خالصة للوصفية لم تخلب  
 عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك علمت عمله وصح عطف الفعل عليها  
 وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقضوا الله قرضنا حسنا  
 وتلك الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول اتفاقا والصفة المشبهة عند  
 ابن مالك حيث قال وعنيبت بالصفة المحضة اسما الفاعلين والمفعولين والصفات  
 المشبهة باسمها الفاعلين وصح في المقني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة  
 حرف تعريف وقال العصام ولا يجوز ان يكون صلته صفة مشبهة ولا اسم  
 تفصيل لانها لا بعد بها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لايتا ولا بال فعل  
 ولا يصير ان بمعنى الجملة واما ما غلب عليه الاسمية كما بطي واجرع وصاحب  
 وراكب الاول مذكور بطحا في الاصل وصف لكر مكان منبطح من الوادي ثم غلب  
 على الارض المنسقة والثاني مذكور جريا في الاصل وصف لكر مكان مستو ثم  
 غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تبيت  
 سواها الثالث في الاصل وصف لذي الصخرة ثم غلب على صاحب الملك والرابع  
 في الاصل وصف لكر منصف بالركوب ثم غلب على ركب الابل دون غيرها  
 فهذه لا تقع صلة للالف والله ما قال الساجي والربيل على ان هذه الاسماء  
 اسلم منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على حروفها ولا تفعل عمل  
 الصفات ولا تتحمل ضميرا **قوله** كما صرح به الفاضل العصام عبارة هكذا اعلم ما  
 نقله الساجي في حاشية الامتحان لم ينقل اختلافه في ان الموصول هل هو اللف  
 واللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما  
 وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تمامه وفي الامتحان ان الموصول هو مجموع  
 الالف واللام كما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا الله وحده على  
 ما هو المختار دلالة الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول واسم موصول على الصحيح

وقيل

وقيل ان حرف ورده في المعني بانه لو صح ذلك لم يمتزج اعمال اسم الفاعل والمفعول  
 كما منع منه التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشي لانها لا تا ولا بمصدر  
 نعم في قولك جاني ضارب فاعربت الضارب للعهد ولا كلام في حرفتيه ولا خلاف  
 على ما صرح به الرضي واذا اتفر هذا فنقول ان اصل وضع الاسم على ان لا يكون على فاعل  
 من ثلاثة احرف كما ان وضع الحرف على ان يكون على حرف واحد فلا خلاف في ان المرفة  
 وجه دون الموصولة اذ لا يجري اختلاف فيما للزم مخالفة الاصل اذ اذراة الهزة  
 وحدها واللام بدون داع والاصل يحافظ عليه ما لم يكن فقولا العصام ان تحصر  
 الاحتمال كحرف المحي التعريف تخكم ممنوع لان القياس مع الفارق فلا يتابع العصام  
 على ما سنده مخالفا للجماعة وكما له اسأل ذلك في حواشي كما يرفقه ورد ما عليه  
 ارباب كواشي وقول صاحب الامتحان ان المختار هو اللام وجه لعله مختار هو  
 الذي لا يوافق احد والا فالاجماع على ان الموصول ال برئنا وعجيب من السارح  
 كيف شجن شرحه هذا بما لا يحتاج الى مباحث المزيفة التي لا تجدي نفعا **قوله** ٣  
 مذهب من انه اللام وحده كما تقدم **قوله** فانه اي الموصول **قوله** يجب ان تكون  
 صلته ر فانه وان كان معرفة الا انه من قسم المبيع الذي لا يتغير الا بانضمام غيره اليه  
 واذا كانت ال الموصولة معرفة بصلته الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد  
 وال الحرفية معرفة اي مفيدة التعريف لم دخولها كان بينهما بون بعيد فكيف  
 يقاس احدهما على الاخرى في جريان اختلاف فلو تفتن السارح لكلامه هذا لا بطل  
 ما قرن سابقا عن العصام وصاحب الامتحان فانه مما يبطل به الكلام السابق  
 ايض فتدبر **قوله** حرف الاستقبال كالسين وسوف **قوله** والحال عطف على  
 الاستقبال اي وحرف الحال كما وسياتي التمهيد **قوله** في الاسم نحو ما انا قائم  
 وما قائم انا **قوله** ولان لا احتياج في تحليل ثا لن تقديم حرف الاستقبال **قوله**  
 سيضرب وما يضر بلف على ترتيب النشر **قوله** ولما يرد اي سرعة عطف على  
 قوله فليقبل كل منهما **قوله** لاقتضا تقليل للمبادنة فجزا اولها اي الصفة  
 يعني ان كلمة المضارع واسم الفاعل جزءا اولها الصفة لان الصفة في كل منهما هو  
 اسم الفاعل مع ضمير المستتر الذي هو فاعله وكذلك الفعل مع فاعله هو الصفة

ورد

٣ قوله وان المختار عطف  
 على ان الاختلاف اي والي  
 ان المختار عند ابن عند  
 المع كما صرح به في الامتحان  
 ونقلناه كذا سابقا  
 له وما عليه فلا تقفل



فاطلاق الصفة عليها اي اسم الفاعل والمضارع مع قطع النظر عن الفاعل  
 اسم الكراي الفاعل والفاعل واسم الفاعل والفاعل وقوله علي الخزي الفاعل  
 واسم الفاعل والمراد في معنى المراد الاعراب بالقوة لا بالفعل كما تقتضي تطفل  
 اسم الفاعل فانه عمل لمساكنة بالمضارع ولذلك شرط في عمله ان لا يكون بمعنى الماضي  
 وخالف الكسائي وجاعة فاجاز وعمله بمعنى الماضي مستلزم بقوله تعالى  
 وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد لان باسط بمعنى الماضي وقد علم في ذراعيه  
 النصب ورد هذا الاستدلال بان من قبيل حكاية الحال الماضية وهي علي ما في الامتحان  
 ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور  
 موجودا الان وما نحن فيه من قبيل الثاني فالمعنى بسط ذراعيه فيض وقوع  
 المضارع موقعه بدل ان الواو في وكلهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جازيد  
 وابوه يصحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى وكلهم بالمضارع الدال  
 علي الحال ولم يقل وقلبتاهم بالماضي واعلم ان محل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه  
 المفعول اما رفعه للضمير المستتر فيه فيجاز اتفاقا ولهذا اعتبر اي المصنف  
 والمشار اليه تطفل اسم الفاعل علي المضارع بينهما اي اسم الفاعل والمضارع  
 السبه الثاني وهو السبه معني اذ تقدم ان المسابغة بينهما من ثلاث  
 اوجه في اللفظ والمعني والاستعمال بينه اي المضارع لانه اي المسابغة  
 مسابهة اي المضارع لكلاهما اي اسم الجنس واسم الفاعل تامة  
 فلزم عدم اعطاء الاعراب احدا من اثنين اي الحال والاستقبال  
 في عمل اسم الفاعل اي في الظاهر وفي المفعول به واما رفعه الضمير فلا يشترط  
 فيه ذلك كما تقدم في كلا الجانبين يعني اذ كان اسم الفاعل بمعنى الماضي  
 لم يكن موافقا للمضارع في المعني ولا للماضي في اللفظ فلا يكون موافقا للمضارع  
 في المعني لا يكون موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا للماضي في اللفظ  
 كما ان موافقا في المعني فسقطت المسابغة في كلا الجانبين فلم يعمل ولانه  
 حينئذ اي حين اذ اعتبرت مسابهة المضارع لاسم الجنس بخلاف اسم  
 الفاعل فانه يرتب علي المسابهة اثر في عمله والمقصود في جملة حاله

هذا

هذا التسمية اي لفظا ومعني واستعمالا في امر هو الاعراب في المضارع  
 والاعراب في اسم الفاعل الناقص في وجه السبه وهو المسبه بالماضي فيه وهو  
 المسبه به ومحمله ان ما هنا ليس من قبيل التسمية المصطلح نحو زيد كالاسد مثلا  
 بل التثابة وهو الحكم بالتساوي بين الطرفين من ناحية قوله اي اسحق الصابني  
 تشابه دمي اذ جري ومداستي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكت  
 فوالله ما ادري ابا الخراساني جفوني ام من غيري كنت اسرت  
 فاعرابه الفا فصيحة داخلية علي جواب شرط مقدر تقديره اذ علمت ان تلك  
 المسابهة اقتضت تطفل الاسم في فاعله وفي الحقيقة هذا تكرار مع قوله سابقا  
 يقتضي تطفل المضارع علي الاسم فيها هو اصل له وهو الاعراب لكنه اعاده لربط  
 قوله فاذا قلنا ذ والا فهو مستغني عنه بالسابق علي ان الربط به يوجب  
 قوله وما يلحق به اي بالاصلي وهو الزائد ورب وغيره مما يعلل بطريق الحمل علي  
 الاصلي لذكره اي لذكر المحقق لتفصيل التعميم ولذا اي ولاجل ان المراد به  
 تعميمه لما يشمل الزائد والمحقق به ثم ان هذا التفصيل مبني علي ما اسلفه من ان التفرغ  
 السابق للعامل قاصر علي الاصلي فلما عاده سطر الزم ان المراد به هنا ايضا الاصلي  
 وليس كذلك وما بعد من التفصيل الثاني منطبق ولو شمل التفرغ المحقق للاصلي  
 وفي كان الاولي تقديمه ان يصح ان يلغظه فدخل العامل المقدر  
 باللفظ اي العقل مجازا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال لان المدرك هو  
 العقل فلا دور وجه الدوران اعمال العامل السماعي موقوف علي السماع  
 وكونه عاملا متوقفا علي العمل وحاصل دفع الدوران وصف كون عامله  
 بطريق العرف واعماله بطريق السماع من اهل اللغة فاختلقت جهة التوقف  
 ولا يمكن ان يذكر اذ لا يصح ان يقال كل حرف بحر كما يقال كل فعل يرفع  
 مثلا بل يقال هذا فعل كذا وهذا فعل كذا وليس لك ان تتجاوز ما سمعت من  
 العرب مثلا قولنا الباجر ولم تجزم ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب  
 وليس المراد به اي بالعامل السماعي من ظاهر التعبير عنه بعامل  
 سماعي وقوله بحسب اللغة متعلق ببيتا در فان هذا التعبير بالنظر لمحاوثة اللغة



انه المسموع صيغته فتفسر بالمعنى السابق انما هو بحسب عرف النحاة وهو  
 المراد عندنا ونال المتبادر لغة لعدم اطراده كما قال اذ قد يكون نحو كذا كالصفة  
 المسببة فان اعمالها قياسي وفي نفسها متوقفة على السماع كما قال ابن ابي عمير  
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وضعب وسديد وتعمل عمل  
 فاعلام مطلقا عكس ما في المصباح من تقديم القياسي على السماعي اكثر من  
 ان يخصي قبل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه انه ليس مشاركا لما  
 قبله في المعنى اعني اللكنة والجواب ان في الكلام حذف تقديمه اكثر من متعلق  
 الاخر صا وما يتعلق به الاحصاء مشاركا للكنة معرفة اي ذلك البعض  
 اقسامه اي السماعي وحينئذ يناسب تقديم السماعي لتوقف بعض اقسام القياسي  
 على بعض منه وقوله وهو حرف الجر بيان لبعض اقسام السماعي المتوقفة عليه بعض  
 اقسام القياسي وقوله كالظرف بيان لبعض اقسام القياسي المتوقفة كالظرف  
 المستقر لغة الفاعل والمراد به ما يشمل الجار والمجرور فانه يعمل في الضمير الرفع  
 لوجوب حذف عامله فينتقل الضمير منه اليه واما اللغز متعلقة مذكورة وهو  
 خال عن الضمير فليس عاملا ووجه توقف الظرف المستقر على حرف الجر توقف نوعه  
 لان الظرف مطلقا لغوا او مستقرا عاملا او لا اسم زمان او مكان ضمن معنى في  
 فقد حذف في تعريفه حرف الجر والمستقر نوع منه واما توقف الجار والمجرور  
 فظاهر لان حرف الجر جزء منه والركب متوقف على المفرد الذي هو جزؤه  
 وبعض اسما الافعال وهو المنقول عن جار ومجرور نحو عليك او ظرف نحو امانك  
 وجه توقف الاول ان الجار وقع جزاء ومعرفة الكل متوقفة على معرفة الجزء ووجه  
 الثاني ما سبق في الفاعل المستقر والمضاف ومعني لان الاضافة نسبة احد  
 الشئين للآخر بواسطة حرف الجر فاما ان المضاف اليه مناسب اليه شي بواسطة حرف  
 الجر كمنتهى ذلك المضاف مناسب اليه شي بواسطة حرف الجر وانما لم يذكر المضاف  
 اليه لان الكلام هنا في العامل والعامل هو المضاف لانه عامل الجر في المضاف اليه  
 على الصحيح وقيل العامل حرف المقدر ولم يذكر المضاف لفظا معللا له فيما نقل  
 عنه ولما المضاف لفظا فرعه وحمل عليه والاسم التام بالاجنافية وهو احد

اقسام القسم التام من الاقسام النسبة التي عددها للعامل القياسي قال هناك  
 والتام الاسم المبهم التام فانه ينصب اسما كنوع على التمييز وجعل تمامية بواحد من  
 امور خمسة منها تمامية بالاضافة نحو ملو عسلا ووجه توقفه ان التمييز اسم  
 نكرة بمعنى من فتصبه له فرع عن تحقق ذلك الوصف له اذ لا ينصب سواه فكان متوقفا  
 بهذه المثابة على معرفة حرف الجر ولان الفطر علة ثالثة لتقديم العامل السماعي  
 على القياسي ومراده بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة  
 المسببة والمصدر ومعناه هو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسما الافعال وغيرها  
 مما سيجي فلهذا الاقسام الثلاثة يتعلق بها الجار وتبقى قسم رابع لم يذكر وهو  
 ما اوله بما يشبه الفعل ولعله ادرجه تحت ما يشبه الفعل اما الفعل فظاهر ومما

الثاني قول ابن دريد

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جبل الفضا  
 ففي مسوده متعلق بالمبيض ومثال التعلق بما اوله بشبه الفعل قوله تعالى وهو  
 الذي في السما والارض اله فان في متعلقه باله وهو اسم غير صفة بدليل انه  
 يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به فلا يقال في اله وانما هو التعلق به  
 لتاويله بمعبود واله خبر لهو محذوف ومثال التعلق بما فيه معنى الفعل قوله  
 فلان حاتم في قوله فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وجوز ابن مالك في  
 قول الشاعر ونعم من هو في سر وعلان كون من موصول بنعم وهو مبتدأ  
 خبر هو اخري مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان في معنى الفعل اي الذي  
 هو مشهور وهو من تمام العامل حالة حالية كما سيجي بعد باوراق قليلة  
 في شرح قوله المصروف قد يسند المتعلق الي الجار والمجرور من معرفة اي حرف  
 الجر قبلها اي قبل الامور الثلاثة لتوقفها عليه في الهمز فان قبل معارضة  
 للدليل المنتج تقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم قلت ان تقرير الدليل الاول  
 هكذا حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وسببه ومعناه اي الهمز في بعض الممولات وكلما  
 يحتاج اليه في الهمز لا بد من معرفة قبل حرف الجر لا بد من معرفة قبل فالصغري والنتيجة  
 مذكوران والكبرى مطوية ثم ان الصغري مسلمة واما الكبرى فينتوجه عليها المنع



باننا لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العمل لا بد من معرفته قبل اذ لا يتوقف عليه العامل الا اذا  
 كان جزاء منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر جزاء لقوله وهو من تمام العامل قيد في  
 الكبرى المطوية به لا يتوجه عليه المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقرر ههنا الفل  
 وشبهه ومضاهيها يحتاج اليها حرف الجر داما وكل ما يحتاج اليه الشيء لا بد من معرفته قبل  
 بنى الفعل وشبهه ومضاهيها لا بد من معرفته قبل والجواب عن هذه المعارضة بمنع  
 الكبرى بالمنع السابق والجواب عنه لا يجري ههنا اذ ليست هي هذه الامور من تمام  
 العامل الذي هو حرف الجر بل يحتاج اليها لا ارتباطا بل فلم يتم دليل المعارضة  
 ههنا ينبغي ان يقرر هذا المقام واما ما اجاب به السادح فلا يخفى ركنه واخذاله  
 فان جعل الفعل ماهية وصورة علم قبل الحرف وشبهه الفعل صورة كذلك لا ماهية  
 ومعنى الفعل سيم فيا بعد وهذا مما لا يتفق في دفع المعارضة اذ كما لا يخفى  
 الذي يتعلم عادة فيه ان الكلام في وجه التقديم والتأخير الواقع في  
 هذا الكتاب لانه يصدد ذلك وكل علم مستقل بنفسه بل وكل كتاب في فن ولا يجوز  
 بل لا يصح ان يقال ان هذا الشيء فرع عن هذا الشيء لكونه علم العلم الفلاني لجوازات  
 لا يكون الناظر علمه فيه اولا ثم ينظر في ذلك العلم اصلا فان عادة طلبة العرب قاطبة  
 تعلم النحو قبل الصرف وكذا شبهه سياقة يقتضي انه علم ماهية وصيغة  
 مما سبق كالفعل وليس كذلك واجاب عن هذا فيما نقل عنه بقوله اي كالفعل  
 شبهه في كونه معلوما من حيث الصيغة من الصرف وهذا تاويل بعيد عن العبارة  
 غير معلوم قبله اصلا فريه بلا مية لانه علم بوجه عام فيما سبق من تعريف  
 الحرف واما خصوصية كونه جارا او غير ذلك فلم يعلم وذلك لا يستدعي نقل العلم به  
 اصلا فان الفعل كذلك اذ لم تعلم جميع الماضي والمضارع والامر بل علم اجمالا بذكر  
 تعريفه وخاصيته فهو الحرف سوا في العلم مما سبق ومعنى الفعل وان كان  
 غير معلوم منها اي مما سبق ومن الصرف الا انه اخر لا طرادا بل يكون مطردا في العمل  
 لانه قياسي فيه ان الفعل وشبهه مما تحققت فيه هذه العلة فلم يعلم تأخيره بها  
 ثم بعد هذا كله نقول ايضا ان الدليل الاصلي للمعارض لا يكاد يتم وانما قرناه  
 على وجه المساهلة والمجازاة لانه قد يقال ان كون حرف الجر من تمام العامل

اول الكتاب  
 الثاني

لا يستلزم معرفته قبل الامور المذكورة انما يلزم ذلك ان لو كان جزاء من مفهومها وليس  
 كذلك لانها وان كانت تنتم في العمل بمعنى ان عملها لا يحصل الا بمقارنته ليس  
 دخلا في حقيقة بل هو بمنزلة الالة لا فهو كالقلم بالنسبة للكتاب في توقفه الكثرة  
 عليه ولا يعقل انه جزء من الكتاب بل ما ذكره من توقفه الطرف المستقر وبعض اسم الافعال  
 والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة في حيز المنع وانما جاريناه بتوجيه ان تحلنا  
 فيما اذ من المعلوم ان هذا المتن وضع للمبتدي وتعلم بطريق التوقيف من المعلم وبالنسبة  
 اليه لا يتوقف شي على شيء لان المعلم يعلم المسألة بجميع لوازمها واما المنهني فهو في  
 غيبة عن هذا الشرع وليس ما ذكره من التوقيفات جاديا في حقه لانه يعلم حرف الجر والفعل  
 وغيره من بقية الاصطلاحات وكثيرا من المسائل قبل تخرجه في هذا الكتاب فليتب السامع  
 سكت عن هذه الامور اساسا واستمر على عادة من النقل عن الامتحان او عن والاه  
 فكل امرئ ياتي به من قبل فكل من تراه ههنا وليت شعري اهل هذا نتاج الافكار التي اودعها  
 اليها بتسمية شرحها ويسميان اي المبتدئ والخبر اسمها اي للعامل  
 وذلك العامل هو ان ونظايرها وما عمل عليها مما الحق به كالا نافية للجنس تكون  
 معمولا قدم هذه العلة لكونها مناسبة للسياق اذ المقصود بيان العامل موصوفا  
 بصفة العملية وذلك لا يتحقق الا بالنظر الى المعول واوفر فائدة اي اكثر  
 فائدة اذ قلما يجملوا الكلام عت حروف الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر والسبب  
 للمسبب لوجودهما في مفهوم واحد فخير للتنبيه لوجود الاضافة والجر ولا يخفى  
 ان مفهوم هذه الحروف هو الاضافة كما صرح به وهو ليس بمعنى الاثر المترتب عليها المضافة  
 له فلا يكون هذا وجه التسمية من وجه الجرا لان يكون الجر الذي في التسمية بمعنى الاضافة  
 وهو خلاف الظن فلو قال العمل الجرا لوجود الاضافة في مفهومه لكان اولي قال الرضي  
 وتسمية بعضهم الحروف بالاضافة لانها تصنف الافعال الى الاسماء اي توصف الاسماء  
 بتسميتها قال بعضهم ومن هذا سمي حروف الجر لانها تجر مضاهيها والاضافة قيل لها حروف الجر  
 لانها تملأ اعراب الجركا سمي بعض الحروف حروف الجر وبعضها حروف التسميه لا قضا  
 الفعل الا قضا الوصول وهو تفدية الفعل الى الاسم حتى يكون الجر مفعولا به  
 لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز المقطع عليه بالنصب في قوله وارجلكم



أو معناه وهو ما دل على الحرف من الاسماء المشتقة وما فيه معنى الفعل على  
 ما تقدم تفصيله أو الماويل أي بالاسم كدخول الحرف المصدر في فاني ينسبك  
 بالمصدر كجيت من ان تفهم عبارة هذا السارد أي عجت من فمها وفي الامتحان  
 التمثيل بقوله كجيت بغير لقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت  
 أي بوجها بالضم مصدر رحب ككرم أو حمل عليه أي على ما وضع زاده لادخال  
 حرف الجر الزائد في التعريف قال في الامتحان وهذا التعريف يعني تعريف البيضاوي  
 الذي ذكر السارد هنا لا يتناول الزائد ولا ملرب فيكون هذا الجار الاصيل  
 فيلزم كون ذكر غير الاصيل استطراد مع كونه من مقاصد النحويين لو زاد ادخل عليه  
 لا صاب والمصدر هنا حالية نقلها السارد في حاشية الامتحان قال اعلم ان معنى  
 تعلق الجار بعامل كونه الدوويل في موصول معناه وتعديته الي اسم لا يتعدي اليه  
 بنفسه فالاصول في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضا الفعل او  
 معناه الي ما يليه وعملت الجمل لتبسيط علمها اللغوي علماء المعنوي وليل في سائر  
 الحروف هذا الجر والافضا واما الجر بحروف لا تعلق بعامل فغير اصلي بل العارض  
 اما الحروف الزائدة فلمسا بمتا الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها  
 في بعض النوازل واما حاشا وعدا وخلا فلا فرق بين كونها افعا لا وكونها حروفا  
 واما رب ولولا فللتبسيط على ان الاصل في الحروف المحذرة بالاسم ان تعمل الاعراب  
 في الحرف واما الدليل على ان هذه الحروف لا تعلق بعامل فمران العامل في الحروف  
 الزائدة قد يتعدي بنفسه الي مجرورهما وسرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر  
 ولولا ولما فلان معهما جار من معناه غير جاري ولم يقل احدا بالتمسك بالمعنى  
 الزائد وهو المعنى المصطلح في اللغة في غير حروف الجر واما حروف الاستسناد فلانها  
 تتركب من معنى العامل عن مجرورها وهو ضد معنى التعلق والابصار ولو هم ان يقال انها  
 متعلقة لصح ذلك في الاو الحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة دالة على معان  
 غير الابصار ككلم التبريد والابتداء وهل وقد وكما لا يقال لهذه ان متعلقة بشئ  
 كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالما لا حطة بل هي رابط  
 لمعاني الاسماء والافعال فتمام الحروف فلا كلام في اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي

للتبسيط

لا تعلق لا للفظي وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال بورد على تعريف المبتدأ مثل كسك  
 ديم ولولا ك لكان كذلك ولعل زيد قام ورب كرم لقيمة وعلمت لزيد قام بان يقال  
 المراد التبريد بحسب اللفظ من عامل لفظي بغير زيادة بان يقوم المعنى المقنن للاعراب  
 لا لامر عارض ولا م الابتداء قد لفت زيدا عن ثلث بحسب اللفظ لا قننانه صدر  
 الكلام ويحتمل ان كان العدد محمولا على محين معنى لم يذكر تحينه لفظا  
 فزار من التكرار بددا وامسكت الحبل لم يكن بمقال واحد للاصا وكسك  
 لانه اما محسوس او معقول فالاول والثاني والاول وظاهر كلام المغني ان  
 به ان قيل الا لصاق المجازي لانه اقصر في تمثيل الا لصاق الحقيقي باصك  
 فزيد اقبضت على شئ من جسمه او على ما يجسه فزيدا ونوب ونحوه ولكن  
 الشيخ الرضي ذكر المنار في امثلة الا لصاق الحقيقي أي التفتق مروري وعن  
 الا خف من المعنى مروري على زيد بدليل وان لم يثرون عليهم مصيحين  
 ومنه اي مر الا لصاق المجازي القسم كوا قسمته بك وبجياتك . ولذا اورد في  
 القسم داخلا لصاق لم يذكر البيا الراخلة عليه . وهو اي الا لصاق  
 يستلزم المصاحبة فكما وجد الا لصاق وجدته المصاحبة ولا عكس كليا  
 كما في استرث الفرس بدرجة قال العصام في بحث الجواز ان يكون استرث الفرس  
 في مكان يقرب من السرج ولا يصح حب السرج الفرس في الاسترثان يعني فيوجد  
 الا لصاق بدون المصاحبة فلا تنهم دعوي الاستلزام ورده البهتوي بانه  
 لما كان معنى مروري بزيدا التفتق مروري بالمكان الذي بلا سرجه فانه لا بد  
 وان يكون متقارنا له ومصاحبا معه بخلاف استرث الفرس بدرجة فانه لا يتصور  
 فيه متساو ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس في مكان والسرج في مكان اخر  
 بعيد منه فتتحقق المصاحبة بدون الا لصاق بلا عكس . وقد روي لما كان الا لصاق  
 اصلا قيل هو معنى لا يفارق البيا فلهذا اقتصر عليه سيويه ذكره في المعنى  
 وغالب اعطى تفسيره للاصل افاد به دفع ما يتوهم من كونه اصلا لانه لازم في  
 جميع الصور وليس كذلك بل اعلي اذ قد تحقق المصاحبة بدون كانه  
 كما ذكرنا في الاصل في اي في الامتحان قال في الا لصاق اصل وغالب في الغالب



اكتفي جواب لما وهذا اعتذار عن المص في ترك بقية المعاني لبيان  
 المقصود ان تعليل بان لا يقتصر من معاني الالباعى الا لصاق بساطته المراد  
 بالبسيط هنا ما لا يجوز له يخرج عن اي عن اي كالمكان كتر له  
 تعالي استدلال من ذهب الكوفي من جملة من لا يتبدل في الزمان ومثله قول تعالي اذ انودي  
 للصلاة من يوم الجمعة قال الساجد في حاشية الامتحان والبحرانية ان يقولوا ان خريف  
 يعني في فانه يعني في الطرف بمكانه كافي الرضى وعبارة الرضى هكذا وانما  
 لا اري في الاتي معنى الا ابتداء المقصود من معنى الابتداء في معنى ان يكون الفعل  
 المتعدي لم لا يتبدل شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرد من السى  
 الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البرص او يكون الفعل المتعدي في اصلا  
 نفس الممتد نحو تيرت من فلان وكذا خرجت من دار لان الخروج ليس شيئا متدا  
 اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باق لم تخرج وليس التماسيس  
 والدار احد بين متعدين ولا اصلي للمعنى الممتد بل ما حدثان واقعان فيما بعد  
 من وهذا معنى في ثم قال والظاهر من ذهب الكوفي اذ لا يمنع من سرك قولك ممتد من  
 اول الليل الى اخره وهو كبر الاستعمال صحت في معنى الابتداء في جعل من لم  
 فاندما وهو ما كان بمعنى الي ما يفيد الغاية كحتى فانه ان هذا  
 نفس للتعريف بعدم محوله لجميع افراد المعرف لان قوله علامة صحة ان تعريف  
 لم لا ابتداء من التفضيلية قال الرضى واما من التفضيلية فهي وان كانت  
 لمجرد المجاوزة لئلا يستغل عن مكان لانها صارت علما في التفضيل  
 واجاب عنه بعض الكراماد به عيسى لئلا في حاشية الامتحان مكان  
 المتكثرة في عرف النظر المنازعة في المسألة العلمية لا لا ظاهرا لمصواب بل لا لزوم  
 الخضم واطارا لا يتصل والظاهر ان معناه المنازعة بئس لا يوافق اظاكر  
 الصواب وهي غير مسبوقة عند اهل الترجيح فيدخل في دعوى بطلان دليل  
 الخضم او دعوى من غير كره دليل على البطلان وكذا منع في مدلل الا ان  
 يرد رجاء المنع الي كذا معذرات دليله وكذا منع البديهي الاولي في كل حال  
 وكذا منع التبريات والحديات والمنوات ان عند اشتراك التجربة والحدس والتوا

فاعلم ان الكوفة في حاشية الامتحان والبحرانية ان يقولوا ان خريف  
 يعني في فانه يعني في الطرف بمكانه كافي الرضى وعبارة الرضى هكذا وانما  
 لا اري في الاتي معنى الا ابتداء المقصود من معنى الابتداء في معنى ان يكون الفعل  
 المتعدي لم لا يتبدل شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرد من السى  
 الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البرص او يكون الفعل المتعدي في اصلا  
 نفس الممتد نحو تيرت من فلان وكذا خرجت من دار لان الخروج ليس شيئا متدا  
 اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باق لم تخرج وليس التماسيس  
 والدار احد بين متعدين ولا اصلي للمعنى الممتد بل ما حدثان واقعان فيما بعد  
 من وهذا معنى في ثم قال والظاهر من ذهب الكوفي اذ لا يمنع من سرك قولك ممتد من  
 اول الليل الى اخره وهو كبر الاستعمال صحت في معنى الابتداء في جعل من لم  
 فاندما وهو ما كان بمعنى الي ما يفيد الغاية كحتى فانه ان هذا

بين عامة الناس وقضايا قياسا مع في حكم البديهي الاولي كما ذكر في تقرير  
 القوانين والمراد هنا دعوى بطلان دليل الخضم لان قوله عدم التمسى بم ابطال  
 لقوله لا يتسنى فاسد فلا يستفاد انه لا يستفاد منه ازيدية التفضيل  
 الفضل في زبده في عروبل يستفاد ان عمر امتد وزيد من زمانه وذا خلاف  
 المقصود وايضا يلزم منه ان عمر امدا ومنشأ الفضل زيد وليس كذلك وايضا  
 ان اريد تيرت الفضل من الي اتصاله عنده ووصوله اليه فاسد اذ لا يكون  
 الفضل مشترك بينهما مع انه لا بد منه وان اريد انه تيرت في حقه من غير اتصاله  
 عنه وتعود وانتهى اليه طرفه الاعلى فهذا يفيد اعلاوية فضل زيد لا ازيدية  
 وان اريد ان التقدير تيرت الفضل وزاد من فضل عمر فان كان المراد بالفضل  
 المترقي فضل زيد يكون المعنى فضل زيد تيرت في الي زيد وان كان المراد فضل  
 غير يكون المعنى فضل غير تيرت في الي زيد وفسادنا اظهر من ان يخفى على  
 الا بخفى كذا انظر عنه حتى قال المحققون انه الاصل قال في مرة الاصول  
 ذهب بعض الفقهاء الي ان اصل وضوء التمييز دفعا للاشتراك ورد باطنا  
 امة اللغة على اية حقيقة في ابتداء الفاعلة ولو قيل ان في العرف الغالب الفقهي  
 للتمييز مع رعاية معنى الابتداء لم يبعد ليناسب في التقديم معناه  
 وهو الابتداء وقوله في حاشية الظاهر رجوعه للتقديم اي من حيث تقدمها على  
 ما بعدها لا تقدمها مطلقا فالتقديم هنا اضافي لا حقيقي كما هو الحاصل  
 بالبا - لم يذكر كونها بمعنى منع فيه ان المص لم يذكر الحروف الا المعاني الاصلية  
 لا كل المعاني وكونها بمعنى مع ليس اصليا فلا استقامة لقوله لم يذكر  
 كما ذكر في الامتحان قال فيه والحق ان المعنى الانتها يتضم معنى الضم وليس  
 من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضى قال في اتم توسط والتحقيق  
 ان المعنى الانتها اي تضيفونها الي اموالكم فان قلت لا يفي اربك التاويل  
 في الفعل بالتمييز دور الحرف وما المخرج منع قول الرضى ان اقامت بعض حروف  
 الجر مقام بعض غير غريبة فان هذا يخرج بقا الفعل على معناه وحمله الي  
 معنى مع والجواب ان الرضى صرح في موضع اخر بان الاولي ابقا الحروف على معناها



ما أمكن وهنا أمكن ابقاء الحرف على معناه باز تكاب التصني فعدل اليه مع سبعة  
 في كلامهم ولو سلم اي يحسن المعنى مع قلقلته لم يذكر في الكلام حذف لا يتم  
 المعنى بدونه الجاء اليه بحجة ركالة العبارة . لكن بحسب اي يحسن حتى  
 على المجاوزة في الرضي اي لبعدي عن المجاوزة بسبب ايجاد مصدر المعدي بها  
 نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وقال الجاني  
 وعن المجاوزة اي المجاوزة في وتعدية عن شي اخر فقول السامع اليه اخر زيادة  
 على قوله غير اذ لم يعتبر في مفر من المجاوزة الوصول للثالث بل مجاوزة الثاني  
 فقط نعم علم الجاني فجعل المجاوزة شاملة للوصول للثالث وبالوصول وحده  
 وبالأول وحده وسوق السامع فيضحي احد الوصول للثالث في المعنوم  
 فيكون الاستعمال مجازيا والذي وقع في ذلك كلام العصام الذي نقله نعم في  
 الرضي وقوله روي عن عليا واحذر عن مجازته ووجهه انه لا يتحقق للمجازاة  
 هنا لانه العلم لم يجاوز الاول وجعل من امثلة المعنى الخفي اطعم عن جوع اي بعد  
 عن الجوع بسبب الاطعام واديت عنه الدين وج فالجواز في صورة الوصول  
 بلا زوال وهو وجيه خلافا للسامع وللعصام قدوته . كاديت عنه الدين  
 فان ادا الدين استقامه عن خدمة المديون مع عدم الوصول الي ذمة شي اخر .  
 ما ذكر في الامتحان حيث قال بعد قول المتن وعن البعد ان على المجاوزة لعموم  
 لخواتمة عنه الدين ولو سلم اي يحسن المعنى مع قلقلته فذكرها اي  
 المجاوزة بعد اي بعد البعد من عموم اي المجاوزة للاخرين اي للمفيد  
 الاخرين وهو ما كان بالوصول بلا زوال او بالزوال وصح . القيمة الغير  
 المعجزة العطش ودرت الجوف بالارواي الرمي وهو السبع من الماء  
 كان ثقله اسارة الي ان المجاز من قبيل الاستعارة التبعية نحو من عن  
 فمعي في قول قطري بن النخاعة الخارجي من قصيدة من الكامل  
 ولقد راني للرباع درسته من عن يميني تارة واما في  
 واللفظ واللام للتاكيد وقد للتخفيف وفاعل اري مستتر يرجع الي  
 يوم الوفا فباللام واللام للتقليل ودرسته مفعول ثان لاري ان جعلت

عليه

هذا البيت من شعره  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل

علمية وتصح ان تكون بصرية من حال ودرسته بفتح الدال وكسر الراء بعدها من تنبي  
 الحلقية التي يتعلم عليها الطعن والرمي والساهد في مخرج يميني فان عن همتا  
 اسم بمعنى جانب بدليله فلو حرف الجر على وزعليه شان لقوله  
 غلت من عليه بعد ما تم ظمها تصير وعن قبض بيد الجمل  
 قاله زاعم بن الحر الفطحي الصحيح ان اسلاي من قصيدة من الطويل في وصف القفا  
 واسم غدت ضمير مستتر يعود للقطا والساهد في من عليه فان على همتا اسم  
 فلذلك دخل عليه من ومعه من فوقه اي فوق الفرج وما مصدرية اي بعد  
 تمام ظمها وهو مد صبرها على الماء وهو ما بين السرب والسرب ويروي حشرها  
 بكسر الخاء وهو ورود الماء في كل خمسة ايام وتصل بالصاد المهملة خبر غدت  
 اي تصوت احساها من العطش وعن قبض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون  
 اليا اخر الحروف وفي اخره ضاد محجة واراد به همتا الفرج ويسيد اصفة لقبض  
 وفي القلة التي تبين من يسلكها اي تهلك ويروي بن زياد في الغلبة من  
 الارض ومجمل صغرا اما مصدر يميني للمبالغة واسم مكان اذ ارضيت على  
 البيت من بحر الوافر قاله كنه المعاري والساهد في علي فان على في عن يميني عن  
 ويجمل ان يكون رضى ضمير معني عطف وقال الكسائي حمل على قبضه وهو سخط  
 كذا في شرح شواهد القيني وفي الحواشي الهندية ان مؤبكر الزاي المعجمة  
 وسكون الميم وانه من بعدها من الورد من يستعمل في الابل ولكنه استعان  
 للمقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة بصوت جوف من  
 العطش والقبض بفتح القاف وسكون المنة التحتية وبالصاد المعجمة  
 القسر الا على من البض والبساق القفر الذي يبس من دله اي بهلكه والمجمل  
 بالفتح المفاضة لا اعلام في معنى غدت هذه القطاة من فوق ذلك المني بعد  
 تمام زمها بصوت جوقها من سعة العطش وعن قبض معطوف عليه والتقدير  
 ومن عن قبض اي من جانبه فيكون ساهد على استعمال عن اسما ايض اذ ارضيت  
 على البيت من بحر الوافر قاله كنه المعاري والساهد في علي فان على في عن يميني  
 عن ويجمل ان يكون رضى ضمير معني عطف وقال الكسائي حمل على قبضه وهو سخط

هذا البيت من شعره  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل  
 واللام للتاكيد واللام للتقليل



وبنوا قشير بنهم القاف قبيلة وخبر لهم الد محذوف وجوبا بالسجد جواب القسم حسن  
اي يميني وانجيني رضاها جواب اذا والجواب في رضاها يرجع الي بني قشير والامر  
بفتح العين وضمها البقا ولا يستقر في القسم الا بالفتح واللام تكسر مع كل ظاهر  
محو لزبد ولعمرو والامع المستغاث المباشريا مفتوحة نحو ياءه وانما تحت في  
المستغاث لا جتماع من احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه  
قد يلي يا مر هو مستغاث لا تكسر اللام نحويا المظالم وبيا للضعيف بكسر  
اللام والمناوي محذوف والثاني وقوع المستغاث موقع الضير الذي تفتح لام  
الجر معه والتقييد بالمستغاث المباشر اخر ازمان لا يكون مباشر لها لقوله  
يا نكسر مولد والمشباه للعجب فتكسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين لام  
المستغاث له حاصل بطنه على المستغاث واما قراءة بعضهم كسرها فهو عارض  
للاستغاث ومفتوحة مع كل مفعولنا ولكم ولهم الا بيا المتكلم فمكسورة كذا في  
المعنى وفي الرضي كسرها مع المضمر بفتح خراجه وربما فحت قبل ان المضمر  
نحو لتعلم بفتح اللام وتقرأ فتحا مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد  
كالواو والالف واللام الا بتدا حقا الفتح لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي  
في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت بالجر ولا مد لموافقة عملا ولم تكسر كاف  
التسبيبه لانها تكون اسما فخرها اذن ليس بالامالة بل بالقيام مقام الحرف عند  
ذ قال هو الجار وانما انفي لام الجر المثلثة الدخلة على المضمر على فتحها الحاقا بالاسار  
انما كلام الابتداء واللام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس  
اذن بغيرها من الاما اذا الضير المجرور غير المرفوع ولو فحت في غير الضير لا يلتبس  
بلام الابتداء والفرق بالاعراب لانهم اذن بما يكون الظاهر مبينا وموقوفا عليه  
للتقليل ومنه قوله تعالى لا يلاف قريش وتعلقوا بقوله تعالى فليعبدوا كما في  
البيت قال امرهم ان يعبدوا لاجل الانفعول حلتيز ودخلت الفاعل في الكلام من  
معنى انهم لان المعنى ما لا فليعبدوا لا يلافهم على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم  
يعبدوه سار نعمه فليعبدوا هذه الواقعة التي هي في غاية ظاهرة منه وقيل بما قبل  
اي جعلهم كعصف ما كوله للاف قريش ورجح بانها في مصحف في سورة واحدة

هذا شرط  
من البسيط

قال

قال ابن هشام وضعف بان جعلهم كعصف انما كان بكفرهم وجراتهم على البيت  
واجاب لرد ما بيني في الحواشي المندية بان جزاء الكفر يوم القيمة بدل اليوم تجزي كل  
نفس بما كسبت سلما ولكن لا يمتنع ان يكون لها وطوي ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غير  
يهود اليوم وذكرنا العلة الثانية لانها المنسوبة اليهم سلما لكن كون اللام للعاقبة  
وهذا القول وهو تعلق لا يلاف قريش باخر سورة القبل مذهب الزجاج وقيل متعلق  
بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانك لحب الخبز لسديدي وانما مزاج حب  
ذهنا منصوب على التمييز اي من جهة الذهن او على التوسع في الطرف وانما كان التاذ  
علة للضرب في الذهن لانه باع عليه وان كان في الخارج معلولا له او خارجا  
عطف على ذهنا اي اوبيان علة سي في الخارج فالمخافة علة في الخروج ذهنا  
وخارجا لدو الموت فتقيل انه حديث قال الامام احمد هو ما يدور في الاسواق  
ولا اصل له لكن رواها البيهقي في السبعين حديث اي هرب مرفوعا ان ملكا ياب  
مزاجوا بالسما يقول ذلك وهو عند البيهقي مزاجية الزبير مرفوعا بمخناه  
بسند فيه ضعيفان ومجهول وعند اي نعيم في الحلية مزاجية اي ذر موقوف  
ومنقطع ما هذا خلاصة ما ذكره السخاوي وزاد السيوطي ورواه احمد في الزهد  
عن عبد الواحد قال قال عيسى فذكره كذا في رسالة المتلا على القاري فعلى تقدير  
كونه حديثا ليس بشعر فكيف وان وافق بحر الوافر اذ كثير من الاحاديث بل ومن  
الايات ما يوافق بحور الشعر كذا لا مقدمه كذا ومنها عن تعريف الشعر باخذ  
قيده القصد في مفهومه فما استمر من قول القائل

فميرجوز الدنيا وفاء كمن يري حيويا من سرايب  
للملك ينادي كل يوم لدو الموت وابنوا الخراب

وقوله افر

الا يا سائل القصر المعلى متدفق عن قرب في الزراب  
لملك ينادي كل يوم لدو الموت وابنوا الخراب

فترقبيل المتهم الاقناس او التضييق على تقدير عدم صحة نبوت كونه حديثا  
للتقليل بحار افرجه في الآية ان الالفاظ ليس لاجل العداوة والحزن



بل كان التبعي والترتبة فالعلة الحقيقية هي التبعي والترتبة وقد استعملت اللام  
فيما ليس علة فقيه استعان بترجيحية تبعية بان يشبه اولاً ترتيب ما ليس مطلوباً بآخر  
الفعل عليه بالعلة والفرضية بجامع مطلق الترتيب والحصول فيدخل المسبب في  
جنس المسببه ويسري التشبيه من الكل للجزء فيستعار اللام الموضوع للعلة  
والفرضية للترتيب المخصوص وهو ترتيب كون موسى عليه الصلاة والسلام عدواً وقرناً  
لهم على الالتفات وفي البيت ان الباعث للولادة هو التناسل وبقا النوع الانساني  
وعلي البناء هو الانتفاع والاستكثار فليس الموت علة للولادة والحرب علة للبناء  
وقد جعل في البيت علة فسيبه ترتيب شي على شي ليس شأن الترتيب عليه ترتيب شي  
على شي شأن الترتيب ثم تستعار اللام بتبعية التشبيه الموضوع للعلة والفرضية  
لذلك الترتيب المخصوص فالاستقارة في الموضوع بتبعية الجريان في الحرف تبعاً  
للتشبيه في المتعلق وهو الامر الكلي كما حققنا لفاضل العصام فان قلت اما  
كون الانتفاع علة باعثة للبناء فالامر ظاهر لانه فعل اختياري واما في الولادة  
فلا اذ ليست من الافعال الاختيارية قلت ان لم تكن كذلك لكن اسبابها  
من الافعال الاختيارية التي يترتب عليها غرض الفاعل وظهر ان كون البناء لا  
سار علة في الابد والبناء في الذهن اما في الخارج فمعلوم ان نظير ضرب التباد  
وكذا التبعي في الآية فانه علة ذهنية وفي الخارج معلوم تامل وانتباط  
عطف نفسه للتخصيص كما ياتي توضيحه كما ذكره الفاضل العصام قال في حاشيته  
المجاوي ظاهر اي احصر الايات ليس والتميز عن غيره وجري عليه الفحول وذكر بعض  
المناذرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد ان له واداً  
كانا خافك ايضاً وفيه انه لا ينتج الاختصاص الاضافي في مورد الاستعمال  
الا فلا داعي لحد الاختصاص عن الظاهر بل يعني ان لم يوجد الاختصاص كحقيق  
في بعض الصور بوجه الاضافي فلا داعي لحرف الاختصاص عن معناه الظاهري  
وتعريبه بالمنااسبة وفي قول السارح كما ذكره العصام راجع للمبني قال بعض  
حجج اني العصام للاختصاص بلاية معان اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى  
التخصيص بالذكر واختصاص بمعنى المنااسبة وقد قال الائمة الاختصاص

المعروف فرجته معاني اللام ليس بمعنى الحصر الذي هو احياناً الحكم المذكور وفيه عا  
عنده والاختصاص المذكور غير مناسب ايضاً مراد ايضاً فتبين ان يكون بمعنى المنااسبة  
كما ذكر ذلك البعض في وهو بوجه ما قاله السارح اما التزام التكرار ان كان  
المستفاد منها حصاراً جعالي واحد فيقلع . اوبيان الفرق اي بين  
الحصر ان كان المستفاد من اللام غير المستفاد من الـ والفرق هو ان اللام الجانق في  
حصر الحد في الله تعالى وتعرف المسند اليه بفيد حصر الجهر في اختصاصه به تعالى  
وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تأكيد الاخر وفي شرح السيد الخطبة الشافعية ما يفيد  
ان اختصاص الحد في تعالي مستفاد من مجموع لابي التبريد والمسلح حيث قال ذلك  
بلاي التبريد والمسلح على اختصاص الحد في تعالي وتحقق هذا المجتحتاج لتطويل  
نذكره ان يكون الذهن كلي والخطاطر عليل اسأل الله ان يرد غريبي ويفرح كرتي  
اي ظرفية مدخولها اسرار الي ان المراد النسبة الجزئية الحاصلة بين الطرف  
والمظروف لان معاني الحروف نسب جزئية لان الطرفية كون الشيء ظرفاً او مظهراً  
بناء على جعل اليا للمصدرية قال في المغني والظرفية اما مكانية او زمانية وقد  
اجتمعتا في قوله تعالي الم غلبت الروم في ارضهم ومن بعدهم  
سيقلبون في بضعة سنين . او مجازاً ومنه طرقت في الكتاب لشر بل احاطة الكتاب  
بالنظر مترلة احاطة الطرف بالمظروف قال العصام والجريان هذا التشبيه في  
جميع مواقع في انكر الرمي في لغز الظرفية . ومنه اي من المعاني المجازي  
على ضرب من الاستقارة بان يشبه اولاً كون الشيء مستقلاً عليه لشي بظرفية شي لشي  
في تمكنه فيه فيدخر في جنس حتى كانه صار لفظ الظرفية مستعاراً له فيبتدع  
ذلك صار كون الشيء المخصوص وهو الجزء هنا مستقلاً عليه لشي المخصوص وهو  
المصوب كالظرفية المخصوصة فاستغرت من ذلك في افاده السارح في جانية  
الامتحان وقول حتى كانه صار لفظ الظرفية يرتفع فيه تقرير الجهد في الاستقارة  
في الحرف والعصام يكتفي بمجر التشبيه دون الاحتياج الي تقدير الاستقارة في  
المتعلق وقد اوضحنا ذلك في حواشي الفريد . لتكن اشارة لوجه المسبب . وقيل  
ايضاً في مقابل لقول فان التحقيق انما هو بعض الكثر فيلزم هو عيسى الزور محض الامتحان







الارب مولود وليس له ايت وذي ولد لم يكن انوار

وذي سامة غرافي حروجه مجللة لا تنقضي لا وان

ويكفي تسع وخمس شباب ويزم في سبع معاومات

اراد عيسى وادم عليها السلام والقمر واصل لم يلح باسكان اللهم لم يلد بكسر هـ

واسكان الدال سكنت الله تشبها بالكنف فالتق ساكنان فحركت الدال بالفتحة ابتاعا

لفتح الياء او بالضم ابتاعا لضم الهمزة والسامة الخال وهو النكتة السوداء في الجسم

المخالفة للونها واستشكل في كواثر الهندية ومنها بالفرافانه غير مناسب وذلك

لان الفراتانية الاغرو وهو الابيض وسامة القمر سودا اذ هي المعبر عنها بالكلف

وكذا وصفها بمجلة غير مناسب فان معناها التي عنده بالتقطعية وليس هذا

كان السامة وفي سر الساقية للجاربدي انشد هذا البيت هكذا

وذي سامة سودا في حروجه مخلقة لا تنجلي لزمان

وهو ظاهر وصر الوجه ما بد من الوجنة وهي ما ارتفع من الخد وهو في البيت

استعاره ويستعمل غالبا للتكثير هذا وان كان مجازا فيه الا انه صار بالنوع

حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بخلاف معنى التقليل فانه وان كان

معني حقيقيا الا انه يحتاج الى القرينة كذا في حاشية السامع على الامتحان

كما في مقام المدح والذم فالمسال المذكور للذم ومثل قوله صلى الله عليه وسلم

يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن امثلة المدح قوله الشاعر

فيارب يوم قد لهوت ولبيت بانسة كانا خطا تمثال

وقال اخر رما اوفيت في علم ترفعن نوني سمالات

وجه التكثير ان كلا من الحدين مسوق للتخويف والبيان مسوق للافتخار

ولا يناسب كل من التخويف والافتخار التقليل اللهم اللعب وقد يكنى به عن

الحاج والانس التي تانس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المنة الفوفية

اولا والتي بعد الميم الساكنة مسئلة ولا يتعلق قوله بانسة لهوت المملوظ

به للزوم الفصل الاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمخدوف اي لهوت

فيها بانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف رابط الصفة الاولى ومتعلق اللهم

اي يارب يوم لهوت فيه بانسة اوفيت اشرفت والعلم الجبل والسمالات جمع سمات

وهي النوع المعروف قد مر اي رب وقوله لان الواو تعليل للتقدم وهو غير مفيد

الابضية وهي وما كان متصلا في العمل اقوي من البدل فوجب الخطا رتبة عنه

في تم التقليل لكن يرد عليه ان رب ليست متصلة في عملا بل علمت بطريق العمل على

الحرف الاصيلي وجوابها وان كانت عاملة بطريق العمل على الحرف الاصيلي لكنها

في العمل ليست بدلا وفرق بين العامل بطريق العمل والعامل بطريق البدل فان الاول

علم اصلي والثاني كالتائب والوكيل بدل من الباء لما بينهما من المناسبة لفظا

لكونها شفويتين ومعنى لان الواو للجمع والبال لصاق والتا بال نصب معطوف

على الواو اي ولان التائب بدل من الواو وذلك كما في ترك فانما بدل من واو ورات

لقرب محرابهم قوله لان الواو بدل من اصله للنحسري قال في وقاسه لا كبد راضا لم

الباء اصل حرف القسم والواو بدل منها والتا بدل من الواو وفيما زيادة معني

التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتايتيه مع عتو من ردد وقهر

وبوجوب التقليل لقوله اختص مقدم عليه والتا بلفظة الله فيه ان دعوى

الاختصاص ممنوعة كيف وقد قالوا تزيب الكعبة وتزيي وتا الرهن وقد جاء

بان الاختصاص بالنظر للمسيح اي اخنصت في الساج وقولهم هذا قبل نزل

منزلة العدم ولهذا لم يكسر اي ولا اختصاصه بلفظة الله لم يدخله الكسر لرفع

على الاصل في الموضوع على حرف واحد وانما كسرت الباء موافقة لعملا كما تقدم وكان

التا لما كانت مختصة بهذه المادة دون غيرها كان علما قليلا ليس كالباء فانها

لم تعمل ففتحت على الاصل ادم تحقق علته الكسر الموجود في التا فبنا على الاعتبار

الذي قلنا ونانه قال في المعني وتخضع بالتعجب وعمله في الحواشي الهندية

بان المنضم عليه يجب ان يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقرار والنادر موقع التعجب

وانه لفتح بمنزلة ان معطوف على ان مقصوده اي ولما عرفت ان من انه

داخل في الاصل الصاق وكذا من الامر بين علم من سرح الباء سابقا فاسار للتا في بقوله

ومن هذا القسم والاول بقوله ولم يذكر سار معانيه لان المقصود بيان العامل

لان قد خرج عن الجارية كما اشار لذلك بقوله في اناسه حرة وهو فعل في



الاول **قوله** وهو فعل في الاقل ما ذكره مذهب طائفة من النحويين منهم المبرد والزياد  
والأخفش والفرأ وغيرهم فانما عديم تستعمل كثير اخر فاجارا وقليل لا فعلا مقديا  
جامدا لتضمنه معنى الاوسع اللم اغفر لي ولم يسمع حاشى الشيطان واما الاصبع  
وقال حاشى ابا ثوبان ان به حشا على المحاجة والشتيم. وذهب ش وأكر البهر  
الى انها حرف داما مخرجة الا لكانت تحت المستثنى ثم على جعلها فعلا وما بعد مقصوبا  
فالفاعل ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض  
المعنوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيد فالمعنى جانب هواي قيامهم  
او القام منهم او بعضهم زيد اللهم اغفر لي زئير وليس شتيرا والاصبع بفتح  
الهمزة واما الصاد والعجم العين الضن بكسر الصاد المفتحة النجل والمجاة  
بفتح الجيم وسكون اللام وبالحا المهملة اللوم والشتيم السب **قوله** كما يسير اليه  
في بحث المستثنى **قوله** لا يخرج عن العا ملبنة لانه في حال خروجه عن الجارية يكون  
فعلا متقدما يرفع الفاعل وينصب المفعول كما تقدم واما منذ ومنذ فيخرجان  
عن الجارية لا ابتداء كما سيأتي يقول وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او  
جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعد ما خبرا ويردح ان لمبتدأ عامر في الخبر  
على ما تقر فلم يخرج عن العا ملبنة ايضا وبجاء بان مسالة دفع الخبر خلافية  
حل الرابع المبتدأ ومن هو مع الابتداء او نفس الابتداء وعن التوفيق انها  
ترافعا فلعل السارح جري على القول بان العا ملبنة هو الابتداء او المبتدأ معه  
لان ما وصف بالعا ملبنة انما هو لا يوصف به منفردا على ان ما ذكره  
من خروجه بالاسمية ليس متحيا فبا ذكره من المثال الذين وفقا فيه مبتدأ  
فقد يدخلان على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ودح لا يعللان شيئا لانهما حينئذ  
ظرفان باتفاق مضافان للجملة او الى زمان مضاف الى وسياتي لهذا مزيد  
تحتوان شيئا **قوله** مع انهم قالوا اني بصيغة التثنية لما سيأتي تضعيف  
هذا القول **قوله** اصله منفذ فحذفت النون وفي التصريح لو قيل بالعكس  
بان يكون هذا اصله منذ زبدت النون لكان مذهبها كما قالوا في انهم اصله ايز  
فزيد الميم **قوله** بدليل لان كلامه من التصغير والجمع يرد الاليا الى اصولا وايضا

رجوعهم لضم الزال عند ملاقاته الساكن نحو هذا اليوم دليل على ان الاصل الضم ولولا  
ذلك لكسر **قوله** بعد التسمية ظرف للتصغير قيد له لان الحرف لا يصغر فاذا خرج عن  
الحرفية بالتسمية صغر2 وصريحه ان الذي اصله منذ من الحرفية وقال المالقي اذا كانت  
مبدأ فاصلها منذ وان كانت حرفا فهي اصل نظر الى ان الحرف لا يصغر **قوله** كحقة  
علته لتقديم منذ ووجه الحقة انه اقل مردفا وقوله ولانه لفظة تزيل بان التقديم  
**قوله** الحجاز يبي نسبة للحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقرها والطائف سمي  
حجازا لانه حجز بين تهامة وحجاز **قوله** علي ان قولهم علة على قولهم مع انهم قالوا  
نوع سقط المعارض لوجه التقديم فعلى هذا كل منهما اصل كما صرح به ابن مذكون  
ووجه تقديم احدهما على الاخر ما ذكره السارح **قوله** لما قال صاحب المفتي حرلم ار  
هذا الكلام في المعنى عند تعرضه لسرحها فلعله ذكره في موضع اخر كقوله كما ان  
ما نقله عن العصام لم ان في جائية الجاي فلعله ذكره في سرحه على الكافية **قوله** حال كونها  
في الزمان الماضي اي حال كونها ما دخل على اسم دل على زمان ماض **قوله** هو  
ذلك الزمان اي الذي دخلا عليه **قوله** لاجميع عطف على مبتدأ **قوله** ولم يكن اي  
القول الذي صدر منك بنا على تصديقك باليا المنة تحت وهو الذي في  
النسخة التي بين يدي ويكمل بالنا المنة فوق وبوجه **قوله** فيما بعد وكنت في  
ذلك الشهر واليوم وكلاهما صحيح لانها ممتلا زمان تام **قوله** الى الان اي وقت  
القول **قوله** بان معنى بعضه تصور لم دخول **قوله** ظرفية فعلها الذي دخل  
عليها وهو في مثالنا سافرت وما رايت وقوله مع التساوي اي لم دخولها فيكون  
الزمن المدلول عليه بالفعل مساو للزمن المجزئ **قوله** وكنت مرتبط بقوله قلت مقابل  
لقوله سافرت ولم تكن في تلك السنة **قوله** بمعنى اول المدة كما في المثال الاول او  
جميعها كما في المثال الثاني وفي المعنى ومعناها الما بعد الامد ان كان الزمان  
حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا كما رايته مديونا او عامنا او  
من ثلاثة ايام او مديونا الخميس **قوله** فيكون كل منهما مبتدأ وما بعد ما خبرا وجب  
التاخير اجر الرفع مجري الجر وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين  
وما بعد ما مبتدأ ومعناها حينئذيين وبين مضافين فمعنى ما لقيته منذ



مذويان بيني وبين لقائه يومان وقيل ظرفان وما بعد ما فاعل بكان نامة مخدو  
والنقد من كان يومان وقيل ظرفان وما بعد ما خبر لمبتدأ محذوف والنقد من  
الزمان الذي هو يومان قال في التنزيح وهو مبني على أن منذ ومذكر مبتدأ  
من الجارة وذو الطائفة أو من أذاه وهذا مستبعد جدا إذا الأصل عدم التركيب  
ولما كانت هذه المذاهب وأهية متعسفة اعرض عن السائر وجري على مختار  
ابن كاجب في الكافية وصرح في غيرها بأنه مذهب المحققين قال في الحواشي الهندية  
وسبيل علي ابن كاجب عليه المنزلة ومذ في الظروف مع اختيار لهذا الاعراب  
فيها إذ كونها مبتدأ من منافي لكونها ظرفين ولم اعثر له على جواب مع سعة البحث عنه  
فمذا البيان وهو خروجها عن الحرفية للاسمية ووقوعها مبتدأ استنظام  
وهو ذكر السبي في غير موضع مناسبة لان الكلمة هنا في الحروف الجارة لكن  
ذكرت اسميتها لادني مناسبة استطرادا لان خروجها اي منذ ومذ  
اقل كما يسير اليه قول وقد يكونان اسمين بخلاف خلا وعد فان خروجها  
عن الجارية أكثر كما سيقول ويكونان فعلين وهو الأكثر لنقد الحاي في  
الخروج عن المعنى فان كلاهما من وسط الحلق لكن الحنا اقرب من العين في متقدمة  
عليها بالنظر للخارج الشفوية والعين متقدمة بالنظر للخروج اقصي الحلق فكل منهما  
منقدم على الآخر كخفيين ومع لم يتم التعليل لوجود المعارض والمسا  
ارتب في ترتيب هذه الحروف المناسبة فاضطر لتلك التعليلات الواهية الباردة  
لان كونها اي لولا لا امتناع السبي فحول لولا زيد لا أكثر منك امتنع  
الأكرام لوجود زيد واما قوله عليه السلام لولا ان اسق علي امتي لامرتهم  
بالسؤال عند كل صلاة فقد قال صاحب المعنى التقدير لولا تخاف ان اسق  
لامرهم امر اجاب والا لا ينعكس معناها إذ الممتنع المسقة والموعود الامر  
إذا انفصل ضمير اي ضمير كان مخاطبا او مطلقا او غائبا كما يسير له تنكير ضمير  
واما اذا وليا مظهر فالرفع لازم واذا عطف على الضمير المحجور به فحول لولا  
وزيد تعين رفعه لانه لا تخفض الظاهر تعرق في العاقل بان غير لولا عن  
حالا وهو عدم العمل بالجره قول لولا يلزم تعليل للتأويل في العاقل وقول

فجعل لولا تصوير للتأويل ثم ان الضمير المحجور بها محذوف عند س على الابتداء والجزء  
محذوف واما الاخفش فانه يقول الضمير مبتدأ ولولا غير جارة في الفاظ كبين  
وهو الضمير المحجور به بلولا فانه اذا لم تجعل لولا عاملة يحتاج للتأويل فما كما هو  
مذهب الاخفش يعني ترك منزلة مزجيت اللفظ والعلل لا مزجيت المعنى  
فجعل مستقار المرفوع لانه اذا ولي لولا ضمير حقه ان يكون ضمير رفع قال الله  
تعالى لولا انكم كنتم مومنين قال في المعنى وانما وقت النيابة في الضمائر  
المقتضيه لسببها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال ما انما كانت فانه استغنى  
ضمير الرفع لضمير الخطاب وهو الكاف فرار من توالي حرفي خطاب لوقيل ككسبه  
فان الكاف الجارة في صوت حرف الخطاب وان لم تكن له بخلاف ما لا انتزاعا  
اي التي تجزها رب كسبه اصل كما حذفته الف ما الاستفهامية على ما هو  
القاعدة من قول حرف الجر عليها ثم كسبه ها السكتة وهذا المحذوف واجب للفرقة  
بين الاستفهام والخبر فلما حذفته في نحو فيم انت مذكرة اها فناظر به يرجع  
المرسلون واما قراءة عكرمة وعليه عما يتسألون فنادر واما قوله حسان  
علي ما قام يشتمني لئيم كخبر مخرج في دمان  
فضروعة والدمان كالرناذ وزنا ومعني ويروي في رماد قال الدماميني  
في شرح التسهيل صرح بذلك ابن هشام في معنيه اي حرف نصب دائما يرد  
قولهم كسبه كما يقولون له وقوله حاتم  
فاوقدت ناري كي ليصحنوها واخرجت كلي وهو في البيت داخله  
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي  
تفعل ما اذا ويلزمهم كثرة الخوف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها  
في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقا عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم  
وقع في صحيح البخاري في تفسيره وجه يومه نازقة فيذهب كسبه فيعود ظهره  
طبقا واحدا اي كسبه يسجد وهو غريب جدا لا يجمل القياس عليه كذا في المعنى  
وعن الاخفش نازقة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة  
مضمره ويرده لكليلا تاسوا فان زعم ان كي تأكيد لك كقول ولا يلائم أبدا و



رويان النصيب المقيس لا يخرج على الساذ فقلت ادع افر في هذا البيت فقول  
كعب الغنوي في رثا اخيه وقبل  
وداع دعا يا من يجيب الي الندي فلم يستجبه عند ذاك مجيب  
والسابع في تعدي استجاب الي الذي ان يقال استجاب له وقد يقال استجاب  
بمعنى اجاب ومنه البيت الاول واما في التعدي الي الدعا فسابع بدون لام  
مثل استجاب السد عاه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف اي لم يستجب  
دعاه ذكره الدماميني وفي سواه هذا المعنى بدل قوله مترج وادفع الصوت  
دعوة وابي المفوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل وروي بالمفوار  
على اصل اسم لعل وقريب حبه وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتل  
ان الاصل لعله لابي المفوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضرب المثالان  
ولام لعل التانيئة تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومزمنة كانت مكسورة ومن  
فتح فهو على من يقول المال لزيب بالفتح قال في المعنى وهذا تكلف كثير ولم يثبت  
تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الامة ان الجر بلعل لغة قوم باعياهم واعلم  
ان مجرد لعل في موضع رفع بالابتداء لتشير بلعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك  
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعال - حاصل لهذه الحروف جعل الجار  
والجرور ظرفا مستقرا خبر اللام اذ لو كان لغوا متعلقا بيد وجب التنوين عند  
الجمهور لانه يكون اسم لاسية بالمضاف وان صح ترك التنوين على مذهب  
البغداديين وقوله من متعلق اما خبر بعد خبره وحيث مبتدأ محذوف تقديره  
هذا اي البدل المنفرد كاس من متعلق من متعلق بفتح اللام قال الساب كفا في  
في حواسي البيضاء حروف الجر تفصي بمساي الة فعلا وما اشبهها وما تفصي  
بمعناه يسمي متعلقا لفتح اللام وهي متعلقة وقد يعكس ذلك ففتح اللام  
ليس متعلقا بل اولوي والظاهر لا بد بالنصب والتنوين تعلق الجارية  
فيكون عاملا فيه وكونه شبه مضاف عطف لازم وشبه المضاف ما اتصل به شي  
من تمام معناه نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالع اقبلا حاضر ولا خير امن زيد  
عندنا وما هنا من قبيل الثالث والاشبه بالمضاف كالمضاف يجب نصبه متونا

عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة بيد نصب وتنون يجعل الظرف بيان  
للمصرف عن الظاهر كما فعل الساب هنا لا في اي الجار مع مجرور لتضمنه اي  
لتضمن الجار والمجرور ضمير ذلك المصدر الذي تعدي بذلك الجار واذا كان متضمنا  
لضمير كان ظرفا مستقرا اذ المستقر معناه ما استقر فيه ضمير عام لا تترتب  
فالترتيب مصدر تعدي بعلي فصع جعل مع المجرور جزاعنه وقدر له متعلق عام  
على قاعدة الظرف المستقر ولا يصح جعل الجار متعلقا بالمصدر لا فتضاه التنوين  
مع تركه - بلا خلاف زيادة من الساب على كل م الرضي كاستطاع عليه افسد بها النظر  
فان تنظير الرضي في مكان البغداديين بمخالفة القاعدة المشهورة المودة بالاستعمال  
وزيادة بلا خلاف افادت ان التنظير راجع للنظر عنهم لان في الخلاف يقتض عدم  
قولهم بذلك فليست يصح نقل عنهم وليس تنو الخلاف صحيحا كيف وقدمه به في كثير  
من كتب النحو المعتمدة حتى قال ابن هشام في المعنى ان البغداديين يحجزون لاطالع جبال  
بالتنوين اجرو في ذلك مجري المضاف كما يجري مجراه في الاعراب وفتح عليه حديث  
لما نبي لما اعطيت ولا معطي لما منفت وفتح في الخلاف ارتكاب للخلاف وساد ذلك  
عبارة الرضي بالحرف لتكون على بصيرة وتعرف كيف تصرف في الساب بما لا يسلم له  
قال الرضي ومخوفه تعالى لا تترتب عليكم اليوم عذس وجمهور النخاة الفراف  
بعد المتني لا يتعلق بالمتني والا كان مضارعا للمضاف فينتصب كما في لا خير امن  
زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قوله عليك تترتب واليوم  
معمول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر  
المبتدأ وان كان جنة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر  
الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان سلك هذا الجار  
والجرور متعلق بالمتني وان اوهم ذلك في الظاهر بل متعلق بمحذوف وكل مصدر  
يتعدي بحرف مجرور في الجار مجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او  
متنقيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبكر الاستغانة  
وما عليك الممول وليس بك الاتجا وكذا لا تترتب عليكم اليوم وذلك لان الجر المقدار  
هنا اعني ما يتعلق به الجار في معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولا يجوز مثلا ذلك في الساب



الفاعل فأنك لا تقول بك ما ر علي ان بك خبر لما ر كما تقول بك المرد فلهذا جعلنا  
 من امر الله متعلقا بمدلول لا عاصم اليوم وتقول لا مصليا في الجامع اذا انفتحت من  
 الوجود من موقع صلاة في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان  
 يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلين في الجامع فالمفرد ليس  
 في الجامع مصل سوا صلي في الجامع او في غيره هذا وحكي ابو علي عن البغداديين  
 انهم يجوزون كون الطرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله  
 من صلة المنفي المبني وفيه نظران المضاف للمضاف لا مبني وذهب ابن مالك  
 الي ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه نسبة اليه بالمضاف  
 وذهب ابن مالك في ذهب اليه الزجاج ايضا كما نقل في الحواشي الهندية قال ان  
 الزجاج من البصريين يرى ان التنوين حذف استخفا فاللغة الاستعمال فيمكن  
 ان يخرج عليه لا عاصم اليوم من امر الله لا تريب عليكم اليوم وقوله عليه السلام لا مانع  
 لما اعطيت ولا معطي لما منعت هو ولو فرغ ما هنا عليه لسلما فزده التثنيات  
 وهو ما دل على حذف تفسير لشيء الفعل ومن الاسانيد لما وقوله المتصل اي  
 المسألة والقرينة لما في من معنى الحدث الذي هو مدلول للفعل كاسم الفاعل  
 واسم المفعول والصيغة المنبجحة والمستفاد كاسم على وغير ذلك كالتعلق بحرف  
 المعاني ان كان الحرف تابعا في فعل حذف فانه يجوز بعضه تعلق الجار بذلك الحرف  
 على سبيل النيابة لا الامالة والا فلا وبعضهم جوز مطلقا وبعضهم منع  
 والتفصيل لا يبي علي واي الفتح زعماني نحو يا يزيد ان الله متعلق بيا  
 والمجوزون قال بعضهم في قولك كب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الاغنى  
 عن ضمير الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انني كونا في هذا الوقت الا  
 كما نحن وقاله ابن حبيب في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم  
 واليوم اما ظرف للنفع المستقر والماضي ليس من معنى النفي اي انني في هذا اليوم  
 النفع فالمستقر نفع مطلقا وعلى الاول يقع مفيد باليوم لكن جمهور النحويين لا وافقوا  
 على ذلك التعلق بالزمن ويا وادون وسجي كغيره عند قول المعصم التاسع مقني  
 الفعل الذي هو اخر العاقل القياسي فانه قال هناك والتاسع من التسعة

واو فطر النفي والمصدر او سعاد غداة البين اي انني كونا في هذا الوقت الا  
 والطرف اي المستقر وكذا المنسحب والمستفاد  
 كاسم على ومنه التعلق كقول المعاني يوم

معني لفعل والمراد كل لفظ يفهم منه معنى الفعل والسارح بينه هناك التمدد  
 البيان فساد له الحوالة عليه هنا بالجراي على البدلية من هذه الحروف والنصب  
 على الاستثناء وانما جازا الوجهان هنا لان الاستثناء من كلام غير موجب والمختار  
 فيه البدلية ومن ثم قدم السارح احتمالا كفي بالله مثل مما يلي اسانيد الى ان  
 الباترادي في الفاعل وفي المبتدأ وليس التمثيل حاصرا للزيادة فلا ينافي ما ذكره  
 صاحب المعني من زيادته في ستة مواضع الثالث المفعول نحو ولا تملقوا بايديكم  
 الي التهلكة الرابع الجرح وهو اما غير موجب فينقاس نحو ليس زيد تقام وما  
 الله بغافل وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه جعلوا  
 منه والذين كسبوا السات جزا سبعة مثلا والاولي تعلق مثلا باستقرار محذوف  
 هو الجرح وقال ابن مالك في محاسبك زيد ان زيدا مبتدأ موزع لانه معرفة وحسبك  
 نكرة الخامسة حال المتني عاملا كقول

فما رجعت مخابة ركاب حكيم بن مسيب منتهىها

السادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يترجمون بالقسطن  
 ونظر فيه صاحب المعني بما يطول شرحه فهذه مواضع زيادة الباء هناك  
 للمفاعلة اي لزيادة الباقية والزيادة هنا غالبية وقال الزجاج دخلت لتضمر  
 كفي معني الكف قال الدمايني كانك قلت الكف بالله شهيدا فليس المجزور  
 فاعلا في المعني ولا البازائدة ومنجي فاعل كفي هنا مجردا عن الباقول شجرة  
 كني السيب والاسلام للمرئاهيا ولا شراذم الباق في فاعل كفي التي بمعنى اجزاء  
 واعني ولا التي بمعنى وفي بل الاولي متعديت لواحد كقول  
 قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل  
 والثانية متعديت لاثنتين كقول تعالى وكفى الله المؤمنين القتال ووقع في شعر  
 المتنبي زيادة الباء في فاعل كفي المتعدي لواحد قال  
 كني تحلا خرا بانك منهم ودهر لا زاميت من اهله اهل وقال  
 كني تجسمي نحو لا اتي رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني  
 اما زيادة دجوبا في الفاعل فني نحو احسن بزيد علي قول الجمهور ان الاصل حسن



زيد يعني صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى لطلب وزيد الى اصلاحا للفظ  
والضرورة كقول الميانيد والابناتني بما لاقت لبون بن زياد وقول  
مها الي اللينة هما اليه اودي بن علي وسرياليه واعلم ان زيادة الباني المفعول  
غير مقبولة مع كثرتها كما في الجني الذي وقد اهل هذا القيد في المقني  
بحسبك درسم حسب مبتدا ودرسم خبر واما نحو بحسبك زيد او الدرسم فقد  
جوز ابن مالك لفسر كما تقدم لا تنقل بئس لان معنى المتعلق الارتباط  
المعتوي والاصل ان افلا قصر عن الوصول الى الاسماء عينت على ذلك حرف  
الجر والزائد انما دخل في الملك من تقوية لروية وكيدا ولم يدخل للربط وقول الجوني  
في اليسار با حكم الحاكم ان الباء متعلقة وهم نعم ليح ان يقال في الامم المقوية  
انما متعلقة بالعامر المقوي نحو مصدر قالما معهم وفعال لما يريد وان كنتم  
للرويا تغرون لان التحقيق انما ليست زائدة محضة لما تخيل في العامر من الضعف  
الذي تزل منزلة الفاعل ولا معدية محضة لا طراد محضة اسقاطا فلها منزلة  
بين المترتين واعلم ان المصنف حذف كاف التشبيه مع انما لا تنقل عنه  
الاخفش وابن عصفور صوابه للجمهور من انما ما يتعلق وحجة المانين ان  
اذا قتل زيد كبر وان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وان كان فعلا مناسبا  
للكاف وهو انبى فهو متقد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع  
الحروف الجارة الواقعة في موقع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار او غير ذلك  
الجميع وحمل الزائد يصح قراءة حراما صيا مجهولا نائب فاعل الزائد فهو  
ويصح قرأته بصيغة المصدر فالزائد مجرور باضافة اليه والخبر قوله الاشتراك في الصوت  
والجواب سوال تقديره اذا كانت هذه الحروف لا انفعا في فلاي شي علمت اجاب  
بان علم لا بطريق الامالة بل بالحمل مما هو لا فضليا للغير للاشتراك  
اللام للاجل لتعليل الحمل وتصور معانيه اي الغير وهو الحرف الاصلي في اي في  
الزائد الذي حمل عليه بغير اي نوع متعلق بتصوره من التاويل بمرغفة ضرب لا  
الجار والمجرور بعد التكرار صفة واعلم ان هذه الجملة مأخوذة من حاشية ذكرها المصنف  
هنا ونقلها هناك سابقا قال واما الجر تحرق لا يتعلق بها مل غير اصلي بل لعارض

اما الحروف الزائدة فلمساها الحروف الجارة في الصوت والحرفية وتصور معانيها  
فيما يقرب من التاويل واما حاشا وعدا ما ذكره والسابع تصرف في ما يوهم  
خلاف المراد لان قوله وحمل الزائد في شمل الجميع ما لا يتفق من المذكورات مع انه في  
كلام المصنف اصر على نحو الباء لئلا يخلل في البقية بتقليلات اخرى وكلام السابع  
يوهم العموم لما عدا رب فتأمل من التاويل مثلا الباني هل زيد بقايم زائدة لصحة الحمل  
بدونها اذ يصح ان يقال زيد قائم فان اول بالمصدر بان لو حفظ معناه فيه وتخييل ان المحول  
هو المصدر لا تكون الباء زائدة لانه لو اجبر بالمصدر راجع اليها اي هل زيد موصوف بقيام  
ونحو بحسبك درهم زائدة كونه بمعنى كافيك والحمل بدونها صحيح ولكنه اذ لوحظ  
المعنى المصدر كي لا تكون زائدة للاحتياج اليها في تفهم الحمل اي موصوف بحسبك درهم  
هذا معنى ما رايته للسابع في حاشية علقها هنا ووهم التكلف في معنى البيان  
وربما يوحطت رب او علي غيره وهو الاصل فقد تحقق مشاركتها بالحرف الزائد  
والاصلي فلذلك يذكر في بعض تاليفات المصنفين ان قول النحاة فيما حرف جر متبوعه  
بالزائد من قبل الاكفائي والاصلي في اذادة المعنى وهو التقليل او التذكير  
وكل من الحروف المذكورة ما عدا الباء يفيد معنى كما تقدم شرحه فالانحصار في البيان  
علي رب تفسيره او قصور وقد لوح المصنف ذلك في كلامه حيث قال ورب العطف  
المفيد للمفارقة ونفط السابع لذلك هناك واعاد حرف الاستثناء وان كان قد  
غفل عنه هنا فان المصنف يسيير الى ان رب وما بعدهما متعلقان للبا في انه وان  
كان زادا لكنه يفيد معنى بخلاف الباء فان لا تفيد معنى اصلا فان قلت لا تفيد  
التاكيد والتحسين وغير ذلك قلنت ان المعنى المتغير معنى وضع له اللفظ واستعمل  
فيه وكل من التاكيد والتحسين وغير المستفادة من الباء ليس من معانيه الموضوعة  
حي لم يعل معنى تركيبي عرض من التركيب بخلاف الامتناع للوجود في لولا والتكثير  
في رب والترجي في لعل وغير ذلك فانه من المعاني الموضوعة له الكلمة ولقد اخذ  
بيان السابع هنا غاية الاختلاف وبينت هذه المسألة باو في مقال من حاشيتي  
على قواعد الاعراب لكنه قد حال بيني وبينها الان طول الاعتراض فمن عجز  
وانا بسكندرية الروم جمع سلمي يا وبالا حجاب الحي القيوم فاني وان طالت



العربية لا يأس من التلاقي ففسر ان تنتهي نواب الغراق  
 وقد جمع الله السنين في نورها يظن ان كل النظر ان لا تلاقيا  
 او علي من الاستغراق في افادة التاكيد ليت سري ما التاكيد المستفاد من  
 رب مع افتقارهم علي انما التاكيد او التاكيد ولم يذكر واخر معاينها التاكيد اصلا نعم  
 افادة من التاكيد ظاهر لانها تخطر علي اللسان المنفية التي اليوم في قبيل من قبيل  
 الظاهر في غير من قبيل النص فان قلت التاكيد في رب كالتاكيد في البا الزائدة  
 قلت لا فان البا في حال زيادة ما تجرد عن معاينها وبيرض لا التاكيد بخلاف  
 رب فان كلاما من التاكيد او التاكيد لا ينفرد ما ابدل ذهب الي هذا المسار اليه  
 في كلام السارد مجر وان كان السوق يقضي ان المسار اليه حمل رب علي من التاكيد  
 وليس يصح كما لا يصح ان يكون المسار اليه حملا علي الزائد او غير اما الحمل  
 علي من الاستغراق فظني انه لم يقاربه احد بل هو من نقصات السارد واما الحملان  
 الاخران فصحيحان فصحيحان ولكنهما لا يعدان من مذاهب النحاة بل من قبيل التقليلات  
 وليسا من قبيل الاحكام التي هي مذاهب وانما الذي ذهب اليه ابن طاهر وغيره  
 عدم احتياج رب للمتعلق في يكون المسار في قوله ورب في المتني وهو بعيد  
 لا يكاد يفهم من السياق فلو قال وعد رب مما لا يحتاج لمتعلق مذهب ابن طاهر  
 ان كان في غاية الحسن وايضا الدمايني لا يعد مراد باب المذاهب وان كان  
 حبرا جليلا في العربية فليد بالمصنف فهاهنا المستغربات من العبارات اليها  
 وليد العالم ما ههنا اسعد نورد الابل قال في المفتي عند تعداد الحروف  
 التي لا تتعلق الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقينة او لقينة لان مجرورها  
 مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول علي حد زيد امرئته ويقدر  
 الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لا المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت  
 في المثالين لافادة التاكيد والتاكيد لا لتقديره عامر هذا قول الرمازي والظاهر  
 وقال الجمهور في فيها حرف مفعول فهاهنا حسن هذه العبارة واسلمها وانما لها  
 في علة السارد محمد بن علي بن طاهر رحمه الله تعالى ورحمتهما الله تعالى  
 في الباب والامتنان لا يعدن من كليات الافادة فهاهنا يقول القاضي الداملي

الظاهر هائل ولا طائل ورده قال في المفتي ان قالوا انها عدت العامل المذكور  
 فخطا لانه يتعدي بنفسه ولا يستغيا به محول في المثال الاول يعني قوله رب  
 رجل صالح لقينة وان قالوا عدت محذوفات قد بينت حصولها ونحوه كما قرأ به جماعة  
 فيه تقدير ما معنى الكلام مستغني عنه ولم يلقط به في وقت فعبارة السارد هي  
 عبارة المفتي نحو لا الماتري لو كان كما ذكره وقياسا استثنائي حذفته  
 استثنائية وذكر دليلها والتقدير كذا التالي وهو عدم جواز العطف باطل  
 فيبطل المقدم وهو كونه معدية الذي هو معنى قوله ما ذكره والبيت نقضه  
 اي انها ليست معدية وهو المطلوب اما دليل الاستثنائية فقوله وقد جاز من  
 واما بيان الملازمة فانه اذا كانت معدية كان ما بعدها في محل نصب كما هو شأن  
 المعدي واذا كان في محل نصب لم يجز عطف المرفوع او المنصوب عليه مع انه يعطف  
 اما عطف المرفوع فعلى تقدير كونه مبتدأ واما المنصوب فعلى تقدير كونه مفعولا  
 للمفعول الذي يليه واخاه التمثيل وان لم يكن نصا في النصيب لجواز ان  
 يخرج علي لغة القصر كما في ان ابداها واما ابداها الا انه ازال ايام التخرج  
 علي هذه اللفظة رفع واخوه بالواو فيكون الاول منصوبا بالالف علي اللفظة  
 المشهورة بها اي بالرفع والنصب بل يتعين الجر فان قلت لم لا يعطف عليه  
 بالنصب باعتبار محله وهو النصيب لانه مفعول قلت يمنع من ذلك قصور العامل  
 لانه لا يتعدي بنفسه والنصب في المفعول يقضي تقديره بنفسه واذا لم يتبع  
 بنفسه فاولي ان لا يتعدي للتابع كما مر في كني بالله وبحسبك درهم ولا  
 تلقوا يا ايديكم الي التهلكة وقيل ضم تلقوا مفتي تقضوا وعليه فالبا اصلية  
 مفعول في الثاني اي رب رجل صالح لقينة بدون ضمير ومبتدأ في الاول وهو  
 رب رجل صالح لقينة فان ما ذكره مثالان باعتبار التوزيع في لقينة ولقينة  
 وقال لانه لا توصل اذا علم انه صرح بنحو ما ذكر في موضعين من المفتي فقال في بحث  
 خلا ان علي وجهين احدهما ان تكون حرفا جاريا للمستثنى ثم قبل موضعها نصيب عن  
 تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من قبلها او ضمها علي قاعة امر في الجر والصواب



عندي الاول لانها لا تقدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تنزل  
معناها عنها فاشبهت في عدم التقدي الحروف الزائدة ولا تنزلها عن الاوحي غير متعلقة  
وقال في الباب الثالث عند عدم ما لا يتعلق من الحروف السادس حرف الاستناد وهو  
خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانها لتختبى الفعل عما دخل عليه كما ان الاكذ لك  
وذلك عكس معني التقدي الذي هو ايضا لمعني الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها  
متعلقة لمع ذلك في الاو انما خفض من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى لاسلا  
بزول الفرق بينهما افعالا واحرفا فقال الدماميني في سمح خلا لا نسلم ان  
معني التقدي كما ذكر بل معنا جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم من ثبات  
ذلك المعني للمجرور بل ايضا الى اليه على الوجه الذي يقضي به الحرف وهو هنا مفيد  
لا تنفاه عنه وقد انصح المصنف بهذا المعني حيث قال عند الكلام في حرف النين  
عليه على الاستدراكية مانصه وتعلق على حرفه بما قبله كمتعلق حاشا بما قبلها  
عند من قال لانها اوصلت معناه الى ما بعدها علي وجه الاضرب والاخراج  
واما الاستدلال بانها بمنزلة الاوحي غير متعلقة فساقت لانه لا يلزم من كون  
حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا تريم ان الا التي هذا الحرف  
معناها لا تغل الج وهذا الحرف يعلم واقول اعتراف علي الدماميني  
المنع اي منع الدماميني ان معني التقدي ايضا لمعني الفعل الى الاسم مكابرة  
وهذا هو معنى الاستدلال على ذلك والابتناء على اي وان لم يكن المنع مكابرة  
بل في موقعه ينتقض التبريد لوجود التقدي فيصدق على اداة الاستثنى  
تبريد حرف الجر اي ما وضع لافضا معني الفعل او شبهه الى الاسم اقول قد فسر  
الدماميني الا فضا جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون الا فضا المعتبر  
في حرف الجر هو هذا المعني ولا يصدق ذلك على اداة الاستثنى فان ما بعد الا  
منصوب اما بالاول او بالفعل او معناه كما ذكره في الامتحان فان كان منصوبا بالاول  
فما وان كان بغيرها فلا يصدق عليها انها جعلت ما بعدها مفعولا به لذلك الفعل  
المستثنى منه وكذا يقال في بقية الادوات الا تريم انه قد يكون الفعل متعديا بنفسه

سرى

في باب النون

كفرية

كفرية القوم كما في الثاني وهو لعل فانه الخبر موقوف به كما في الاول  
وهو لولا فان الخبر مقدر اذ معني لولا كالمكذوب لولا كوجود في الاختلاف  
اي بين ابن الحاجب والجمهور . وقد يسند هذا الاسناد بطلق ويراد به نسبة احد  
النسب الى حرف حيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما اليه  
مطلقا وهو المراد ههنا اذ يجوز ان يكون ممرور به من قبيل اسناد المتعلق الى الجار  
والجور ولا يتناول المعني الاول في يسند تجريد والباءت عليه ان المعني الاول  
والثاني ليس علي اطلاق بل علي كون متعلقا في الاول وعلي كون جارا ومجرورا في  
الثاني فنامر فانه اذق وينفعك في مواضع شتى كذا نقل عنه تا طناه فهدناه  
ليس لشي بل لا يكاد يستقيم وبما انه ذكر الاسناد في موضعين معنيين اراد الثاني  
فهما بنا علي عدم صحة اداة الاول وهو م بل المراد الاول اذ زيد ممرور به  
يصدق عليه الاول لتحقيق الفائدة وتعليق بقوله اذ يجوز ان لا ينتج تعين  
ارادة الثاني وقوله ولا يتناول الاول ثم والقول بعدم تناول مكابرة  
وارتكاب التجريد مما لا داعي اليه اذ معني قول المصنف وقد يسند المتعلق الى  
الجار والمجرور ليسب احدهما الى الاخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد ينظم  
منه الفائدة وكون احدا للنسب هنا مطلقا والثاني جارا ومجرورا لا يستلزم  
التجريد فانه مراد احد النسب والاخر فالحق ان المراد بالاسناد هنا المعني الاول  
ولا تجريد فتدبر ولا تكن من اسري التقليد كما حقق في الامتحان قال في  
مبحث الظروف واما النصيب المحلي في نحو مرت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار الة ووسيلة  
في افضا معني العامل اليه فهو اذن في جملة العامل فكيف يكون من جملة المفعول فقوله  
بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة اذ يجوز تسمية ذلك باسم الجزء  
قال السارح فيما علقه ههنا وتتمام التحقيق مذكور في حاشيته انه نفاه  
لمطابقا اقول قد اطلعت علي حاشيته في هذا المبحث فما وجدته ذكره ابا سوي  
ان كتب علي قوام مسامحة ان لم تعتبر العلاقة بل ينسب علي ظهور المراد هنا ما كتبه ولعله  
هو تمام التحقيق بزمه . تسامح هو استئمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد علاقة  
مقبولة ولا نسبة قريبة دالة عليه اعتماد اعلي فهوون للفهم في المقام فوجود العلاقة



يدفع التسامح كالحكيم أي صاحب أي للظرف وضمير هو يعود للجار والمجرور  
وهو معنى ما يفاد المح الجار والمجرور والظرف اخوان وأما نائب الفاعل  
فما لفاعل أي في غير جوار التقديم على العامل ظاهر كالمصاحبة الكساف  
قد خطاه البينصاوي بأن الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم على صاحب الترتيب  
وإنما جاز تقدم اعتبار الإصالة ظرفية لا لرفع فاعلية ولأن الفاعل لا يتقدم  
لا تناسب بالمتن ولا التباس هنا ولا أنه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول به لكن  
قال أبو حيان حكى الاتفاق من النحويين على أنه يجوز تقدم الجار والمجرور  
الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر الخامس في المقنع من باب الرفع  
لا يتم كلام الترتيب إلا أن يرفع في صفة الحية قال سدي جلي فان قيل لم لا يجوز  
أن يراد الاسناد المعنوي ويكون عنه فاعل مسلول المحذوف والثاني مفسرا  
وليس في كلامه الفاعل ما يابى عن الجمل على ذلك بل يجوز أن يوجد فيه ما يورث قلنا  
لا يذنب في المفسر من الضمير العائد إلى المرفوع لئلا يبين بفاعل ولا مجال له هنا إذ  
لا يمكن جعل مبتدأ للزوم حرف الجر إلا أن يحل على المحذوف والإيضاح فليتناظر لهذا  
الثاني ويل قال التفات في ظاهر كلامه الكساف مع أنه نص في جواز التقديم وأما  
خرجه الآية على المختار فالضمير في عنه عائد إلى كل السابقة والآية هكذا السمع  
والبصر والنفوس كل أولئك أي كل هذه الأجزاء جريته مجرى العقل لما كانت  
مسئولة عن إحوالها شاهدة على صاحبها كان عنه مسئولا أي كل واحد منها  
مسئولا عنه نفسه يعني عما عمل به صاحبه ويجوز أن يكون الضمير في عنه لمصدر  
لا تفقا ولصاحب السمع والبصر أن عنه فاعل مسلول حيث قال أن مسلول  
سند في عن كقول غير المقصود عليهم والمعنى بيان صاحب عن أكثر  
به أي بالتفسير بالفعل مع أن المتعلق بهم وما يستبهر ومعناه كأن تقدم إمامية  
الضمير في عن كقولهم وما ما يستبهر فلم يترس لم الكساف بالتفسير بالفعل  
كما قال الله أو المراد به أي بالفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل اللغوي فيفسر  
الفعل لا يفاد أي ما يشبهه كاللحن القاص كالموت والموت لا يشبه  
بعضه استعمل بالفعل لا ما يشبهه وقد قال الله في التمثيل على الاحتمال

الثاني وإن المراد بالفعل ما دل على الحدث متضمنا بصيغة اسم المفعول أي يكون  
الظرف بحيث يفهم منه عرفا معني عامله مستقرا زيادة فيه إسناده إلى أنه  
من قبيل المحذوف والإيضاح فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا  
لأنه دونه بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك قال اليميني في حاشية الكساف  
سبي مستقرا لأنه يتفق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر أنه قد مر كلام الرضي  
حيث قال قال سيبويه تقديم الخبر إذا كان ظرفا مستحقا وليس ذلك الظرف  
مستقرا وكذا الظرف عامله مقدرا لأن ناصبه هو استقرار مقدرا قبله فقولك كان  
في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار  
كما يقال المحصول للمحصل عليه هذا كله وقال الدمايني في الحواشي الهندية  
لما كان المتعلق العام إذا حذف انقل الضمير الذي كان مستقرا فيه إلى الظرف سبي  
ذلك الظرف مستقرا لا استقرار الضمير فيه قال ولا يخفى أن اعتبار المناسبة التي  
ذكرتها في التسمية وهو الذي سمعته من بعض أئمتنا أولي الاعتبار ما ذكر اليميني  
والرضي أما أولا فلأن الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقرار على الخصوص  
بل يجوز أن يقدر بحصل وبث ونحو ذلك ما يدر على كون عام فلم انتق له  
اسم من استقرار وغيره وأما ثانيا فلأن الظرف اللغوي أيضا من قولنا صمت يوم  
الجمعة وصليت في المسجد بصدق عليه أنه مستقر إذ قد استقر في اليوم  
المذكور الصوم وفي المسجد الصلاة وإن لم يكن متعلقا لفظا استقرارا والمناسبة  
التي ذكرناها سالمة من ذلك كله هذا الذي ذكرناه هو الذي لطفت به كتب القوم  
وأما السارح رجع فقد تهوور وراذ على ما ذكره القوم تابعا لصاحب الامام  
فقال لا استقرار معني العامل وعمله وضمير وأعرابه فيها أما استقرار معني العامل  
وضمير فيما لا نزاع فيه وأما استقرار عمله فكانه يسير بذلك إلى جوارحه الظاهر  
بعد الظرف والجار والمجرور فإنه إذا وقع بعدهما مرفوع وتقدمهما في أو استقرار  
أو موصولة أو موصوفة أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد وفي الله شك  
ونحو ذلك ففي المرفوع ثلاث مذاهب الأول أن يكون مبتدأ خبر عنه بها ويجوز  
كونه فاعلا للثاني لا راجح كونه فاعلا للثاني وجوب كونه فاعلا والاعتماد ليس







حيث قال الخويعون يقدرون في الظرف المستقر فعلا عما اذا لم توجد قرينة  
 الخصوص اما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه كالفائدة والسرفيف الفاضل نقل  
 عنه هذه الفائدة في شرح خطبة الكشاف وادبهاها وكأنه غفل عما قرره في شرح  
 المفتاح حيث قال في شرح قوله واليك الاختيار والاختيار فاعلم مفوض  
 واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مستندا واليك خبره لان الظرف  
 الواقع خبرا لا يكون الامتقار ولا يجوز ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع  
 الالكاف بتقدير المعنى العام او رجع عنه <sup>د</sup> واعلم انه يجب تعلفها بمجذوق في  
 ثمانية مواضع احدها ان يقف صفة الثاني ان يقف حال الثالث ان يقف  
 صلة الرابع ان يقف خبرا الخامس ان يرفعا الظاهر نحو افي الله شك السادس  
 ان يستعمل المتعلق محذوقا في مثل او شبهه كقولهم للمقرس بالرفا والبيين  
 باضداد عرسه السابع ان يكون المتعلق محذوقا على سبيل التفسير نحو ابيوم  
 الجمعة صحت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا بقى وثالسه لا يكيد  
 اصنامكم ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء فان قلته قد قدر المتعلق مع كاليه  
 في قوائمه فلما رآه مستقرا عند قلته قال صاحب المفتاح زعم ابن عطية ان مستقرا  
 هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره  
 من ان هذا الاستقرار معناه عدم التكرار لاسم المتعلق الوجود والحصول فهو كون خاص  
 هذا وقد بحث عبد القوي في قولهم الظرف جناح لم يتعلق فقال قولهم الظرف  
 لا بد من متعلق محذوق لان كلمة في في نحو زيد في الدار للظرفية والنظرية نسبة  
 لا تنفصل لا ظرفا ومطر وفا انما الظرف محذوق لا واما المظروف فزيد ولا حاجة  
 الي اعتبار ما اخر فان قبل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو  
 والحكم بغيره لا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم بغيره لا بهو هو اذ لا بد لذلك  
 من دليل على ان تقديره عام لا يصح الحكم بهو هو لا بد من دليل على كلامه واجاب  
 انهم انما ان الظرف في قوله لا بد من امور زيد من قيامه وسكونه او  
 حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره في البيان واما ما اجاب به بعضه راسي  
 التمسك في كتابه المستند في علمه <sup>د</sup> ولا حظ في الكلام السابق في معنى التمسك

وقصود علي الجار والمجرور وحاصله ان الظرف في الحقيقة عبارة عن الجار والمجرور  
 والجار والمجرور لا بد من متعلق عام في لان حرف الجر موصوغة لا فضا معاني  
 الافعال الي الاسماء لا فضا الذات الي الذات حتى تكون كلمة في في المثال  
 المذكور لمجرد نسبة الذات الي الذات بل هي فيه لنسبة فعل من افعال زيد الي الدار  
 مراعاة ويلزم نسبة الذات التزاما كما في سائر افعال الجر فتدبر وقد خذف الجار  
 اقول حيث انتهى بنا الكلام الي مسانحة الخذف فليخذف عن البناء البراعة ونصون  
 كاسد هذه البضاعة عن صناعة الاضاعة حيث وجب الجمل بالاذاغ  
 لعدم قابلية الزمان والمكان حتى يتيسر لنا الامكان وبالله اقيم ماسطرة  
 سطر الاوقليتي عبري وكبيدي بنار التخزن حرا ومعيشتي بدار الفرية  
 غيرا واي لي بالخوض في لجة هذا الكتاب الذي اعجز بدقته وعزفه نحو  
 الطلاب والفكر قد فسد وقد وهنت القوي والجلد وعدم التحليل  
 والصاحب وسدي وجه حيلتي كل لاجب وجاءت حوادث الدهر تترى  
 وكما في لما سحت من الفضيلة بين انبا الزمان جنت سيا امرا عربة قارظيه  
 ومحنة علوية وحرقه ادبية شمر

ما علي هذه الحوادث صبر لا ولو كنت نخرة صمما  
 والي الله المشتكى من تقنع وجهه المطالب ونفسه حصيل المارب وانفرادي  
 عن كل انبيس وخلو مكاني من زائر ونبيس وجليس اسامر في الدجاني  
 التواقب وانا في في النهار جدران بيبي المحيطة بي من كل جانب مع  
 حريان لك الامر والامان وترادف اخبار الاساة والاحزان وما لي وللخول  
 في هذه المضائق وقد حال بيني وبين ما اردت من الغنائق دعني اخرج نفسي  
 من تكليفك بمحنة هذا الكتاب المظلم الثقيل اليس هذا وقت ليس لابنا الفضائل  
 فيه عندا حمقيل اليس هذا وقت فشوا الجمل وركود رباح الفضل <sup>د</sup>  
 تدمت ولا حول ولا قوة الا بالله اركان العلوم تتعاول السقطة وتردي في  
 روايا الخول من معاناة السدائد الكلمة والله القائل  
 والدم دهر الجاهلين واما اهل العلم فاتم

الذره هو خذبت حليله



لا شيء كسد فيه من سوق المحابر والدقائر والقائل  
هذا زمان دورهم لا غير فذع الدقائر للزمان الفابر  
قد تصدي كل عمر في المجالس ورفق بعين الاجلار لحسن السان والملا بس  
وتنق باسم الجاهلون فسامر غير اصل ثابت وكتب علي الدنيا بجبال النخيل  
فهو كالذي باب علمها حقت حتى اقبلت عليه وحصلت بين يديه فباعتها  
بصفقة صفيون لانه يزخاد في مفتون وفي عداد اهل القفيل لا يكون  
الا ان حزب الله هم المفلحون

والدهر كالدولاب ليس يدور الا بالبقو سم انه اذا قدر الله لي بالفرع  
وتخلصت من اسار الغربة التي بي ضيق في الصدر وخرج وانجلى عن الفواد  
احزانه واستقرت به عن كربة الغربة او طانه سرعت في الاثام ان ساعدت  
عناية الملك العلام والا فليكن هذا اخر ما قدرنا عليه والحمد الذي كابدنا  
حتى وصلنا المسير اليه وياي الله بعدنا بمن يتم المرام ويكون الحاشيتنا ههنا  
مسك الختام والحمد لله اولاً واولاد صلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم  
ووافق الفراغ منه يوم الجمعة من شهر شعبان المعظم من شهر عام اسس وعشرين  
بعد المائة والالف علي يد جامع الفخر حسن بن محمد العطار الازهرى السافى  
المصري الخالوي وكتبه بمدينة سكنة ربة الروم حين استقرت برأيه  
عن عراة الله للودين وازار عنه بمن المستغنى والحزن امين امره



الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته  
وآياته وبرهانه  
على عظمته وقوته  
وآلائه ونعماته  
على عباده وخلقه  
على عجزهم وقصورهم  
وآثاره وقدرته  
على كل شيء  
وآثاره وقدرته  
على كل شيء











(79) 55 cont. in the 1777